كلية اللغة العربية بأسيوط
المجـلة العلميـة

جهود الحكومة والهيئات والمؤسسات الأهلية لمكافحة وباء الملاريا في جنوب صعيد مصر (١٩٤٢ـ ١٩٤٥م)

إعـــــداد

د / صلاح السيد عبد العال علام

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بالكلية

(العدد الأربعون)
(الإصدار الأول ـ الجزء الثانـي)
(١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م)

جهود الحكومة والهيئات والمؤسسات الأهلية لمكافحة وباء الملاريا في جنوب صعيد مصر (١٩٤٢ـ ١٩٤٥م)

صلاح السيد عبد العال علام

قسم التاريخ والحضارة – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – أسيوط ـ مصر .

البريد الإلكتروني : salahallam.47@azhar.edu.eg

ملخص البحث : تعد دراسة النواحي الصحية عامة، والأوبئة والأمراض خاصة، من أهم الدراسات التي تهتم بالمجتمع ومشكلاته؛ نظراً لتأثيرها علي كافة النواحي المحيطة به. ومن بين الأوبئة والأمراض التي كان لها تأثير علي المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين صحياً واقتصادياً بصفة عامة، وعلي أهالي مديريتي قنا وأسوان بصفة خاصة. وباء الملاريا، والذي سببته بعوضة الجامبيا، والتي غزت صعيد مصر في أربعينيات القرن العشرين، وبالتحديد في أوائل عام ١٩٤٢م. وترجع أهمية هذه الدراسة إلي الأثر الذي خلفه ذلك الوباء علي النواحي الصحية والاقتصادية بالمناطق الموبوءة، حيث أثر هذا الوباء علي قطاع عريض من فقراء هذه المناطق دون أغنيائهم ؛ نظراً لانتشار أمراض سوء التغذية بينهم، فكانوا أكثر عرضه للإصابة به عن غيرهم . وقد اشتمل هذا البحث علي عدة محاور: منها ما تناول ظهور وباء الملاريا في بلاد النوبة، ثم سير الوباء وانتشاره في باقي المديريات (قنا وجرجا وأسيوط) . ومنها تدابير ووسائل مكافحة وباء الملاريا، من حيث حملة المكافحة بشقيها العلاجي والوقائي، كإسعاف المرضي وعلاجهم، ثم تدعيم قسم الملاريا، والتدابير المالية لحملة المكافحة، والتدابير الخاصة باستئصال بعوضة الجامبيا وإبادة يرقاتها. أما المحور الأخير، فقد تناول الشق الثالث من حملة المكافحة، وهو إغاثة منكوبي (متضرري) الملاريا. ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: الدور الكبير الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الهيئات والمؤسسات الأهلية(الخيرية) في مكافحة وباء الملاريا بصعيد مصر، والممثلة في المشاركة الفاعلة لجمعيتي مبرة محمد علي الكبير والهلال الأحمر المصري في ذلك، حيث كان لمشاركة هذه الهيئات دورٌ بارز في رفع المعانة عن كاهل أهالي المناطق التي نزلت بها.

الكلمات المفتاحية :

الملاريا ـ أمراض ـ أوبئة ـ المؤسسات الأهلية ـ مكافحة ـ صعيد مصر.

Research Entitled: Efforts of the Government, Institutions and Non-governmental Organizations to Combat the Malaria Epidemic in South Upper Egypt (1942-1945 A.D.)

Salah Al-Sayed Abdelal Allam

Department of History& Civilization, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt

Email: salahallam.47@azhar.edu.eg

Abstract:

The study of the health aspects in general, and epidemics and diseases in particular, is considered as one of the most important studies that s concerned with society and its problems; due to its influence on all aspects surrounding it. Among the epidemics and diseases that had health and economic influences on the Egyptian society in the first half of the twentieth century in general, and on the people of Qena and Aswn districts in particular is Malaria epidemic, which was caused by the Gambia mosquito, which invaded Upper Egypt in the forties of the twentieth century, specifically early in 1942. The importance of this study is due to the effect of this epidemic on the health and economic aspects of the affected areas, as this epidemic has affected a large number of the poor in these regions, not the rich. Due to the spread of malnutrition-related diseases among them, they were more vulnerable to infection than others. This research included several axes: one of them deals with the emergence of the Malaria epidemic in Nubia, then its spread in the rest of the districts (Qena, Gerga

and Assiut). Other axe are the measures and means to combat the malaria epidemic, in terms of the campaign in both its curative and preventive aspects, such as reliefing and treating the patients, then strengthening the Malaria Department, financial measures for the control campaign, and measures of the Gambia mosquito eradication and the extermination of its larvae. The last axis deals with the third part of the control campaign, which is relief for the victims of Malaria. Among the most important findings of the research is the great role that the civil society institutions played, including non-governmental (charitable) organizations and institutions, in combating the Malaria epidemic in Upper Egypt, which is represented by the active participation of the Mabarat of Mohammed Ali Al-Kabeer and the Egyptian Red Crescent Societies, as the participation of these organizations had a prominent role in alleviating the suffering of the people in the plagued the areas.

Keywords:

Malaria, Diseases, Epidemics, Non-governmental Organizations, Campaign, Upper Egypt

المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... وبعد :

تعد دراسة النواحي الصحية عامة، والأوبئة والأمراض خاصة، من أهم الدراسات التي تهتم بالمجتمع ومشكلاته؛ نظراً لتأثيرها علي كافة النواحي المحيطة به. ومن بين الأوبئة والأمراض التي كان لها تأثير علي المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين صحياً واقتصادياً بصفة عامة، وعلي منطقة جنوب الصعيد (أسيوط، جرجا، قنا، أسوان) بصفة خاصة وباء الملاريا، والذي سببته بعوضة الجامبيا، والتي غزت هذه المنطقة في أربعينيات القرن العشرين، وبالتحديد في أوائل عام ١٩٤٢م. وترجع أهمية هذه الدراسة إلي الأثر الذي خلفه ذلك الوباء علي النواحي الصحية والاقتصادية بالمناطق الموبوءة، حيث أثر هذا الوباء علي قطاع عريض من فقراء هذه المناطق دون أغنيائهم ؛ نظراً لانتشار أمراض سوء التغذية بينهم، فكانوا أكثر عرضة للإصابة به دون غيرهم ، بالإضافة إلي الدور الكبير الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الهيئات والمؤسسات الأهلية(الخيرية) في مكافحة وباء الملاريا بصعيد مصر، والممثلة في المشاركة الفاعلة لجمعيتي مبرة محمد علي الكبير، والهلال الأحمر المصري في ذلك، حيث كان لمشاركة هذه الهيئات دور بارز في رفع المعاناة عن كاهل أهالي المناطق التي نزلت بها.

وقد اشتملت هذه الدراسة علي عدة محاور:

المحور الأول: وهو عبارة عن مبحث تمهيدي، تناول ظهور وباء الملاريا في بلاد النوبة، ثم سير الوباء وانتشاره في باقي المديريات (قنا وجرجا وأسيوط) .

المحور الثاني: جاء بعنوان تدابير ووسائل مكافحة وباء الملاريا، حيث تناول حملة المكافحة بشقيها العلاجي والوقائي، كإسعاف المرضي وعلاجهم، ثم تدعيم قسم الملاريا، والتدابير المالية لحملة المكافحة، والتدابير الخاصة باستئصال بعوضة الجامبيا وإبادة يرقاتها، وأخيراً الامتيازات التي خصصت للقائمين علي أعمال المكافحة .

المحور الثالث: تناول الشق الثالث من حملة المكافحة، وهو إغاثة منكوبي (متضرري) الملاريا، وذلك من خلال وضع مشروع الإغاثة الحكومي، وخطة تنفيذه، وتوفير مواد الإغاثة

وتوزيعها علي المنكوبين بواسطة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية، ثم مسألة جمع التبرعات العينية والنقدية عن طريق تلك الهيئات، بالإضافة إلي عرض مقترحات ومشروعات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الموبوءة، وأخيراً تأثير الوباء علي الحالة الصحية والزراعية بتلك المناطق .

أما عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها فتتلخص فيما يلي:

(*) متي وكيف تسربت بعوضة الجامبيا إلي صعيد مصر؟ وما هي أسباب تسربها، ومن المسئول عن ذلك ؟

(*) هل الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة وباء الملاريا، كانت كفيلة بدرء هذا الوباء؟ أم حدث تقصير من الحكومة في معالجة هذه المسألة ؟

(*) هل العلاج الوقتي الذي قامت به الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لإغاثة منكوبي الملاريا أوفي بالغرض الذي وضع له؟ أم كانت هناك حلول أخري وضعت لعلاج هذه المسألة علاجًا دائماً ؟ وما مصير هذه الحلول؟

(*) كيف ساهمت هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة وباء الملاريا ؟ وما نوعية تلك المساهمة؟ وهل كان لهذه المساهمة تأثير في أعمال المكافحة؟

وبالنسبة للمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة، فقد تنوعت ما بين الوثائق غير المنشورة، والتي اشتملت علي وثائق عابدين، مجلس النظار والوزراء، مجلس الوزراء، بالإضافة إلي وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، والتي أسهمت ملفاتها في دعم الدراسة وخصوصا الملف(٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠) والذي تناول مسألة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمديريتي قنا وأسوان، وكذلك الوثائق المنشورة بأنواعها المختلفة، ومن أهمها تقارير وزارة الصحة العمومية لعامي ١٩٤٤,١٩٤٣م، وتقرير الجامبيا (١٩٤٢ـ ١٩٤٥م)، والذي أسهم بصورة واضحة في تدعيم الدراسة وإثرائها، هذا بالإضافة إلي الدوريات والصحف اليومية، وعلي رأسها جريدة الوقائع المصرية، بجانب بعض الصحف اليومية الأخرى كالأهرام، البلاغ، المصري، مصر، المقطم .

هذا وبالله التوفيق والسداد

ظهور الوباء وانتشاره

في أوائل عام ١٩٤٢م ، لوحظ في بلاد النوبة ظهور وباء حمى أدى إلى زيادة كبيرة في الوفيات، خصوصًا في الجزء الجنوبي من هذه المنطقة، ونظرًا لشدته اشتبهت وزارة الصحة العمومية في أمره، فأوفدت في أواخر أبريل ١٩٤٢م ، بعثة من بعض الأخصائيين إلى تلك البلاد، وسرعان ما أكدت البعثة تشخيص المرض، حيث أظهر فحص عينات الدم الأولى التي أخذت من المرضى بأبو سنبل أن ٩٩٪ منها تحتوي طفيليات الملاريا الخبيثة، كما ثبت لها أن كثرة المصابين به كثرة غير طبيعية نتيجة لغزو نوع من أنواع البعوض يسمى « الأنوفيل جامبيا»(*) إلى البلاد (١)، وتدل جميع المعلومات والقرائن بأن بعوضة الجامبيا لم يعثر عليها في أي مكان من أنحاء القطر المصري قبل تسربها إليه، وبأن هذا التسرب حدث في فترة لا تتجاوز أواخر عام ١٩٤١ وأوائل ١٩٤٢م، وقد اتضح فيما بعد أن البعوضة وصلت من

(*) بعوض الجامبيا An. Gambiae هي إحدى فصائل الأنوفيل، وتعتبر من أخبث البعوض الناقل للملاريا في أفريقيا ، تفضل بعوضة الجامبيا لتوالدها البؤر الضحلة المشمسة ذات المياه الحلوة الرائعة والخالية من الحشائش والقريبة من المساكن، وتتغذى أنثى الأنوفيل على دم الإنسان، ولذا فهي أكثر فصائل الأنوفيل استئناسًا فتقضي حياتها داخل المنازل المسكونة وبخاصة في غرف النوم، وتتوطن بعوضة الأنوفيل في جميع أنحاء أفريقيا الاستوائية، وخصوصا في غربها وشرقها، وكثيرًا ما تدخل هذه البعوضة حدود المناطق المعتدلة المجاورة في جنوب أفريقيا، وقد انتقلت هذه البعوضة عام ١٩٣٠م ، من غرب أفريقيا إلى البرازيل بواسطة البواخر التي تسير من دكار وناتال، فأحدثت بالجزء الشمالي الشرقي من البرازيل وباءاً شديد الخطورة ، وظلت حتى عام ١٩٤٠م حينما أمكن إبادتها نهائيًا بعد مكافحة لمدة عشر سنوات. « وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، المطابع الأميرية بالقاهرة ، صـ ١١٢. سعد مدور ، بعوضة الجامبيا واستئصالها ، المجلة الطبية المصرية : العددان الثالث والرابع، مارس – أبريل ١٩٤٦م ، صـ ٢٧ » .

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م، المطابع الأميرية بالقاهرة ، صـ ١١٢ . مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، الجلسة الخامسة عشرة ، ٢٨ ،٢٩ فبراير ، أول مارس ١٩٤٤م ، صـ ٧٥٦، (بيان رئيس الوزراء مصطفى النحاس عن سياسة الحكومة في مكافحة الملاريا في قنا وأسوان) .

مواطنها حول الخرطوم إلى منطقة « زيداب» حوالي عام ١٩٣٨م (*) ، ثم عثر على يرقاتها في برك على شاطئ النيل بين بلدتي دبيره وأشكيت(*) القريبتين من الحدود المصرية السودانية في مايو ١٩٤١م. وفي خريف ١٩٤١م، انتقلت الملاريا إلى بلاد النوبة السودانية شمالي وادي حلفا، ومنها إلى بلاد النوبة المصرية، فسبب الوباء المذكور في ربيع ١٩٤٢م مستفيدًا في ذلك بالتوالد في البرك والمستنقعات والبؤر الكثيرة التي تظهر في أشهر أبريل ومايو ويونيه على شاطئ النيل ببلاد النوبة، بسبب هبوط مياه الخزان في تلك الشهور السابقة للفيضان، وكذلك كثرة مياه الري في الأراضي الزراعية، وعدم توفر وسائل صرفها(١). أما كيف تسربت هذه البعوضة، فالأرجح أنها تسربت في مطلع عام ١٩٤٢م، عندما اشتدت الحرب العالمية الثانية، وأصبحت منطقة البحر المتوسط غير آمنة لاستخدام الطائرات، فقامت القوات البريطانية باستخدام طريق «غرب أفريقيا – الخرطوم – وادي حلفا – القاهرة »، ولم تقم السلطات البريطانية آنذاك بتطهير الطائرات التي تقصد وادي حلفا ، على الرغم من انتشار الملاريا فيها، ومن المعلوم أن هذه التنقلات الحربية كانت سرية، وغير خاضعة لإجراءات

(*) نظرًا لتوطن بعوضة الجامبيا بالسودان الاستوائي وزحفها إلى الجزء الشمالي من وقت لآخر، فإن خطورة تسربها إلى مصر لم تغب عن بال الحكومة المصرية، حيث كتب معهد ومستشفى فؤاد الأول للأمراض البلاد الحارة في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٨م إلى رئيس مصلحة الكورنتينات بالإسكندرية تقريرًا يفيد، بأن مصر وقد أصبحت متصلة بخطوط جوية مع فلسطين والسودان وجنوب أفريقيا، فإن ما تخشاه وزارة الصحة ليس فقط في دخول بعوضة ملوثة بالحمى الصفراء، ولكن أيضًا إمكانية دخول بعوضة الأنوفيل جامبيا من السودان وجنوب أفريقيا إلى القطر المصري، وقد اشتهر هذا النوع بخطورته البالغة في نقلها للملاريا من مواطنها، ويخشى إذا ما دخلت مصر أن تسبب وباءً شديدًا . « وزارة الصحة العمومية : المصدر السابق، صـ ١١٢» .

(*) دبيره وأشكيت، من ضمن القري النوبية القديمة التي تقع شمال وادي حلفا بمنطقة النوبة السودانية، وقد غمرتهما مياه بحيرة النوبة بعد بناء السد العالي، ينظر، حسن دفع الله : هجرة النوبيين، قصة تهجير أهالي حلفا، الطبعة الأولي ،٢٠٠٣م .

(١) وزارة الصحة العمومية : المصدر السابق، صـ ١١٣. مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٦. الأهرام : ١٩فبراير١٩٤٣م، صـ ٢ .

الحجر الصحي [١]، وعليه فإن القوات البريطانية هي المسئول الأول عن تسرب هذه البعوضة، بسبب عدم تطبيق إجراءات الحجر الصحي علي طائراتها الحربية، بالرغم من تنصلها من هذه المسئولية مراراً وتكراراً

وكان أول إجراء تم اتخاذه حيال ذلك، هو فحص وادي النيل من الجنوب إلى الشمال لمعرفة مدى تغلغل هذه البعوضة في القطر المصري، حيث عثر أخصائي الحشرات بوزارة الصحة الدكتور « سعد مدور» في ٢٧ يونيه ١٩٤٢م على يرقات الجامبيا في البرك المتخلفة عن انحسار مياه النيل فيما بين بلانة وأبي سنبل[*]، وفي أول يوليه عثر عليها في أسوان، وفي ١٠ منه في دراو وكوم أمبو وإدفو، وفي أغسطس عثر عليها في الأقصر، وفي أكتوبر عثر عليها في جرجا، ثم أسيوط في نوفمبر، وفي ٢١ منه عثر عليها في منفلوط شمالي أسيوط بمسافة ٢٥ كيلو مترًا، وكان ذلك أقصى حدود وصلت إليه شمالاً، ولم تظهر بعوضة الجامبيا في منفلوط بعد ذلك الوقت. وبذلك أصبح جنوب بندر أسيوط الحد الشمالي للمنطقة التي غزتها البعوضة، وأصبحت المنطقة الموبوءة تمتد من بلانة جنوبًا إلى أسيوط شمالاً، شاغلة شريطًا ضيقًا من الأرض يوازي مجرى النيل في منطقة مساحتها ١٠١٦٨٣٠ فدانًا أي ٤٣٦ كيلو مترًا مربعًا، يسكنه حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وقد بلغ عدد النواحي في الجزء الملوث ٦٦٨ ناحية رئيسة، بخلاف ما يتبع كل منها من العزب والنجوع ، شمل الوباء منها ٥٨٥ ناحية، وقد شملت هذه النواحي ثلاث مديريات هي« أسوان، قنا، جرجا،» ، والثلاثة مراكز الجنوبية من مديرية أسيوط « البداري ، أسيوط ، أبو تيج » [٢].

(١) نسمة سيف الإسلام سعد : الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٢ – ١٩٤٧) ، سلسلة تاريخ المصريين ٣٢٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٩م، صـ صـ ١١٣ ، ١١٤.

(*) بلانه وأبو سمبل، من ضمن القري النوبية القديمة التي تقع أقصي الجنوب بمنطقة النوبة المصرية، وقد غمرتهما مياه بحيرة ناصر بعد بناء السد العالي، ينظر، حسن دفع الله : المرجع السابق .

(٢) المجلة الطبية المصرية : العدد الخامس، مايو ١٩٤٤ ، صـ صـ ١١٦ ، ١١٧ . وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ١٩٤٢ – ١٩٤٥م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٠م ، صـ ٣٦ .

أدرجت الملاريا ضمن الأمراض المعدية الواجب التبليغ عنها بناءً على قرار وزارة الداخلية في ٢٤ أبريل ١٩٣٠م، ومن ذلك الوقت أصبحت الملاريا مرضًا واجب التبليغ عنه لكاتب الصحة، وتدرج الإصابات ضمن نشرات الوزارة . وفي البداية كان التبليغ عن الحالات الجديدة فقط، ولكن بعد انتشار وباء الملاريا المسبب عن بعوضة الجامبيا لوحظ أن إهمال التبليغ عن الإصابات سوف يؤدي إلى عدم معرفة مدى انتشار الوباء ، فلذلك تقرر في يونيه ١٩٤٣م، أن يشمل التبليغ عن إصابات الملاريا الجديدة والحالات الانتكاسية أيضًا، على أن تدرج في بيان خاص للاسترشاد فقط دون دمجها في الإحصائيات الرسمية للأمراض المعدية. وحتى أوائل عام ١٩٤٤م، ظل التبليغ عن الملاريا سواء الإصابات أو الوفيات غير واف، ولكن بعد إنشاء الحملة العلاجية، وتوفر الرجال العاملين بها في كل مكان أصبح التبليغ كاملاً[١] . وخلال عام ١٩٤٢م، وُجِدَ أن عدد الإصابات والوفيات المبلغ عنها لوزارة الصحة لا تتناسب مع شدة الوباء، حيث بلغ عدد الإصابات المبلغ عنها ١٠,١٩٣ إصابة ، وعدد الوفيات ٣٢٠ حالة، فقدرت إصابات الوباء على أساس أن زيادة الوفيات بسبب الملاريا ١٠٪ من مجموع الإصابات في ذلك العام، وبذلك يصبح عدد الإصابات على هذا النحو ٦٣,٠٠٠ إصابة وعدد الوفيات ٦,٣٠٠حالة، وفي عام ١٩٤٣م، بلغ عدد الإصابات المبلغ عنها ٩٤٨٠ إصابة ، وعدد الوفيات ١٢٢١ حالة، بينما بلغ عدد الإصابات التقديري٧٦,٠٠٠ إصابة، وعدد الوفيات ٣٨٠٠ حالة[٢]. وكانت من أهم عوامل ارتفاع نسبة الوفيات بين المصابين، إصابتهم بسوء التغذية والضعف العام؛ نتيجة لندرة المواد التموينية وسوء توزيعها، عقب إصدار الحكومة لأوامر الاستيلاء علي المواد الغذائية ، وخصوصاً عندما قامت مصر بالمشاركة في أعمال الحرب العالمية الثانية في مستهل عام ١٩٤٢م، وفي نفس الوقت تعرضت البلاد لأزمة

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ صـ ١٦ ، ١٧ .

(٢) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م، صـ ١١٥.

اقتصادية عرفت " بأزمة الخبز"، علي إثرها سخرت الحكومة كل جهودها لإمداد مدينة القاهرة بالدقيق والقمح، حتي ولو علي حساب الأقاليم، ومنها صعيد مصر.

والجدول التالي يبين إجمالي حالات الملاريا المبلغ عنها والمقدرة، وعدد الوفيات في عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣م ، وحالات الملاريا الجديدة والانتكاسية والوفيات خلال الفترة من ١٩٤٤ – ١٩٤٦م[١]:

السنة	إصابات		وفيات	
	العدد المبلغ عنه	العدد التقديري	العدد المبلغ عنه	العدد التقديري
١٩٤٢	١٠١٩٣	٦٣,٠٠٠	٣٢٠	٦,٣٠٠
١٩٤٣	٩٤٨٠	٧٦,٠٠٠	١٢٢١	٣٨٠٠
السنة	إصابات		وفيات	
	جديدة	انتكاسية	من الإصابات الجديدة	من الإصابات الانتكاسية
١٩٤٤	٣٢٨٢٣	٢١٨٠١٤	١٧٨٩	١٤
١٩٤٥	٢٨	١٣٨,١٥٠	٧	١٨
١٩٤٦	٥٩	٢٢٥٤	–	–

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ صـ ١٧ ، ١٨

هذا بالنسبة للإصابات والوفيات بصفة إجمالية، أما بالنسبة للإصابات والوفيات الخاصة بكل مديرية من المديريات الأربعة المصابة خلال عامي ١٩٤٣، ١٩٤٤م[١] فيوضحها الجدول التالي:

المديرية	١٩٤٣م				١٩٤٤م			
	إصابات مستجدة		وفيات مستجدة		اصابات مستجدة	اصابات انتكاسية	وفيات مستجدة	وفيات انتكاسية
أسوان	٣٦٥٣	–	٥٥٣	–	١٢٦٠	٢٨,٨٧٢	٣٩٦	–
قنا	٥٤٩١	–	٦٦٠	–	٣٩٣٨	١٦٠,٥٢٥	١٣٨٢	١٤
جرجا	٢١٤	–	٦	–	١٢٣٤	١٨٠٤٧	٥	–
أسيوط	١٥٢	–	٢	–	٢٦٣٩١	١٠٥٧٠	٦	–
الإجمالي	٩٤٨٠	–	١٢٢١	–	٣٢٨٢٣	٢١٨,٠١٤	١٧٨٩	١٤

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ارتفاع الإصابات المستجدة في عام ١٩٤٤م – على الرغم من الخطط التي قامت الحكومة بوضعها – حيث بلغت حوالي ٣٢٨٢٣ إصابة، بالمقارنة بإصابات عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣م، وقد سجلت مديرية أسيوط أعلى ارتفاع لهذه الإصابات ، حيث سجلت المديرية حوالي ٢٦٣٩١ إصابة، والسبب يرجع إلى انتشار الوباء بصورة كبيرة في مركزي البداري وأبو تيج . وبالنسبة لعدد الوفيات فقد ارتفعت إلى أعلى معدل لها في عام ١٩٤٤م، حيث بلغت حوالي ١٧٨٩ حالة، بينما كانت مديرية قنا أعلى المديريات تسجيلاً لحالات الوفاة، حيث سجلت ١٣٨٢ حالة بنسبة ٧٧٪ من إجمالي عدد الوفيات عام ١٩٤٤م،

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٤م ، المطابع الأميرية بالقاهرة ، صـ صـ ٢٠، ٢١. وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاءات الصحية لعام ١٩٤٤م،إ صابات ووفيات الأمراض المعدية المبلغ عنها بالمملكة المصرية عام ١٩٤٤م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م ، صـ صـ ٦٤٠ـ ٦٥٧.

وعليه يكون إجمالي عدد إصابات ووفيات الملاريا المبلغ عنها والجديدة خلال الفترة من (١٩٤٢ ـ ١٩٤٦م) ـ حسب إحصائيات وزارة الصحة ومصلحة عموم الإحصاء بوزارة المالية ـ حوالي ٥٢,٥٣٣ إصابة، و ٣,٣٣٧ حالة وفاة، وبذلك تكون نسبة الوفاة إلي الإصابات حوالي ٦% .

وتدل جميع المؤشرات والبراهين، علي أن الأرقام الواردة في هذه الإحصاءات، ولا حقيقة تكشف عن الوضع الحقيقي لانتشار الوباء وآثاره، وأنه يوجد الكثير من التضارب حول هذه الأرقام، وعدم دقة في البيانات المبلغ عنها، ومما يدل علي صحة ذلك أن رئيس الوزراء (مصطفي النحاس) صرح في بيان الحكومة، الذي ألقاه علي نواب البرلمان، بأن عدد الإصابات بالملاريا وصلت في حدود ١٧١ ألف إصابة، والوفيات في حدود ١٣,٥٠٠ حالة، بنسبة ٧%. وقد وجه نواب المعارضة في البرلمان انتقادات حادة لبيان الحكومة في هذه المسألة، حيث أكد معظم النواب علي كثرة الوفيات والإصابات عما هو مقدر في إحصائيات الحكومة، وأن نسبة الإصابات وصلت في بعض المناطق إلي ٢٠% من عدد السكان، وبذلك يصل عدد المصابين إلي ٢٥٠ ألف إصابة، وعلي تقدير أن نسبة الوفيات وصلت إلي ١٠% من عدد الإصابات، يكون عدد الوفيات هو ٢٥ ألف حالة[١]. ومثال أخر علي هذا التضارب، وهو ما أكدته التقارير التي قام بإعدادها الأخصائيين الزراعيين بإدارة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، عقب زياراتهم للمناطق الموبوءة في مارس ١٩٤٤م، حيث صرحوا بأن نسبة الإصابة بالملاريا وصلت في بعض القرى والنجوع إلى ٥٠٪ من عدد سكانها ، وفي البعض الآخر وصلت إلى ٩٥٪، أي أن متوسط الإصابة في حدود ٧٥% من عدد سكان هذه المناطق[٢]. ويرجع السبب في هذا التضارب وعدم دقة البيانات خاصاً حالات الوفاة إلي عاملين هما :

(١) مجلس النواب: الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، الجلسة الخامسة عشرة، ٢٨ ،٢٩ فبراير ، أول مارس ١٩٤٤م ، (بيان رئيس الوزراء مصطفى النحاس عن سياسة الحكومة في مكافحة الملاريا في قنا وأسوان) .

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ إدارة الفلاح ، أوراق تحسين الحالة الاقتصادية بمديرية قنا وأسوان ، تقارير عن زيارة الأخصائيين الاجتماعيين بإدارة الفلاح لبعض قرى مراكز مديريتي قنا وأسوان ، مارس ١٩٤٤م .

١ – عدم دقة التبليغات التي كانت تصل إلي وزارة الصحة؛ نظراً لأن الكثير من حالات الوفاة لم يبلغ عنها من قبل الأهالي، لكثرتها الهائلة، وإنها لم تقيد في السجلات، وأن عدد الأطباء المكلفون بالعمل في هذه المناطق غير كافي للكشف علي جميع المتوفين والتصريح لهم بالدفن.

٢ – التعتيم الإعلامي من قبل الحكومة، وفرض رقابة علي الصحف بعدم نشر أي أخبار عن انتشار الوباء وتداعياته، مما ترتب عليه عدم نشر الإحصائيات بصفة دورية ودقيقة خلال عام ونصف منذ انتشار الوباء في أبريل ١٩٤٢م .

أما عن سير الوباء ومدى انتشاره في المديريات الأربعة المصابة، فقد انتهت سنة ١٩٤٢م ، وقد أثبت الفحص الدقيق وجود البعوضة فيما بين بلانة جنوبًا ومنفلوط شمالاً – كما ذكرنا سابقًا – وعندما تقدم العمل وزاد عدد الكشافين وتم توزيعهم على طول الميدان، أمكن تكوين صورة أكثر وضوحًا عن أماكن تواجد الجامبيا، فلم تكد تبدأ الفورة الأولى لانتشار البعوض (أبريل ـ يونيه) حتى ظهرت في مراكز أسوان وكوم أمبو وإدفو، ومع نهاية الفورة كانت منتشرة في مديرية جرجا . وعندما بدأت الفورة الأخيرة «الكبرى» (سبتمبر ـ نوفمبر) ظهرت البعوضة مرة أخرى ببلاد النوبة، وفي جميع المناطق شمالاً حتى أبنوب ، وكان انتشارها شديدًا في نواحي أسوان ، كوم أمبو ، إدفو، قنا، دشنا، أخميم، وسوهاج على مدى ٥٠٠ كيلو متر طولاً [١] . ومن الأمور التي ساعدت علي سرعة انتشار الوباء، قلة عدد الأطباء مقارنة بعدد الإصابات، وفي نفس الوقت عدم وجود وسائل نقل كافية لنقلهم لفحص المرضي وسرعة نجدتهم، كذلك قلة المعازل الطبية وعدم صلاحية الكثير منها .

أما عن حالة الوباء في عام ١٩٤٣م، ــ من تقارير وزارة الصحة العمومية ــ فقد انتهى موسم الملاريا به دون أن يحدث في بلاد النوبة أي إصابة جديدة، كذلك لم تحدث في مدينة أسوان وضواحيها غير إصابات انتكاسية بسيطة في دراو، أما فيما يختص بالجزء الشمالي من مديرية أسوان فقد حصرت البعوضة في أماكن محدودة نظرًا للمكافحة الشديدة التي تمت خلال هذا العام ، وبينما كان الوباء منتشرًا خلال عام ١٩٤٢م في منطقة طولها ٥٠٠ كيلو متر من بلانة جنوبًا وحتى مركز جرجا شمالاً، إذ به يقتصر في هذا العام على مساحة قدرها مائة

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٨ .

كيلو متر، أي من حدود مركز إدفو جنوبًا وحتى حدود مركز قوص شمالاً ، وخاصة المنطقة الواقعة غرب النيل، والتي تكثر فيها التفاتيش الزراعية الكبرى وزراعة القصب في إدفو وإسنا وأرمنت، وهكذا انتهى عام ١٩٤٣م وبعوضة الجامبيا لا تزال منتشرة في المنطقة السابق تلوثها[١].

وبالنسبة لعام ١٩٤٤م فقد استمر الوباء بصورة متوسطة في كل من مديرية قنا وأسوان مع زيادة في عدد الوفيات، وحتى أكتوبر ١٩٤٤م كانت حالة الوباء مستقرة، عندما انتشر الوباء فجأة بمركز البداري وناحية ساحل سليم بمركز أبو تيج بالبر الشرقي من النيل بمديرية أسيوط، مما أحدث إصابات كبيرة بهذه المنطقة، وفي نوفمبر من نفس العام لوحظ أيضاً ازدياد نسبي في عدد بعوضة الجامبيا، وانتشار الملاريا في ناحيتي العديسات والأقصر ، ولكن تحسنت الحالة سريعًا [٢] .

شهد أوائل عام ١٩٤٥م نهاية بعوضة الجامبيا، فخلال شهر يناير لم يعثر على بعوضة الجامبيا إلا في ٣٧ دركًا من أصل ٦٤١ التي تتكون منها المنطقة المصابة، وكانت هذه الدركات موزعة على تسعة دوائر فقط، أما خلال شهر فبراير فلم يعثر على الجامبيا إلا في ثلاثة دركات فقط (كوم أمبو ، أقليت ، إدفو)، ومنذ ذلك الوقت وبالتحديد في ١٩ فبراير لم يعثر على الجامبيا رغم البحث المستمر عنها في كل مكان سواء اليرقات أو البعوض البالغ، ومما يدل على ذلك انخفاض إصابات الملاريا خلال هذا العام إلى أدنى معدل لها، حيث لم تزد على ٢٨ إصابة، بينما بلغ عدد الوفيات سبع حالات [٣].

تدابير ووسائل مكافحة وباء الملاريا

اتخذت الحكومة عدة وسائل وتدابير لمكافحة وباء الملاريا، وذلك بالتنسيق بين وزارة الصحة العمومية وبين الوزارات الأخرى التي لها علاقة بأعمال المكافحة، وقد تم وضع الأسس التي سارت عليها أعمال المكافحة حتى نهايتها، وكان على رأس هذه الوسائل والتدابير، إسعاف

(١) مجلس النواب : المصدر السابق، صـ ٧٥٧ . الأهرام: ١٣أكتوبر١٩٤٣م ، صـ ٣.
(٢) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ١٨ .
(٣) المصدر السابق، صـ ١٨ .

المرضى وعلاجهم، تدعيم قسم الملاريا، وإنشاء قسم خاص باستئصال الجامبيا، بالإضافة إلى دعم الحملة العلاجية والوقائية، وغيرها من الإجراءات التي سنعرضها بالتفصيل:

أولاً : إسعاف المرضى وعلاجهم (الحملة العلاجية) :

اتجهت جهود الحكومة في بداية اكتشاف الوباء إلى إسعاف المرضى وعلاجهم، فزودت بعثة الاستكشاف الأولى في ٣٠ أبريل ١٩٤٢م، ببضعة آلاف من أقراص الكينين(*) Quinine والبلازموكين، وبعض الملاحظين والمساعدين. وفي ٢١ مايو أرسلت وزارة الصحة أيضاً مفتشاً وطبيبين وبعض المساعدين وكميات كبيرة من الأدوية(١) . وفي بداية عام ١٩٤٣م أرسلت وزارة الصحة إلى بلاد النوبة بعثة طبية مؤلفة من خمسة أطباء برئاسة الدكتور إبراهيم مشالي، وقد أتمت البعثة إعداد خمس محطات للملاريا، وعين لكل محطة طبيب وعدد من شبان النوبة لمراقبة الملاريا بمساعدة عدد من العمال، وزودت المحطات بكمية وفيرة من الكينين لعلاج المرضى وإسعافهم . ومع نهاية عام ١٩٤٣م، بلغ عدد أفراد الحملة بشقيها العلاجي والوقائي ٢٤١٣ ، منهم ٤٤ طبيبًا، و٥٦ معاونًا صحيًا وثلاثة عشر مساعد معمل، و ٥٠٠ ملاحظ ، ١٨٠٠ عامل منتشرون في المديريات الأربع من بلانة جنوبًا وحتى أسيوط شمالاً ، ولكل منهم منطقة خاصة يعمل بها وعمل معين يقوم به(٢) .

في بداية عام ١٩٤٤م، تهيأت الظروف لاتخاذ خطوات كانت على جانب كبير من الأهمية وذات أثر بعيد المدى في مستقبل مكافحة الجامبيا، حيث صدر في يناير ١٩٤٤م قرار وزاري بفصل أعمال المكافحة عن أعمال العلاج، فاختص بأعمال العلاج مجموعة من موظفي

(*) الكينا أو الكينين علاج الملاريا الأنجع، وقد زادت الحاجة إليه بسبب انتشار الملاريا في صعيد مصر، ومن المعلوم أن جزر الهند الشرقية تنتج ٩٠% من محصول الكينا في العالم كله ، ولكن بعد احتلال اليابان لهذه الجزر أصبح من المتعذر الحصول عليه، ولذا لجأت الحكومة المصرية الي السلطات البريطانية لإمدادها بمقادير من هذا العقار وغيره من العقاقير الأخرى التي تستخدم في مكافحة الملاريا.(الأهرام : ١٥فبراير ١٩٤٣م ، صـ ٢. المقطم : ١٥ فبراير ١٩٤٣م، صـ ٢) .

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٤ .

(٢) المقطم : ٢٦ فبراير ١٩٤٣م ، صـ ٤ . الأهرام : ٢٠ديسمبر١٩٤٣م ، صـ ٢.

قسم الملاريا، الذي كان يتولى أعمال المكافحة بكافة أنواعها[١]. وفي السابع من يوليه صدر قرار وزاري بإنشاء الحملة العلاجية تحت إدارة مدير مصلحة الطب العلاجي بالوزارة ، تولت شئون العلاج والإغاثة في جميع المديريات الموبوءة ، وأصبحت مستقلة بإدارتها ورجالها ومهماتها، واتخذت مدينة الأقصر مقرًا لإدارتها العامة [٢] .

قسمت المديريات الموبوءة إلى ست عشرة منطقة علاجية يشرف على كل منها مفتش علاجي ، ثم إلى ٦٢ دائرة علاجية، يشرف على كل منها طبيب علاجي، وخصص ملاحظ علاجي لكل ثلاثة إلى أربعة آلاف نسمة، وخصص معاون علاجي للإشراف على كل خمسة أو ستة ملاحظين علاجيين، وقد بلغ أقصى عدد للرجال المشتغلين بالحملة حوالي ١٠٢٦ شخصًا منهم١٧٨ طبيبًا واثنا عشر كاتبًا ، وثلاثة عشر مراقبًا و١١٧ معاونًا و٧٥٣ ملاحظًا و٥٣ عاملاً ، واستخدمت الحملة حوالي ٥٤ سيارة [٣]. وكانت القاعدة الأساسية للحملة هي البحث عن المرضى في المنازل واكتشافهم دون الانتظار حتى يبلغوا هم وذويهم عن مرضهم مع صرف العلاج فورًا عند اكتشافهم، زيادة الجرعات العلاجية واستمرارها مدة أطول للتقليل ما أمكن من عدد النكسات. بالإضافة إلى تكليف قسم الدعاية بوزارة الصحة بعمل دعاية دورية في القرى الموبوءة بإذاعة الأحاديث وعرض الأفلام السينمائية، ووضع مشروع لإلقاء الخطبة المنبرية لترغيب الأهالي في العلاج والمداومة عليه، وطرق الوقاية من الملاريا، وخطر الاقتراب من البرك والمستنقعات وأماكن توالد البعوض[٤] .

ولقد حققت الحملة العلاجية نجاحاً نسبياً، وخصوصًا في منطقتي البداري وساحل سليم بمديرية أسيوط، والتي انتشر فيها الوباء بصورة سريعة في خريف عام ١٩٤٤م ، حيث وضعت الحملة نظامًا دقيقًا لعلاج المصابين، بأن يعامل جميع المرضى مهما اختلفت أعراضهم على أساس الفحص العلاجي للملاريا، مما ترتب عليه عدم حدوث أي حالات وفاة من بين المصابين بالملاريا بمنطقة البداري. وقد بلغ عدد الأطباء التابعين للحملة في هذه المنطقة أربعة عشر

(١) الأهرام : ٢٨ يونيه ١٩٤٤، صـ ٢. البصير : ٢٨ يونيه ١٩٤٤م ، صـ ٢.

(٢) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ١٣ .

(٣) المصدر السابق ، صـ صـ ٢١ ، ٣٧.

(٤) المقطم : ٨ نوفمبر ١٩٤٤م، صـ ٢.

طبيبًا ، بالإضافة إلى مدير البعثة ومساعده، يساعدهم في العمل سيدات مبرة محمد علي والهلال الأحمر، وعدد كبير من سيدات أسيوط، بالإضافة إلى ٧٧ موظفًا وستة مساعدين ، وعدد كبير من المستخدمين المخصصين لتوزيع الأدوية والعقاقير(١) .

هذا بالنسبة لأعمال الحملة العلاجية وتنظيمها، أما بالنسبة لمسألة توفير الأدوية والمهمات الطبية وتوزيعها على المرضى، فقد كانت وزارة الصحة قد خزنت لديها من بداية الحرب كميات غير قليلة من الكينين لعلاج المرضي، كما حصلت الوزارة عن طريق السلطات العسكرية البريطانية والأمريكية على أربعة ملايين ونصف مليون قرص من الأتبرين على دفعات في عام ١٩٤٣م، وعلى أربعة ملايين أخرى في يناير ١٩٤٤م، كما طلبت الوزارة من السلطات البريطانية إمدادها بأربعة ملايين أخرى خلال عام ١٩٤٤م (٢) .

أما عن توزيع عقاقير العلاج على المصابين بالمديريات الأربعة الموبوءة ، فقد صرفت الوزارة خلال عام ١٩٤٢م حوالي ٢,١٦٥,٨٩٥ قرصًا من أصناف مختلفة (الأتبرين – الكينين – البلازموكين)، ٦٥ كيلو من مسحوق الكينين . وخلال عام ١٩٤٣م صرفت الوزارة حوالي أربعة ملايين من أقراص الأتبرين، مليونين من أقراص الكينين والبلازموكين، ٦٧٢ كيلو جرام من مسحوق الكينين . أما ما صرف في هذه العقاقير عام ١٩٤٤م ، حوالي ١٦,٢٤٠,٠٠٠ قرص أتبرين، ١٠٧,٠٠٠ قرص كينين شيكولاته للأطفال، ٤٣٢,٨٠٠ قرص حديد، ١٤٤٩ أمبول كيني، ٣٠٥ كيلو جرام ملح إنجليزي(٣). وبذلك يكون قد بلغ مجموع ما صرف من أدوية الملاريا خلال مدة الوباء ما يقرب من ٢٥ مليونًا من الأقراص المختلفة (أتبرين – كينين – بلازموكين) ، مليون ونصف المليون من حبوب الحديد، ألفين أمبول من الكينين، ٦٠٠ كيلو جرام من الملح الإنجليزي(٤) .

(١) المصري :٢٠ نوفمبر ١٩٤٤، صـ ٢ . البلاغ : ٢٢ نوفمبر ١٩٤٤م، صـ ٣.

(٢) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٧ . الأهرام : ٢ديسمبر١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ٢١ . التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٥ .

(٤) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٧ . وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ٣٧.

ورغبة من الحكومة في حماية الأدوية والعقاقير من العبث بها عن طريق شرائها من الفقراء الذين توزع عليهم بالمجان، صدر أمر عسكري في ٢١ يونيه ١٩٤٤م، حظر تداول أقراص الأتبرين، وغير ذلك من الأدوية المخصصة لعلاج الملاريا، كما حظر حيازة كميات منها تزيد عن حاجة حائزها، وذلك في حالة ما إذا كانت هذه الأدوية مما سبق للحكومة، أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية والأفراد توزيعها علي الفقراء والمصابين من أهالي المديريتين، ويعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد علي ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً، أو بإحدى هاتين العقوبتين(١).

بجانب الجهود السابقة لإسعاف المرضى وعلاجهم ممثلة في وزارة الصحة العمومية، قامت بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية الأخرى بدور فعال في المشاركة في الحملة العلاجية لمنكوبي الوباء، وعلى رأس هذه الهيئات القسم الطبي بوزارة الدفاع الوطني، حيث توجهت إلى مدينة الأقصر في ١٦ مارس ١٩٤٤م ، بعثة طبية تضم عددًا من ضباط وجنود القسم الطبي بالجيش لبدء عملها في الكشف على أهل المنطقة التي عينتها لها وزارة الصحة العمومية لتعمل فيها، وذلك بالاشتراك مع الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة، وإعطاء المرضى حاجتهم من الدواء، علاوة على إنشاء معمل صغير لإجراء بحوثها العلمية على بعوضة

(١) الوقائع المصرية : ٢١ يونيه ١٩٤٤م ،عدد ٧٥، صـ ١" أمر رقم ٥٠٥ باتخاذ بعض التدابير لمقاومة الملاريا". مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م ص صـ ٦٠٥، ٦٠٦ . « كما حظر هذا الأمر أيضاً علي الأطباء، والمعاونين والملاحظين الصحيين، والمهندسين ومن عداهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال المعينين أو المندوبين في حملة مكافحة الملاريا بالوجه القبلي، أن يمتنعوا أو يتوقفوا أو يهملوا في أداء العمل المكلفين به علي الوجه الأكمل، وفي المواعيد المقررة لذلك، أو أن يتركوا عملهم بغير أذن مسبق من الإدارة الصحية المختصة. كذلك أكد هذا الأمر علي تكليف العمد والمشايخ البلاد ومشايخ الخفر والخفراء ونظار المدارس الأولية والإلزامية ومدرسيها ومدرساتها بالوجه القبلي، كلُ منهم في دائرة عمله بتنفيذ أوامر التكليف التي تصدر لهم عند الاقتضاء من وزير الصحة، أو من ينوب عنه لهذا الغرض للقيام بأعمال المعاونة التي تفرضها عليهم لمكافحة وباء الملايا» .

الجامبيا، وتقرر أن تكون منطقة العمل البعثة أربعين كيلو مترًا طوليًا بناحيتي العديسات والدير فيما بين محطتى البغدادي والمطاعنة شرق النيل جنوب مدينة الأقصر(١) .

كذلك تقرر اشتراك القسم الطبي لمصلحة السكك الحديدية في أعمال مكافحة الملاريا، على أن يقوم أطباؤه بأعمال العلاج والفحص بالتعاون مع أطباء وزارة الصحة تحت إشراف مفتش عام الوجه القبلي ، وأن يعامل هؤلاء الأطباء على الأسس والقواعد التي قررتها وزارة الصحة بشأن معاملة أطبائها المختارين لهذه الحملة (٢) .

كما اقترحت كلية الطب بجامعة الملك فؤاد الأول (القاهرة حاليًا) إيفاد بعثة من كبار أطبائها الأخصائيين لدراسة حالة المرضى بالمديريات الموبوءة دراسة علمية طبية، كما قرر مجلس الكلية أيضًا أن يقدم إلى الجهات المختصة كل المساعدات الطبية الممكنة، وقد تم تكليف د/ محمد خليل عبد الخالق استاذ علم الطفيليات بالإشراف على تنظيم وسائل المساعدة التي يمكن أن تقوم بها الكلية، كما تم الاتفاق بين كلية الطب ووزارة الصحة على أن ترسل الكلية طلبتها إلى المديريات الموبوءة عندما يبدأ موسم الملاريا للاشتراك في توزيع الأدوية على المرضى والإشراف على أعمال المكافحة، وقد أعدت الكلية نظامًا جديدًا لتنظيم أعمال المكافحة بحيث يشترك فيها جميع الطلبة المتطوعين، على ألا يمكث أي فوج أكثر من ثلاثة أسابيع ، وقد تم البدء في تسجيل أسماء الطلبة في إدارة كلية الطب استعدادًا للاستعانة بهم في أعمال المكافحة أثناء موسم الملاريا(٣) .

(١) وزارة الصحة العمومية: تقرير الجامبيا، صـ ١٥. المقطم: ١٥ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ ، ١٨ أبريل ١٩٤٤م، صـ ٢.

(٢) البصير : ١٦ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ . المصري : ٢٦ مايو ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) وثائق عابدين: كود أرشيفي ٠١٢٦٣١/ ٠٠٦٩ « مساهمة كلية الطب في الحملة العلاجية والوقائية».

كانت من أهم المؤسسات الأهلية التي شاركت في الحملة العلاجية مشاركة إيجابية جمعية مبرة محمد علي الكبير(*)، حيث تقرر إرسال بعثتها الأولى إلى مدينة الأقصر في ١٨ يناير ١٩٤٤م، مكونة من أعضاء الجمعية وهن« السيدة فردوس هانم شتا ، الآنسة ماري كحيل ، السيدة نبيه هانم صدقي »، ترافقها بعثة طبية مكونة من طبيب وطبيبة وممرضتين، وقد قامت هذه البعثة بدورها في أعمال الفحص والعلاج للمرضى، حيث وزعت عليهم حوالي ٣٠ ألف زجاجة من الأدوية والعقاقير والمقويات، ٧٠ ألف قرص من الأتبرين، خمسة آلاف قرص بلازموكين، خمسة آلاف قرص من الكينين، وغيرها من الأدوية الخاصة بمكافحة الأمراض المتوطنة في تلك الجهات. كما قامت المبرة بإنشاء مستوصف ثابت في مدينة الأقصر ليشرف على الحالة الصحية والاجتماعية في قرى مركز شرق، وآخر متنقل، وقد افتتح المستوصف أبوابه لعلاج الجميع وصرف الأدوية لهم، تحت إشراف السيدتين نبيه صدقي وفردوس شتا والدكتور سليمان شتا، وقد بلغ عدد المترددين على المستوصف حوالي من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مريض. أما المستوصف المتنقل فقد كان يقوم بإسعاف المرضى المصابين في الحال ويفحص جميع أفراد عائلتهم حتى يكون العلاج أوفى وأسرع، أما الحالات التي يُرى أنه يجب العناية بها أكثر فتنقل بواسطة المبرة إلى المستشفى الحكومي بالأقصر(١).

وهكذا تعاونت كثير من الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية في إسعاف وعلاج المرضى في المديريات الموبوءة ، مما يدل على مقدار التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، ووزارة الصحة العمومية، والتي وقفت وحداتها الطبية مع الوحدات الطبية لوزارة الصحة جنبًا إلى جنب، وخصوصاً سيدات مبرة محمد علي ولجنة الهلال الأحمر، حيث سافرن إلي المناطق

(*) كان مشروع مبرة محمد علي، فكرة الأميرة عين الحياة أحمد رفعت مع مجهود من السيدة هدى شعراوي لإنشاء جمعية لها أهداف اجتماعية، من ضمنها تقديم الرعاية الصحية، وقد تم تشكيل لجنة المشروع برئاسة الأميرة نازلي حليم، الأميرة عين الحياة كأمينة الصندوق ، ومدام فوكيه للسكرتارية ، وعقب وفاة الأميرة عين الحياة قامت السيدة هدى شعراوي باستكمال المشروع ، وتم تنفيذه عام ١٩٠٩م ، وقد وصلت مبرة محمد علي إلى أوج نشاطها في تقديم الخدمات الصحية ، عندما تولت الأميرة شويكار رئاسة الجمعية ، وظهر هذا الدور بصفة واضحة أثناء انتشار وباء الملاريا ١٩٤٢م – ١٩٤٥م ، (نسمة سيف الإسلام سعد : مرجع سبق ذكره، صـ٢٨٩) .

(١) الأهرام :١١ أبريل ١٩٤٤م صـ ٢ ، ٩ يونيه ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الموبوءة غير عابئات بالخطر الداهم اللاتي يتعرضن له، فضلاً عن الإقامة في ظروف معيشية صعبة للغاية، خالية من وسائل الحياة التي يعيشون فيها بمنازلهن .

ثانياً : تدعيم قسم الملاريا :

من ضمن الوسائل التي اتخذت لمكافحة الملاريا، تدعيم وتنظيم قسم الملاريا ، حيث كانت من أهم الصعوبات التي واجهت وزارة الصحة العمومية، عندما أثبت الفحص بأن الوباء المنتشر في جنوب الصعيد هو الملاريا، عدم استعداد قسم الملاريا – وهو القسم المختص بمكافحة البعوض وعلاج الملاريا – القيام بالمهمة الموكولة إليه؛ لأن القسم في ذلك الوقت كان قسمًا حديثًا لم يمض على إنشائه سوى ست سنوات، وكانت تتبعه تسع عشرة محطة في الوجه البحري بمناطق زراعة الأرز، وفي منطقة القنال والفيوم، ولم يكن في صعيد مصر أي محطة للملاريا، كما لم يكن لدى القسم أكثر من ٢٦ طبيبًا موزعين على أنحاء القطر المصري، بينما لم يتوفر بالقسم السيارات ووسائل النقل اللازمة لأعمال المكافحة والعلاج[١] .

ولذا اتجهت عناية الوزارة إلى تدعيم وتنظيم هذا القسم، ليستطيع القيام بأعبائه الجديدة، حيث وجهت إليه اهتمامًا بالغًا، إذ جُدد أغلب موظفي القسم الفنيين والإداريين وزاد عددهم، كما قام وزير الصحة بالإشراف شخصيًا على أعماله ، وأوكل أمره المباشر إلى رؤساء من ذوي الكفاءات الصحية والعملية الذين تم تدريبهم على مكافحة الملاريا بالبلاد الأوروبية . كما وضعت الوزارة كادراً جديداً لذلك القسم من شأنه جذب أفضل العناصر إليه، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة جديدة للملاريا بمعهد فؤاد الأول لأمراض البلاد الحارة يتلقى فيها الأطباء والمعاونون والمساعدون والملاحظون التدريب على أعمال الاستئصال فنيًا وعمليًا، كما تم تدريب بعض الملاحظين والمساعدين المحليين في المديريات الموبوءة اقتصادًا في الوقت والنفقات، بالإضافة إلى استخدام المهندسين الصحيين بدل الأطباء لعدم توفرهم، وانتداب بعضهم لرئاسة محطات الملاريا الجديدة بالمديريات الموبوءة. ومع نهاية عام ١٩٤٣م، زيد عدد المحطات التابعة للقسم

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، تقرير الجامبيا ، صـ صـ ٥٠ ، ٦١ . الأهرام: ١٩ فبراير ١٩٤٣م ، صـ ٢ .

إلى ٥٤ محطة، منها ست محطات في أسوان، كوم أمبو، إدفو، الأقصر، جرجا، ومنفلوط، وعدد الأطباء إلى ٦٤ ، والمهندسين إلى أربعة، والمساعدين إلى ٣٩، وضم إليه ٦٦ معاونًا، كما زيد عدد الملاحظين إلى ٥٠٩، وكانت الزيادة بالطبع في المناطق الموبوءة، وقد تقرر لصالح العمل أن تكون إدارة الحملة قريبة من الميدان فنقلت الإدارة العامة لقسم الملاريا إلى مدينة أسيوط[١] . كما تم تعيين حوالي مائة ضابط وصف ضابط وجندي من سلاح الخدمة الطبية، والذين انتهت خدمتهم بالقسم الطبي بالجيش، في وظائف متنوعة حسب مؤهلاتهم بقسم الملاريا؛ لتدعيم الفرق العاملة بمحطات مكافحة الملاريا [٢]. كذلك تقرر اشتراك أطباء ومهندسي الإدارات الصحية والهندسية وموظفيها الفنيين بمديريات أسيوط، وقنا، وأسوان مع الحملات التي تقوم بمكافحة الملاريا، على أن تعمل كل منها في دائرة اختصاصها [٣] .

بجانب مساهمة السلطات العسكرية الطبية البريطانية في تسهيل الحصول علي المهمات والعقاقير الطبية السابق ذكرها ، قامت تلك السلطات بالاشتراك الفعلي في أعمال مكافحة البعوض، حيث أرسلت وحدة مؤلفة من ضابط وخمسة عشر جندياً، كانت مهمتها قاصرة علي الاستكشاف في الحدود الفاصلة بين المنطقة الملوثة وغير الملوثة. كما كانت هناك فرقة أخري مركزها القاهرة تقوم في فترات غير محدودة برحلات استكشافية في أجزاء مختلفة من المنطقة الملوثة، وكانت تقارير هذه الفرق ترسل رأساً إلي وزير الصحة. ومنذ ١٤ أبريل١٩٤٤م استقرت في أرمنت فرقة مؤلفة من ضابط" غير طبيب" مدرب تدريباً خاصاً وخمسة عشر جندياً، اختصت بأعمال استئصال البعوض في عشر دركات بهذه الناحية[٤].

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٦. مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٩.

(٢) البصير: ٨ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) البصير : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤م ، صـ ٢ . مصر : ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٤) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٥. الدستور : ٢٩ فبراير ١٩٤٤م، صـ٢.

وفي مايو ١٩٤٤م طلبت مؤسسة روكفلر الأمريكية(*) إعارة ثلاثة من أطبائها للمساهمة مع قسم الملاريا في إبادة بعوضة الجامبيا، على أن تكون المساهمة مؤقتة لحين إبادة الجامبيا، وأن يقتصر عملهم على الإشراف على فرع إبادة البعوض، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسة ٢٤ مايو ١٩٤٤م (١). وقد استلم أحدهم عمله فعلاً في منتصف يوليو ١٩٤٤م، وبعد عدة أسابيع انضم إلي الحملة العضوان الآخران، وفي منتصف اكتوبر انضم عضو رابع، اختص برئاسة إدارة أعمال الحقل بأسيوط . وبالإضافة إلي هؤلاء كان الدكتور/ فريد سوبر الأخصائي الأمريكي في إبادة البعوض في مؤسسة روكفلر، يزور مصر من وقت لأخر؛ ليشرف علي أعمال الاستئصال في المناطق المصابة، ويقدم مقترحاته في ذلك الشأن(٢).

استمر تدعيم قسم الملاريا في تقدم مطرد كلما توفر له الاعتمادات المالية وتيسر تدبير الرجال ، فخلال أوائل عام ١٩٤٤م، تهيأت الظروف لاتخاذ خطوات كانت على جانب كبير من الأهمية في مستقبل مكافحة الملاريا، فصدر في ١٨ يناير ١٩٤٤م قرار وزاري – كما ذكرنا سابقًا – بفصل أعمال المكافحة عن أعمال العلاج، ثم أعقب ذلك في ١٨ يونيه قرار وزاري آخر بتقسيم قسم الملاريا إلى خمسة فروع، كل منها مستقل عن الآخر تمامًا سواء في الرجال أم في الاختصاص ، منها ثلاثة فروع اختصت بأعمال مكافحة الملاريا وهي :

(*) مؤسسة روكفلر(Rockefeller Foundation): هي منظمة خيرية يقع مقرها في مدينة نيويورك . أسسها رجل الأعمال الأمريكي جون دافيسون روكفلر في ١٤ مايو ١٩١٣م بمعاونة من ابنه جون دافيسون روكفلر الأصغر وكبير مستشاريه فردريك تايلور غيتس، بغرض تعزيز وارتقاء الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، خلال سنوات ساعدت المنظمة على نشر الرعاية الصحية وتقديم دورات تعليمية طبية، وقد شاركت المؤسسة في أعمال مكافحة الملاريا في العديد من دول العالم، منها في البرازيل من عام ١٩٣٠ـ ١٩٤٠م، وكان من أهم أعضاء المؤسسة الدكتور/ فريد سوبر الأخصائي الأمريكي في إبادة البعوض. والذي كان له دور بارز في تنفيذ عملية استئصال الجامبيا في البرازيل (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

(١) مجلس النظار والوزراء : جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي٠٧٥/٠٥٥٦١٠ ، جلسة ٢٤ مايو ١٩٤٤م .

(٢) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ١٥ . البصير : ١٥ يونيه ١٩٤٤م، صـ٣.

١ – فرع إبادة بعوضة الجامبيا .

٢ – الفرع العلاجي لمرضى الملاريا .

٣ – فرع الأبحاث والاستكشاف عن البعوض ويرقاته .

وفي منتصف يوليه ١٩٤٤م ، صدر قرار وزاري يضم فرعي الإبادة والأبحاث تحت إدارة واحدة، وهي قسم استئصال الجامبيا، أسندت رئاسته إلى مندوب مؤسسة روكفلر الأمريكية الدكتور « فريد سوبر»، والذي أصبح مستقلاً بإدارته ورجاله ومهماته وأدواته [١] .

أصبح لزامًا بعد انفراد كل هيئة من هذه الهيئات باختصاصاتها، إيجاد وسيلة لتنسيق أعمالها الواحدة مع الأخرى؛ ولذا أنشئت بقرار من مجلس الوزراء في ٢١ أكتوبر ١٩٤٤م، لجنة لتيسير التعاون وتوجيه الجهود في كل ما له علاقة بالمكافحة الملاريا برئاسة وكيل وزارة الصحة للشئون الطبية، كما ضمت هذه اللجنة مندوبين عن وزارات الصحة ،الأشغال والدفاع الوطني والتموين والشئون الاجتماعية والمالية ، ومبرة محمد علي الكبير، ولجنة سيدات الهلال الأحمر[٢].

ونظرًا لما لوحظ من وثيق العلاقة بين الحالة العامة لسير الوباء وبين الحالة الصحية لتلاميذ المدارس الأولية في المناطق الموبوءة ، فقد اقترحت وزارة الصحة ضم المدير العام للتعليم الأولي لوزارة المعارف العمومية إلى اللجنة المذكورة؛ وذلك لتوثيق عرى التعاون بين الوزارة المذكورة ووزارة الصحة في كل ما له علاقة بهذا الوباء ، ولقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجلسة ١٠ فبراير ١٩٤٥م [٣].

---

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٣ .

(٢) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠١٨٩٢٩/ ٠٠٨١ تعاون الجهود والوزارات لمقاومة مرض الملاريا ١٩٤٤ – ١٩٤٩م . وزارة الصحة العمومية ، تقرير الجامبيا، صـ ١٤ . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٥ (أكتوبر – ديسمبر ١٩٤٤م)، جلسة ٢١ أكتوبر ١٩٤٤م .

(٣) وثائق مجلس الوزراء : المصدر السابق . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٦ (يناير – مارس ١٩٤٥م) ، جلسة ١٠ فبراير ١٩٤٥م.

كانت من أهم العقبات التي كان يعاني منها قسم الملاريا، ووقفت عائقًا ضد تقدم أعماله، قلة وسائل النقل اللازمة لأعمال المكافحة والعلاج، ولذا حاولت وزارة الصحة الحصول على ما تحتاجه منها عن طريق السلطات البريطانية والأمريكية، فقامت الوزارة بموجب قانون الإعارة والتأجير باستعارة ٣٦ سيارة مع ما يلزمها من قطع الغيار، كما انتدبت إدارة الجيوش المتحالفة صف ضابط فني للإشراف على صيانة السيارات المعارة ، كما أمدت وزارة الدفاع وزارة الصحة بثلاثين سيارة من سيارات الجيش، وبعدد مماثل في أبريل ١٩٤٤م، بالإضافة إلى السيارات المستعملة في الحملة العلاجية، وردم البرك والإغاثة ، كما أرسلت الوزارة مع وحدات سلاح المهندسين العسكريين حوالي عشر سيارات نقل ، وكمية من قضبان الديكوفيل بعرباتها[١]

ثالثاً : التدابير المالية لمشروع المكافحة :

منذ بداية انتشار الوباء سارعت وزارة الصحة العمومية لتدبير الاعتمادات لمواجهة هذه الحالة ـــ وإن كانت هذه الاعتمادات في بدايتها كانت قليلة ولا تفي بالغرض ـ ففي نهاية عام ١٩٤٢م ، أمكن الحصول على موافقة مجلس الوزراء باعتماد مبلغ خاص قدره ١٥,٠٠٠ جنيه لإجراءات المكافحة و ٢٠٠٠ جنيه لإغاثة منكوبي الملاريا[٢]. وفي عام ١٩٤٣م، تقدمت وزارة الصحة لمجلس الوزراء ببرنامجها الكامل لاستئصال بعوضة الجامبيا طالبة اعتماد مبلغ قدره ٢٣٢,٣٠٠ جنيه في ميزانية عام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م ، خصص منها، مائة ألف جنيه لردم البرك والمستنقعات، ومائة ألف جنيه أخرى لمكافحة البعوضة وإبادتها، و ٣,٣٠٠ جنيه لتدعيم قسم الملاريا، والباقي خصص لإغاثة منكوبي الملاريا، وقد أحيل مشروع هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء عليه بجلسة ٤ يناير ١٩٤٣م إلى مجلس النواب لإقراره، وبعد موافقة مجلس النواب عليه أحيل لمجلس الشيوخ، فوافق عليه بجلسة ١٢ يناير ١٩٤٣م [٣].

(١) وزارة الصحة العمومية: تقرير الجامبيا، صـ ١٢. البلاغ: ١٣ مارس ١٩٤٤م، صـ ٤. مجلس النظار والوزراء : جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٣٢٢ ، جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٤٢م،

(٢) وزارة الصحة العمومية: التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٤ .

(٣) مجلس الشيوخ : الانعقاد الثامن عشر،(نوفمبر ١٩٤٢ـ يوليه ١٩٤٣م)، الجلسة الخامسة، ١٢ يناير ١٩٤٣م، صـ صـ ١٠٩ –١١٢ . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٥٧٧٧٤ / ٠٠٧٥ (يناير– مارس ١٩٤٣م)، جلسة ٤ يناير ١٩٤٣م.

وفي ١٦ فبراير ١٩٤٤م، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بفتح اعتمادا إضافيا قدره مائة ألف جنيه للمكافحة والإعانة، وفي ٨ مارس رُفع المبلغ إلى ٧٠٠,٠٠٠ جنيه، ثم رُفع مرة أخرى في ٢٧ أبريل إلى مليون جنيه، خصص منه ٦٧٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية عام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م ، والباقي وقدره ٣٢٥,٠٠٠ جنيه أدرج لميزانية عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م ، تحت قسم خاص «إعانة فقراء قنا وأسوان ومكافحة بعوضة الجامبيا » ، وقد خص مشروع المكافحة من هذا الاعتماد ١٥٠,٠٠٠ جنيه، والباقي وقدره ٨٥٠,٠٠٠ جنيه لمشروع الإغاثة الحكومي[١]. وقد وافق مجلس الشيوخ على مشروع هذا القانون في ٢٩ مايو [٢]. كما وافق مجلس الوزراء بجلسة ٩ نوفمبر ١٩٤٤م، على مشروع مرسوم بقانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من ميزانية عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م ؛ وذلك للاستمرار في مكافحة الجامبيا وإعانة منكوبي الملاريا ، وصدر بهذا الاعتماد القانون ١٥١ لسنة ١٩٤٤م في ١٠ نوفمبر ١٩٤٤م [٣].

استمر الصرف على أعمال مكافحة الملاريا منذ أوائل عام ١٩٤٥م، من مبلغ النصف مليون جنيه السابق اعتماده في ١٠ نوفمبر ١٩٤٤م . وفي ميزانية عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦م خصص مبلغ قدره ٢٧٥,٠٠٠ جنيه لمكافحة بعوض الجامبيا وإعانة فقراء قنا وأسوان ، ولما كانت وزارة الصحة قد قدرت مصروفاتها اللازمة للمكافحة في هذا العام على ضوء المصروفات السابقة، والتي بلغت ٤٩٠,٠٠٠ جنيه للقسم الوقائي، و٨٥,٠٠٠ جنيه للقسم العلاجي بإجمالي ٥٧٥ ألف جنيه ، ولذا كان المبلغ اللازم لبقية المصروفات حوالي ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وعليه طلبت وزارة الصحة في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٥م ، فتح اعتماد إضافي بهذا المبلغ، تم تخفيضه بعد

(١) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٥٧٧٧٤ / ٠٠٧٥ ، (يناير – مارس ١٩٤٤م)، جلسة ١٦ فبراير ١٩٤٤م . كود أرشيفي ٠٥٧٧٧٥/ ٠٠٧٥ ، (أبريل – مايو ١٩٤٤م) . وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٢ .

(٢) مجلس الشيوخ، الانعقاد التاسع عشر، (نوفمبر ١٩٤٣ـ أغسطس١٩٤٤م)، الجلسة الخمسون ، ٢٩ مايو ١٩٤٤ ، صـ صـ ١٠٣٨ – ١٠٣٩ .

(٣) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٥ (أكتوبر – ديسمبر١٩٤٤م) ، جلسة ٩ نوفمبر ١٩٤٤م . مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ ، (مرسوم بقانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م) .

ذلك إلى ٢٦٠,٠٠٠ جنيه، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاعتماد بجلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥م [١] . وقد أحيل مشروع قانون بهذا الاعتماد على مجلس النواب في نوفمبر ١٩٤٥م ، وقد تم تخفيض هذا الاعتماد إلى مائة ألف جنيه؛ نظرًا لأن الجهود المبذولة من وزارة الصحة أسفرت عن استئصال الجامبيا نهائيًا ، فتغير الموقف بالنسبة للاعتمادات المطلوبة، ولم يبق من الأعمال ما يستدعى فتح اعتماد بهذا المبلغ كله، ولقد وافق المجلس على هذا المشروع بجلسة ١٠ ديسمبر ١٩٤٥م، وقد صدر بهذا الاعتماد القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٥م في ٣ ديسمبر ١٩٤٥م[٢] .

كما تم فتح اعتماد إضافي آخر في ميزانية نفس السنة بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه لصالح وزارة التموين للصرف منه على أعمال الإغاثة، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاعتماد بجلسة مارس ١٩٤٦م، كما وافق مجلس النواب على مشروع قانون هذا الاعتماد بجلسة ٨ أبريل ١٩٤٦م[٣]. وفي ٣٠ يوليه ١٩٤٦م صدر بهذا الاعتماد القانون ٨٦ لسنة ١٩٤٦م[٤].

وبالرغم من انتهاء أعمال مكافحة الجامبيا بنهاية عام ١٩٤٥م، وتصفية أعمال قسم الاستئصال وإنشاء قسم المراقبة بداية من عام ١٩٤٦م ، إلا أن الحكومة استمرت في إدراج الاعتمادات المالية لمشروع المكافحة ، ففي أبريل ١٩٤٦م وافق البرلمان على القانون ١٣١

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٩ ، (مشروع مرسوم بقانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦) . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨١٠ (أكتوبر – ديسمبر ١٩٤٥م)، جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥م . وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ٢٩ .

(٢) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، الانعقاد الثاني، الجلسة الرابعة ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٥م، صـ صـ ٧٦ – ٧٩.

(٣) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨١١ (يناير – مارس ١٩٤٦م) . مجلس النواب : المصدر السابق، جلسة ٢٦ ، ٨ أبريل ١٩٤٦ م ، صـ ١٥٢٣ .

(٤) مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٩ (قانون ٨٦ لسنة ١٩٤٦ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ – ١٩٤٦م) . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨١٤ (يونيه – يوليه ١٩٤٦م) ، جلسة ٣٠ يوليه ١٩٤٦م .

لسنة ١٩٤٥م ، باعتماد مبلغ إضافي في ميزانية عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦م ، قدره مائة ألف جنيه خصص لمكافحة الملاريا منه مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه لإدارة أربعة محطات للمراقبة حتى نهاية ديسمبر ١٩٤٦م[١] .

وقد بلغ إجمالي الاعتمادات المالية لمشروع المكافحة بأوجهها الثلاثة (العلاج، الإغاثة ، الاستئصال) حوالي ٢,٦٠٤,٣٠٠ جنيه، خصص منها لأعمال استئصال البعوض وحدها ٩٠٠,٠٠٠ جنيه ، والباقي صرف على أعمال العلاج والإغاثة[٢]. ويلاحظ أن هذه المبالغ لا تمثل التكاليف الحقيقية التي استنفذتها المكافحة، فهناك عدد كبير من الموظفين الدائمين كانوا متفرغين للعملية، وكانت رواتبهم تصرف على حساب وظائفهم دون أن تدمج ضمن تكاليف المكافحة ، كذلك تم إمداد الحملة ببعض الموظفين والمهمات بصفة التطوع والهبة، كما فعل سلاح المهندسين العسكريين بالجيش، ومصلحة السكك الحديدية بوزارة المواصلات، وغيرهم من الهيئات والمصالح الحكومية والأهلية،

رابعاً : استئصال(*) البعوض وإبادته (الحملة الوقائية) :

كانت من أهم الوسائل والتدابير التي اتخذتها وزارة الصحة العمومية لمكافحة وباء الملاريا (الجامبيا)، مسألة استئصال بعوضة الجامبيا وإبادتها، وذلك عن طريق عدة إجراءات، منها إبادة يرقاته بأماكن توالده، رش وتطهير وسائل الانتقال، ردم البرك والمستنقعات، بالإضافة إلى تجفيف زراعة الأرز وقصب السكر .

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٩ (قانون ١٣١ لسنة ١٩٤٥م بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٤٥ – ١٩٤٦م). مجلس النواب : المصدر السابق، جلسة ٢٧ ، ١٥ أبريل ١٩٤٦، صـ صـ ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ،

(٢) وزارة الصحة العمومية ، تقرير الجامبيا، صـ ٢٩. وبالرغم من قيام الحكومة بتوفير هذه المبالغ، إلا إنه تم توجيه اللوم والنقد لها من قبل نواب المعارضة في البرلمان، بسبب تأخر الاعتمادات المالية كثيراً وعدم كفايتها

(*) يهدف الاستئصال إلى إبادة الحشرة إبادة تامة بحيث لا تعود إلى الظهور مرة أخرى بعد إيقاف المكافحة، والاستئصال عمل نوعي وليس كمي بحيث يتساوى وجود حشرة واحدة مع وجود إعداد لا حصر لها.

إبادة البعوض ويرقاته :

وضعت وزارة الصحة خطتها في البداية على هدي ما تم في البرازيل من إجراءات مكافحة بعوضة الجامبيا عام ١٩٤٠م، مع إدخال بعض التعديلات عليها ، ولقد أقرت اللجنة المشتركة للملاريا تلك الخطة في مايو ١٩٤٣م. وكانت أول أعمال الوزارة تقسيم ميدان العمل (الحملة الوقائية)، والممتد من الحدود الجنوبية لبلاد (بلانة) إلى الحدود الشمالية لمديرية أسيوط إلى دركات (*) أُعطيت أرقامًا مسلسلة من الجنوب إلى الشمال عددها ٦٤١ دركًا، كل درك مساحته ستة كيلو مترات تحت إشراف (ملاحظ مكافحة)، وقد عمل بكل درك فرقتان : الأولي لإبادة البعوض في أدوار تفريخه في البرك والمستنقعات والبؤر الراكدة، والثانية : لقتل البعوض البالغ في المنازل المصابة، كما ضُم كل أربعة إلى خمسة دركات تحت إدارة محلية واحدة سميت مجموعة يرأسها (مراقب) بلغ عددها (١٥١) مجموعة ، وقُسم ميدان العمل إلى (٣٩) دائرة يرأس كلٌ منها طبيب أو مهندس، وقسمت هذه الدوائر إلى عشر مناطق يرأس كل واحدة منها طبيب مقيم، وقد خصصت إدارة محلية بأسيوط للإشراف المباشر على أعمال الحقل، وتولى القسم الرئيسي بالقاهرة أعمال التموين والإحصاءات وتنسيق العمل مع الوحدات الأخرى(١).

اقتصرت عملية الاستئصال في البداية على إبادة اليرقات، ولم تتعرض لإبادة البعوض البالغ إلا نادرًا بقصد كسر حدة الأوبئة الموسمية في دائرة ضيقة، واستعملت الزيوت وأخضر باريس حسب توفر أحدها، ولكن عندما يتيسر الحصول على كمية وافية من أخضر باريس يكون ذلك أفضل ويعطي نتائج حسنة؛ لأن هناك صعوبات تلازم استعمال الزيوت مثل الملاريول في إبادة اليرقات. ولقد استهلك في إبادة اليرقات في عام ١٩٤٣ (١٦٥٠) طنًا من زيت الملاريول، وخمسون طنًا من أخضر باريس، كما بلغ عدد العمال المعاونين والملاحظين في هذه

(*) الدرك : هو وحدة العمل في الاستئصال التي يجب أن تكون ثابتة لكي تنسب إليها جميع الإحصاءات من كل نوع وفي كل وقت، فتكون موحدة يمكن مقارنتها ببعضها ، وقد بلغ عدد هذه الدركات في أواخر عام ١٩٤٣م حوالي ٢٤٥ دركًا ، موزعة على سبع عشرة محطة للملاريا رئيسة، وثماني عشرة محطة فرعية في مجموعات مختلفة حسب طبيعة المكان وشدة الوباء . (وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١٧٧) .

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٥ . تقرير الجامبيا صـ صـ٢٠ ، ٥٣ .

العملية حوالي ١٥٧٣ عاملاً، وخلال نفس العام أمكن الحصول بواسطة مركز تموين الشرق الأوسط وبفضل قانون الإعارة والتأجير الأمريكي على المهمات والعقاقير والمستحضرات اللازمة للمكافحة، رغم صعوبة الأحوال الدولية القائمة، حيث حصلت الوزارة على عشرة أطنان من أخضر باريس المستعمل في قتل اليرقات في فبراير ١٩٤٣م، و ٤٣ طنًا في أغسطس من نفس السنة ، كما حصلت على طنين من خلاصة زهرة عود القرح المستعمل لتحضير الفليت لقتل البعوض البالغ [١] . كما طلبت الوزارة أيضًا من السلطات العسكرية البريطانية الحصول علي مائة طن من أخضر باريس، وعشرة أطنان من خلاصة زهر عود القمح، كما استولت الوزارة على ٣٠٠ كيلو جرام من بذور أعواد القرح لزراعتها بالبلاد ، وقد وضع تحت تصرف وزارة الزراعة ٣٠,٠٠٠ جنيه لشرائها [٢].

كذلك قامت وزارة الدفاع بإعداد الطائرات بأجهزة لتعفير أخضر باريس على المستنقعات الكبيرة التي لا يستطيع العمال الوصول إليها ، وبالفعل استعملت وزارة الصحة تلك الطائرات عام ١٩٤٣م بنجاح كبير؛ لقتل يرقات الجامبيا في الحفر الصخرية أمام خزان أسوان، ومستنقعات كبيرة في مركز إدفو [٣] .

وفي عام ١٩٤٤م، أنشئ قسم استئصال الجامبيا كهيئة مستقلة عن قسم الملاريا بوزارة الصحة، وأصبح القسم مسئولاً عن هدف واحد، وهو التحكم ثم الاستئصال النهائي لبعوضة الأنوفيل جامبيا، وقد اعتمد القسم في هذا العام على أخضر باريس كمبيد لليرقات بصفة رئيسة[*]، حيث أمكن الحصول في سبتمبر من نفس العام علي ٦٨ طناً من أخضر باريس بواسطة مكتب تموين الشرق الأوسط، وكان نتيجة توفر هذه المادة أن أخذ تدريجياً في الاستعاضة بها عن الملاريول، ولم يكد ينتهي عام ١٩٤٤م حتي كان استعمال الملاريول قاصراً

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٦ .

(٢) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٧ . وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ٣٧.

(٣) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٨ . الأهرام : ٢ديسمبر١٩٤٣ صـ ٢ .

(*) كانت طريقة استعمال أخضر باريس بأن يخفف جزء منه إلى مائة جزء من تراب أو رمل غير منخول ، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة بالقرب من مكان التوالد الجاري مقاومته ، ثم يعفر باليد على مسطحات المياه (وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٥) .

علي استنفاذ الكميات التي لا تزال موجودة في أيدي العمال وفي مخازن الحملة، وقد ارتفعت كمية الأخضر باريس المستهلكة شهريًا، حتى بلغت الذروة في نوفمبر ١٩٤٤م حوالي خمسة عشر طنًا[١]. وفي عام ١٩٤٥م استمر تعميم الرش الدوري بمخلوط أخضر باريس لإبادة اليرقات، ورغم اختفاء الجامبيا منذ فبراير، فإنه تمشيًا مع قواعد الاستئصال فقد ظل استعمال المبيد أسبوعيًا لمدة ستة أشهر أخرى حتى أغسطس ، ثم أوقف بعدها في كل مكان لاختبار نجاح الاستئصال ، وكذلك استكشاف يرقات البعوض في أماكن التوالد والبعوض البالغ في المنازل[٢] [*]، أما الملاريول فقد استهلكت الكميات التي كانت موجودة في بداية السنة، ولم يستعمل بعد ذلك في عملية الاستئصال ، وقد بلغت كميات أخضر باريس المستعمل خلال عام ١٩٤٥م، حوالي ٨١ طنًا، وكميات الملاريول حوالي ستة أطنان [٣] .

وأما عن إجمالي الكميات المستهلكة من المبيدات في الحملة الوقائية حتى تصفية أعمالها، فقد بلغ مجموع الكميات من الأخضر باريس حوالي ١٣٨ طنًا ، أما كمية زيت الملاريول فقد بلغت حوالي ٧١٨ طنًا، كما بلغ المستهلك من مبيد محلول عود القرح حوالي ١٤٦٨٧٣ لترًا [٤] .

رش وتطهير وسائل الانتقال :

كان من ضمن الخطوات التي اتخذت لمنع انتشار بعوضة الجامبيا من الأماكن الملوثة إلى غيرها في المنطقة الشمالية، رش وتطهير وسائل النقل من قطارات وسيارات وقوارب وطائرات، ولقد أنشئ شمال مديرية أسيوط خط دفاع قوي لحجز البعوض عن التقدم شمالاً ، وكانت ترش جميع وسائل النقل بمبيدات حشرية مختلفة، وكان الجزء الشمالي من مديرية

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٣ .

(٢) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٥ . تقرير الجامبيا ، صـ ٢٠ .

(*) شمل التطهير الدوري للمنازل لقتل البعوض البالغ بها في الفترة من أكتوبر ١٩٤٤ وحتى يناير ١٩٤٥ وكان ذلك قاصرًا على دائرتي البداري والعديسات فقط ، وقد بلغ مجموع المنازل التي أُجري فيها العمل حوالي ١٩٣,٤٠٧ منزلاً . (تقرير الجامبيا، صـ ٥٨) .

(٣) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ٢٦ . الأهرام: ٢٦يونيه ١٩٤٥م .

(٤) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ٥٦ .

أسيوط ومديرية المنيا بأكملها تستكشف دوريًا للتأكد من عدم تسرب البعوضة، وبالمثل اتخذت في الجنوب نفس الإجراءات نحو وسائل النقل النهرية والجوية؛ لمنع احتمال تسرب البعوض مرة أخرى من الجنوب(١) .

وخلال عام ١٩٤٣م، كانت مركبات السكك الحديدية والقطارات ترش بالسوائل المبيدة للحشرات عند إدفو وجرجا وأسيوط والواسطى، بينما كانت السيارات ترش عند دشنا والخازندارية وأسيوط ، أما العائمات النيلية والقوارب فكانت ترش عندما تمر بهويس خزان أسوان ، وفي كل الأهوسة الموجودة بالقناطر النيلية الثلاث الواقعة بين أسوان وأسيوط « إسنا، نجع حمادي ، أسيوط ». أما بواخر الحكومة السودانية فكانت ترش قبل قيامها من وادي حلفا، ثم يعاد الرش مرتين في الطريق إلى الشلال ، وبالنسبة للطائرات فقد كانت تطهر الطائرات القادمة من الجنوب في آخر مطار لها قبل دخولها مصر، كما كان يعاد تطهيرها في أول مطار تهبط فيه بمصر(٢). وقد صدر في أبريل ١٩٤٣م أمر عسكري رقم(٣٨٧)، أعطي لمفتشي الصحة وأطبائها ومعاونيها، وغيرهم من الموظفين القائمين علي أعمال المكافحة بقرار من وزير الصحة الحق في دخول عربات السكك الحديدية علي اختلاف أنواعها، والطائرات المختلفة؛ لفحصها ورشها بالسائل القاتل، كما لهم الحق أيضاً في إيقاف السيارات والمركبات والعائمات النهرية علي اختلاف أنواعها؛ لفحصها ورشها(٣) .

وخلال عام ١٩٤٤م ، كانت هناك حوالي اثنتا عشرة محطة (*) على طول مجرى النيل وطريق السكة الحديد والطرق الرئيسية لرش وسائل النقل النهرية والبرية والجوية المتجهة شمالاً ، وكان يستعمل لإبادة البعوض محلول (كيروسين) لخلاصة عود القرح (البيرثيرم)، وكان

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣، صـ ١١٤ . الأهرام : ١٣ أكتوبر ١٩٤٤٣، صـ٣. الصعيد الأقصى: ١٧ ديسمبر ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٢) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣ ، صـ ١٢٠ . تقرير الجامبيا صـ ٥٣ .

(٣) الوقائع المصرية : ٢١ أبريل ١٩٤٣م، عدد٤٦، صـ٢، " أمر رقم(٣٨٧) بتقرير بعض التدبير الخاصة بمقاومة حمي الملاريا في وسائل النقل المختلفة" . وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٣م، صـ صـ ٥٤٤ـ ٥٤٥ .

(*) بلانة ، أسوان ، إدفو ، إسنا ، الأقصر ، دشنا ، نجع حمادي، الواحات ، جرجا ، أسيوط ، الجيزة .

يرش بواسطة رشاشة الفليت العادية ، وقد بلغ عدد وسائل الانتقال التي رشت خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٤م حوالي ٦٥٤٦٢ عربة سكة حديد ، ٣٧٠٤٩ سيارة، ١٨١٥٨ عائمة نيلية ، ١٨٠ طائرة ، واستهلك لذلك حوالي ٨٣٣٧ لتر كيروسين [١]. وقد قام مركز تموين الشرق الأوسط والجيش البريطاني في شهر أكتوبر بتموين قسم الاستئصال في هذه الفترة بثمانية آلاف جالون من مستحضر (البيرثيرم) خلاصة عود القرح صنع شركة شل ، وقد بلغ الاستهلاك ذروته في نوفمبر حيث بلغ ١٧,٠٠٠ لتر [٢] .

كذلك أمكن الحصول بواسطة الجيش البريطاني أيضاً في أكتوبر علي نصف طن من مستحضر الـ (د. د. ت) الميلور بنسبة ٨ إلى ١٠٪، شريطة أن يكون استعماله قاصراً علي رش العائمات وعربات السكة الحديد والطائرات التي تعمل بين الوجه القبلي والوجه البحري[٣]، وبالفعل استعمل الجزء الأكبر من هذا المحلول، ومقداره ٤٧٧٣ لترًا في دهان عربات الركاب بقطارات السكك الحديدية على الخط الرئيسي بين القاهرة والوجه القبلي بدايةً من ديسمبر ١٩٤٤م [٤]، وقد استمرت إجراءات إبادة الحشرات بالقطارات والعائمات من الجنوب خلال عام ١٩٤٤م بكل دقة، فيما عدا طائرات السلاح الجوي البريطاني لأسباب عسكرية، حيث لم تنفذ الإجراءات عليها في جميع الأحوال[٥] .

وبمجرد أن ظهرت بوادر استئصال البعوضة في بداية عام ١٩٤٥م ، أخذ في الاستغناء عن بعض الإجراءات في إبادة البعوض بوسائل الانتقال، فأوقف في يناير ١٩٤٥م رش عربات السكك الحديدية عند إدفو وجرجا، ورش السيارات عند بني سويف، وأوقف في أبريل رش عربات السكك الحديدية في بني سويف ، وفي ٢٩ نوفمبر أوقف رش وسائل الانتقال في جميع محطات الرش الثمانية التي كانت قائمة وقتئذ فيما عدا خزان أسوان ، حيث استمر رش العائمات القادمة من الجنوب والمتجهة شمالاً كإجراء دائم بعد الانتهاء من استئصال الجامبيا في مصر لمنع

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٩ .
(٢) المصدر السابق ، صـ ٥٧ .
(٣) المصدر نفسه، صـ ١٣ .
(٤) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ٥٣ .
(٥) الأهرام : ١٩يناير١٩٤٤ ، صـ ٣ .

تسرب البعوضة من السودان مرة أخرى ، وقد بلغ إجمالي عدد عربات السكك الحديدية التي تم رشها خلال عام ١٩٤٥م حوالي ٤٣٣٦ عربة، وكذلك ٣٧٩٨٤ سيارة، و ٣٨٩٧ عائمة نيلية ، بالإضافة إلى ٥٩٥ طائرة [١] . كما استمر في يناير ١٩٤٥م دهان السطوح الداخلية لعربات السكك الحديدية بمحلول (د. د. ت) الكيروسين، حتى تم دهان جميع العربات المستعملة على خط الوجه القبلي ، وتقرر عدم استخدام أي عربات على هذا الخط غير مدهونة بهذا المحلول ، وقد استمر إعادة الدهان كل ثلاثة أشهر، كما تم في فبراير دهان طائرات شركة مصر للطيران الخمسة عشر التي تستعمل للنقل الداخلي بين الوجه القبلي والقاهرة، وفي نفس الشهر أنشئت محطة في أسيوط لدهان القوارب بهذا المحلول ، كما أجريت مفاوضات مع حكومة السودان لدهان بواخر السكك الحديدية السودانية التي تسافر بين حلفا والشلال بهذا المحلول أيضًا [٢] ، ومن ضمن الإجراءات التي تمت في هذا العام وصول المفاوضات بين حكومة السودان إلى نتيجة عملية، وهي إنشاء مكتب للحجر الصحي في مدينة الخرطوم يرأسه طبيب مصري كبير، كان من ضمن اختصاصاته الإشراف الفعلي على إبادة الحشرات بالطائرات القادمة إلى مصر قبل مغادرتها المطار مباشرة [٣].

تصفية أعمال الوقاية والمكافحة :

بعد انتهاء آخر أعمال قسم الملاريا في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٥م، بدأ في تصفية الحملة بفرعيها الوقائي والعلاجي، حيث وضعت الترتيبات لمنح جميع المعينين باليومية من رجال الحملة الوقائية الإجازات المستحقة لهم ، مع الاحتفاظ بعدد قليل منهم ، أما الموظفون المعارون من فروع الوزارة الأخرى فقد أعيدوا تباعًا لأماكنهم بالوزارة بمجرد الاستغناء عن خدماتهم، وقد انتظمت عملية التصفية في مجراها الطبيعي بداية من الفروع الصغيرة إلى الإدارات الأكبر فالأكبر ، فصفيت أعمال الدركات فالمجموعات فالدوائر ثم المناطق ، ولم يأت آخر

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ٢٥ .

(٢) المصدر السابق ، صـ ٢٦ .

(٣) المصدر نفسه، صـ ٢٤ .

ديسمبر ١٩٤٥م حتى لم يتبق من موظفي الحملة سوى ٣٨٤ شخصًا فقط، منهم موظفو ومستخدمو إدارة القسم بالقاهرة [١] .

ونظرًا لاحتمال عودة تسرب بعوضة الجامبيا مرة أخرى إلى البلاد، فقد تقرر الاستمرار في بعض الإجراءات التي كانت متخذة أيام الاستئصال ومنها :

١ – إبادة الحشرات بالطائرات عند مغادرتها الخرطوم إلى مصر، وإعادة العملية عند وصول الطائرات إلى الموانئ المصرية .

٢ – دهان جميع البواخر والسفن التي تجري في النيل من وادي حلفا والشلال بمادة الـ(د.د.ت) دوريًا ، وإعادة الدهان في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .

٣ – عمل استكشافات دورية عن بعوضة الجامبيا ويرقاتها في بلاد النوبة أربع مرات سنويًا على الأقل [٢].

ولما كانت إدارة الحجر الصحي هي المنوط بها تنفيذ الإجراء الأول، فقد تقرر في يناير ١٩٤٦م إنشاء حملة مراقبة الجامبيا لتقوم بتنفيذ الإجراءات الأخرى خلال السنة التالية للاستئصال ، ولقد احتفظت الحملة بالتنظيم الجغرافي لقسم الاستئصال اسميًا ، واقتصرت الحملة على أربع محطات فقط في أسيوط والأقصر وكوم أمبو ، وأسوان ، كما احتفظ بإدارة الحقل ومعملها بأسيوط ، وقد أقيمت أيضًا ثلاث نقاط لرش وسائل الانتقال النهرية بين السودان والقاهرة، وكانت هذه النقاط تتبع محطة أسوان إداريًا ، وقد خصص لكل محطة من المحطات الأربعة فرقتان للاستكشاف يرأس كل منها مشرف ، وكان قوام الحملة ما بين ١٦٥ و ١٨٧ رجلاً منهم ثلاثة أطباء ، وثلاثة مهندسين، وثلاثة عشر مشرفًا ، وخمسون كشافاً لليرقات،

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ١٩٤٥م، صـ ١٢٧. تقرير الجامبيا، صـ ٢٩ . مجلس النظار والوزراء ، كود أرشيفي ٠٥٥٨٣٦/ ٠٠٧٥ ، جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ٢٢ يوليه ١٩٤٥م .

(٢) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ٣٠ .

وسبعة عشر كشافاً للبعوض البالغ ، واثنا عشر سائقاً ، وأربعة عشر موظفًا، والباقي عمال، وقد اختير هؤلاء الموظفون والمستخدمون من بين أكثر الرجال كفاءة في قسم استئصال الجامبيا[١].

وأما عن أعمال الوقاية، فقد اقتصرت على إبادة البعوض البالغ من العائمات النهرية ما بين السودان والشلال ، وذلك لضمان عدم تسرب البعوض مرة أخرى من موطنها في السودان. وقد انتهت أعمال حملة المراقبة بنهاية عام ١٩٤٦م ، وسلمت لقسم الملاريا التابع لوزارة الصحة، مع التوصية بالقيام بعمليات استكشاف البعوض البالغ داخل المنازل، وفحص أماكن توالد البعوض في منطقة النوبة أربع مرات سنويًا، وقد تولي قسم الملاريا بعد حل قسم الاستئصال وحملة المراقبة هذه الأعمال، كما تولى أيضًا تبادل النشرات مع إدارة الخدمات الطبية بحكومة السودان عن حالة البعوض في كلٍ من منطقة النوبة ووادي حلفا، كما تم تسريح مستخدمي اليومية وتصفية أعمال المكتب، كما أعيد الموظفون الدائمون المنتدبون للحملة إلى أعمالهم تباعًا بفروع الوزارة ، وكذلك أعيدت سيارات الحملة ومكاتبها ومهماتها إلى الأقسام المختصة[٢] .

لم تصفَّ أعمال حملة الاستئصال فقط، بل تم تصفية جميع الحملات الأخرى التي كانت لها علاقة بمكافحة البعوض ، كالحملة العلاجية والتي أعيد أطباؤها الثمانون إلى أعمالهم الأصلية بأقسام الوزارة ، وكذلك الكتبة والموظفون الدائمون والمستخدمون المؤقتون البالغ عددهم ١١٦٨ رجلاً .[٣]

ردم البرك والمستنقعات :

كانت من أهم الإجراءات التي اتخذت للقضاء على أماكن توالد البعوض إزالة البرك والمستنقعات وردمها، ولقد أولت وزارة الصحة عناية كبيرة نحو إزالة تلك البرك وغيرها من بيئات

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ٣١ – ٣٤ .
(٢) المصدر نفسه ، صـ ٣٥ .
(٣) المصدر نفسه، صـ ٣٠ .

التوالد، ليس فقط في المنطقة الموبوءة، ولكن في جميع أنحاء القطر المصري. ولما كان القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بردم البرك والمستنقعات ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الخاص بالاحتياطات اللازمة لمكافحة الملاريا غير كفيلين بإزالة تلك البيئات بالسرعة اللازمة، وكذلك غير رادعة بالقدر الكافي لمنع إحداث البرك، فقد وضعت وزارة الصحة عدة مقترحات منها:

١ – تخويل وزير الصحة سلطة قوية مستمدة من الحاكم العسكري؛ للاستيلاء فورًا وبدون إجراءات معقدة على البرك والمستنقعات التي يملكها الأهالي، إذا لم يقوموا بردمها، أو تجفيفها في مهلة محددة .

٢ – اعتماد مبلغ إضافي قدره ٢٤٠,٠٠٠ جنيه؛ للإنفاق منه على إزالة هذه البرك سواء التي يملكها الأهالي أم الحكومة بالردم أو بالتجفيف .

٣ – تأليف لجنة فنية صحية برئاسة وزير الصحة، وعضوية فريق من كبار موظفي الوزارات والمصالح المختلفة، كوزارة الأشغال ومصلحة السكك الحديدية والطرق والأملاك؛ للتعاون مع وزارة الصحة في تنفيذ الأمر العسكري والإسراع في ردم البرك والمستنقعات

٤ – تشكيل لجنة من وزراء الأشغال والمالية والصحة؛ للبت في الشئون المالية التي تقرر صرفها للأغراض المذكورة، ولقد أقر مجلس الوزراء هذه المقترحات بجلسة ٤ يناير ١٩٤٣م[١].

ولقد تم حصر البرك والمستنقعات في جميع أنحاء القطر المصري فبلغ عددها عشرة آلاف بركة، تقدر مساحتها بحوالي ٩٢٠٠ فدانًا، تملك الحكومة منها الثلث ، ولقد حرصت وزارة الصحة منذ صدور قانون البرك والمستنقعات عام ١٩٣٩ على ردم المملوك منها للحكومة ، فاستطاعت ردم مساحة قدرها ١٢٢٥ فدانًا، بلغت تكلفتها ٣٠٠ ألف جنيه ، أما ما تم ردمه بمعرفة الأهالي فلم يزد على أربع برك مساحتها ١٦ قيراطًا ؛ ولذا فقد أصدرت الوزارة الأمر العسكري رقم ٣٦٣ في ٢١ يناير ١٩٤٣م ، وفيه أعطى أصحاب البرك والمستنقعات مهلة

(١) مجلس النواب : الجلسة الخامسة عشرة ، ٢٨ ،٢٩ فبراير ، أول مارس ١٩٤٤م ، صـ ٧٥٧ . مجلس النظار والوزراء ، محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٥٧٧٧٤ / ٠٠٧٥ (يناير – مارس ١٩٤٣) جلسة ٤ يناير ١٩٤٣م، كود أرشيفي ٠٥٥٣٧١/ ٠٠٥٧ ، المقطم ٦ يناير ١٩٤٣م، صـ ٢ .

لإزالتها تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر طبقًا لمساحتها [١] . ويعتبر هذا التشريع الأكثر نجاحًا في مواجهة مشكلة البرك والمستنقعات ، حيث أسرع الملاك في تقديم تعهداتهم بالقيام بردم البرك والمستنقعات الواقعة في أملاكهم، وبذلك أظهر الأهالي تعاونًا فعالاً مع الحكومة فيما تسعى إليه لدرء خطر مرض الملاريا، ومما ساعد الأهالي على ذلك إصدار وزير الأشغال أمره إلى تفاتيش الري بتمكينهم من الحصول على الأتربة لردم هذه البرك بدون مقابل. وقد نجحت وزارة الصحة في حمل الأهالي على ردم ألفي فدان من البرك في مختلف الأنحاء، وهي خُمس المساحة الموجودة في القطر عامة، وأصبح الباقي إما ملكًا للحكومة أو مستولى عليه لإزالته مع تكليف الأهالي بسداد نفقاته طبقًا لما يقضي به الأمر العسكري السابق[٢].

وفي نفس السياق أتمت اللجنة الوزارية المؤلفة لبحث مقترحات اللجنة العليا لإزالة بيئات توالد البعوض مهمتها من دراسة تلك المقترحات والموافقة عليها وهي :

١ – أن تُعَّد وزارة الصحة بيانات عن مساحات البرك التي يراد ردمها ومتوسط عمق كلٍ منها ثم تطرح أعمال الردم بواسطة المديرين على من يرغب في ذلك لتقديم عطاءاتهم ، ويعهد إلى المدير في تنفيذ هذه الأعمال تحت إشراف وزارة الصحة .

٢ – تقوم مصلحة الأملاك بتسليم ما يتم ردمه من البرك التابعة للحكومة، على أن ينفق ثمنها في ردم برك أخرى .

٣ – تقوم الحكومة ببيع الترع والمصارف الملغاة بالممارسة إلى من يملكون أراضي مجاورة لها، على أن يقوموا بردمها خلال ستة أشهر .

(١) الوقائع المصرية : ٢١ يناير ١٩٤٣، عدد ٩ ، صـ ١، " أمر رقم(٣٦٣) بتقرير بعض التدابير لإزالة البرك والمستنقعات وغيرها . وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية : يناير ١٩٤٣، صـ صـ ٢٧٨ــ ٢٨٠. المصري: ١٧يناير١٩٤٣، صـ ٣ .

(٢) مجلس النواب : المصدر السابق، صـ ٧٥٨ . وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣، صـ ١١٧ . المصري : ١٧يناير١٩٤٣، صـ ٣ .

٤ – تتخذ وزارة المالية إجراءاتها لبيع أي بركة حكومية – عن طريق الممارسة – لمن يتعهد بردمها في الموعد المحدد بالأمر العسكري السابق، ولقد أقر مجلس الوزراء هذه المقترحات بجلسة ١٠ فبراير ١٩٤٣م) [١].

ولما كانت وسائل النقل، ومنها القطارات من أهم وسائل نقل بعوض الجامبيا ، فقد طلبت وزارة الصحة من مصلحة السكك الحديدية سرعة ردم جنابياتها الواقعة على جانبي السكة الحديد من الشلال جنوبًا إلى الواسطى شمالاً . وقد قامت المصلحة بفتح اعتماد قدره ٣٠ ألف جنيه لردم هذه الجنابيات، كما وضعت المصلحة خطتها لردم ما تبقى منها شمالي الواسطى وحتى الدلتا [٢] . ولقد كان للمعونة التي قدمتها مصلحة السكك الحديدية في ردم هذه الجنابيات أثر فعال في إبادة بيئات البعوض ، مما يدل على التعاون بين وزارة الصحة والمصالح الحكومية المختلفة .

ونظرًا إلى أن مكافحة البعوض في بيئات توالده هي ذات صلة وثيقة بالشئون الهندسية والزراعية، فقد أنشأت وزارة الصحة في جميع المديريات لجانًا محلية لمكافحة الملاريا تحت رئاسة المدير وعضوية كبار رجال الحكومة من ري وصحة وزراعة وغيرها، ووضعت تحت تصرفهم الاعتمادات المالية اللازمة لردم البرك محليًا[٣] ، ولما كان التخلص من البرك وغيرها بالوسائل الهندسية يستغرق وقتًا كبيرًا لا يساير الرغبة في إنجاز عملية الإبادة، فقد اقتصرت الأعمال الهندسية في البداية على ما كان له علاقة مباشرة بالإبادة والاستئصال ، ومنها إعداد الخرائط والرسومات البيانية للمناطق الموبوءة، وتحديد أماكن تواجد البعوضة ، وايضًا إنشاء وتعبيد الطرق وصيانة الموجودة منها بمديريتي قنا وأسوان؛ وذلك لعمران هذه البلاد، وتيسير الانتقال من جهة إلى أخرى، مما يسهل على المختصين بوزارة الصحة عملية إبادة البعوض. كما كان من نتائج البحوث التي أجرتها وزارة المواصلات وضع خطة لإنشاء طرق ممهدة لربط

(١) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٥٥٤٠٤/ ٠٠٧٥ ، جلسة ١٠فبراير١٩٤٣. الأهرام : ١٩ فبراير ١٩٤٣، صـ ٢ .

(٢) المقطم : ١١مارس١٩٤٣ صـ ٢ . الأهرام : ٢٠ديسمبر١٩٤٣م، صـ ٢ .

(٣) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٥٨.

المديريتين ببقية مديريات الوجه القبلي والواحات الغربية ؛ مما يساعد على سرعة نقل المواد الغذائية لأهالي قنا وأسوان [١].

بجانب مساهمة مصلحتي السكك الحديدية والطرق والكباري وغيرها من المصالح الحكومية المختلفة في أعمال مكافحة وإبادة بعوضة الجامبيا، كان لوزارة الدفاع الوطني دورٌ ملموسٌ في أعمال المكافحة، فبالإضافة إلى إمدادها حملة استئصال البعوض وحملة العلاج والإغاثة بالسيارات ورجال الجيش – كما ذكرنا سابقًا – فقد أوفدت الوزارة إلى مدينة الأقصر في أوائل عام ١٩٤٤م ، سريتين من سرايا الجيش «سلاح المهندسين العسكريين »، بلغ عددهم ٤١٠ صف ضابط وعسكري ، على رأسهم خمسة ضباط من المهندسين وبصحبتهم عشرون سيارة نقل وأدوات، وغيرها من مهمات الحفر والردم؛ للمعاونة في ردم البرك بالمدينة، وقد اختصت إحدى هاتين السريتين بالعمل بناحيتي العديسات والدير فيما بين محطتي البغدادي والمطاعنة شرقي النيل جنوب الأقصر[٢].

ولقد نجحت السريتان في القيام بالأعباء التي ألقيت على عاتقهما ، ونفذت خطط الوزارة بدقة وسرعة متناهيتين، حيث تلقت الوزارة تقريرًا من اللواء محمد حمدي القائد العام للقوات المشتركة بمديريتي قنا وأسوان، بأن وحدات سلاح المهندسين العسكريين التي تعمل بالأقصر انتهت من ردم بركة الكرنك ومساحتها سبعة آلاف متر مربع ، وبركة الأقصر ومساحتها أربعة آلاف متر مربع، وبركة نجع الطود ومساحتها ألفي متر مربع ، كما تقرر أن تقوم تلك الوحدات بردم البرك الموجودة بنجع حمادي لأنها تعد مصدرًا خطرًا من مصادر توالد بعوضة الجامبيا [٣] . وقد زاد عدد جنود الجيش المشتغلين بأعمال مكافحة بعوضة الجامبيا حتى بلغ بنهاية شهر يونيه ١٩٤٤م حوالي ١٣٨١ ضابطًا وجنديًا، منهم ٩٠٠ في أعمال ردم البرك، و٤٨١ في أعمال إبادة البعوض، هذا بخلاف ضباط وجنود القسم الطبي الملكي[٤].

(١) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، صـ ١١٧ . المصري: ٩مارس١٩٤٤م، صـ ٢

(٢) المقطم: ١٠يونيه ١٩٤٤م ، صـ ٢ . الاتحاد: ٢٨يونيه١٩٤٤م ، صـ ٣ .

(٣) مجلس النواب : المصدر السابق صـ ٧٥٨ . المجلة الطبية : العدد الأول ، ١٧ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٤٢ ، البلاغ : ١٣ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٤ .

(٤) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٤ .

تجفيف زراعتي الأرز وقصب السكر :

من ضمن التدابير التي اتخذت للقضاء على بيئات توالد وتكاثر بعوضة الجامبيا ، تجفيف زراعات الأرز بالوجه البحري والقصب بالوجه القبلي ؛ نظرًا لأن هذه الزراعات تعتبر بيئة خصبة لتوالد وتكاثر هذه البعوضة ، ففي البداية تقدمت اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٣م؛ لدراسة موضوع إزالة بيئات توالد البعوض، والتي انتهت إلى استصدار أمر عسكري بتقرير قيود على زراعة الأرز في عام ١٩٤٣م، وقد صدر بذلك الأمر العسكري رقم ٣٩٥ في ٢١ أبريل ١٩٤٣م، والذي حظر زراعة الأرز بجميع المديريات بالوجه القبلي ، عدا مديرية الفيوم في ذلك العام، بالإضافة إلى تجفيف الأراضي التي تزرع أرزًا بالوجه البحري تجفيفًا كاملاً لمدة ٢٤ ساعة عقب كل دورة مناوبة [١] ، وقد تم اعتماد مبلغ قدره ٨٢,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٤٣ – ١٩٤٤ لهذا الغرض[٢].

كان من المنتظر أن تأتي مسألة التجفيف بثمارها على الوجه المرغوب فيه خلال موسم زراعة الأرز عام ١٩٤٣م، ولكن النتيجة كانت غير مرضية ، حيث ثبت أن عملية التجفيف لم تطبق إلا في ٣٠٪ من زراعات الأرز ، وكان من أهم الصعوبات التي لاقتها وزارة الزراعة في ذلك قلة عدد الموظفين الموكول لهم هذه المهمة، بالإضافة إلى انخفاض منسوب النيل انخفاضًا غير عادي وتأخر موسم الفيضان؛ مما أدى إلى صعوبة تنفيذ نظم التجفيف بالدقة اللازمة[٣] . وعليه وضعت اللجنة الوزارية المشار إليها سابقًا عدة مقترحات، منها إعادة العمل بالأمر

(١) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ (الأمر العسكري رقم ٣٩٥ بتقرير قيود على زراعة الأرز وريه عام ١٩٤٣م) . مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٥٥٤١٤ /٠٠٧٥ ، جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٣. الوقائع المصرية : ٢١ أبريل ١٩٤٣م ، عدد ٤٦ ، صـ ١ " أمر رقم (٣٩٥) بتقرير قيود على زراعة الأرز وريه عام ١٩٤٣م". وزارة العدل : مجموعة الوثائق المنشورة : ٢١ أبريل ١٩٤٣م ، صـ صـ ٥٤٣ـ ٥٤٤.

(٢) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٧٧٥ (أبريل – يونيه ١٩٤٣)، جلسة ١٧ يونيه ١٩٤٣م .

(٣) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠١٨٩٢٧/ ٠٠٨١ (مذكرة وزارة الزراعة عن نتيجة تجربة تجفيف الأرز إجباريًا ١٩٤٣م) .

العسكري السابق سنة أخرى على أن يبدأ تنفيذه في مارس ١٩٤٤م ، على أن يشمل الأمر العسكري الجديد منع زراعة الأرز في المساحات التي لا ينشئ الملاك فيها مصارف خاصة بتجفيف الأرز وصرف مياهها في الترع، بالإضافة إلى تقسيم مساحات القطر الزراعية إلى مناطق حسب النظام الذي وضعته وزارة الزراعة، على أن يكلف بالإشراف على كل منطقة معاون يكون من بين أعماله تنفيذ هذا الأمر ، ولقد وافق مجلس الوزراء على هذه المقترحات بجلسة ٨ مارس ١٩٤٤م [١].

جاءت نتيجة تجربة تجفيف زراعة الأرز لعام ١٩٤٤م أسوأ من العام السابق ، حيث لم يجفف من مجموع زراعات الأرز إلا حوالي ١٥٪ ، بالرغم من الاعتمادات المالية التي خصصت لهذا الغرض في ميزانية وزارة الزراعة، والتي وصلت إلى حوالي ١٤٠ ألف جنيه[٢] ، وعليه قرر كلٍ من وزيري الزراعة والصحة ما يلي :

أولاً : منع زراعة الأرز بالوجه القبلي بما في ذلك مديرية الفيوم في الموسم الزراعي ١٩٤٤ – ١٩٤٥م ، حتى يتم القضاء على بعوضة الجامبيا نهائيًا في مديرية أسيوط .

ثانيًا : حصر زراعة الأرز في مناطق شمال الدلتا، حيث وسائل الصرف كاملة والجو صالح لمكافحة الملاريا، مع منعها فيما عدا ذلك من المناطق .

ثالثًا : العدول عن سياسة التجفيف التي لم تعد من الناحية الصحية، ولا من الناحية الاقتصادية؛ توفيرًا للمبالغ الضخمة التي رصدت لتنفيذها دون جدوى ، وعدم تجديد الأمر العسكري الخاص بالتجفيف مرة أخرى، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه القرارات بجلسة ١٠ فبراير ١٩٤٥م[٣].

---

(١) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥٥ ، جلسة ٨ مارس ١٩٤٤ . الأهرام : ٩ مارس ١٩٤٤ ، صـ ٣ . الوقائع المصرية : ٨ مارس ١٩٤٣م ، عدد ٢٨ ، صـ ١ " أمر رقم (٤٧٢) بتقرير قيود على زراعة الأرز وريه عام ١٩٤٤م".

(٢) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠١٨٩٢٧ / ٠٠٨١ (مذكرة وزارة الصحة العمومية المتضمنة وجهة نظرها في زراعة الأرز بالقطر المصري ٢٨ يناير ١٩٤٠م) .

(٣) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٦ (يناير – مارس ١٩٤٥)، جلسة ١٠ فبراير ١٩٤٥م .

هذا بالنسبة لزراعة الأرز وتجفيفها ، أما بالنسبة لمسألة تجفيف زراعة القصب في الوجه القبلي ، فقد تلقت وزارة الزراعة كتابًا من وزارة الصحة العمومية، تقترح فيه تجفيف زراعات القصب بالوجه القبلي فترة طويلة من الوقت تصل إلى ٧٥ يومًا قبل كسره ، بالإضافة إلي منع زراعة القصب لمدة عام بمديرية أسوان وناحيتي أرمنت وإسنا، مع منع الزراعة المستجدة منه بالرديسية بحري وقبلي ، ومركز إدفو، وكذلك تجفيف الأراضي التي تظهر فيها مياه الفيضان بواسطة المضخات؛ وذلك رغبة في القضاء على بيئات توالد البعوض التي تستوطن هذه الزراعات[١] ، وقد أصدر وزير الزراعة قرارًا بتشكيل لجنة لهذا الغرض برئاسة وكيل وزارة الزراعة « حسين عثمان» [*]، مهمتها دراسة هذا الموضوع ، والتعرف على أثره على المحصول ونسب السكر ، وترتيب نظام الري وتدبير وسائل النقل والعمال [٢]، وقد وافقت الجهات المختصة وشركة السكر على فكرة التجفيف بصفة نهائية على أن يتم التجفيف في المدة ما بين شهري أغسطس وسبتمبر من كل عام، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لري زراعة القصب دفعة واحدة قبل التجفيف مع التوسع في زراعة القصب في مناطق تتوفر فيها وسائل الري والصرف على النظام المتبع في المناطق التي تروي ريًا دائمًا [٣].

كما صدر أمرٌ عسكريٌ بشأن تجفيف المساقي والأراضي الزراعية في بعض المناطق ، يوجب على كل حائز أرضٍ زراعية مهما كانت صفة الحائز في المناطق التي يتوالد فيها البعوض، والتي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية، أن تجفف مساقي الري عقب استعمالها

(١) الصعيد الأقصى : ٣٠ أبريل ١٩٤٤م ، عدد ٣٨٦ ، صـ ٢ ، البلاغ : ٢٨ مايو١٩٤٤م ، صـ ٣ ، البصير : ٣ مايو ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(*) كان من بين أعضاء هذه اللجنة أيضًا، وكيل وزارة المالية « حسن مختار رسمي»، وكيل وزارة الأشغال « أحمد راغب» ، مدير مصلحة الثروة الزراعية « محمود حلمي» ، مدير قسم الملاريا بوزارة الصحة العمومية « سعد الله مدور» ، مدير قسم تربية النبات « د/ محمد علي الكيلاني» ، المدير العام لشركة السكر« المسيو ألبير سبساني » ، مصر ٢٩ يوليه ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٢) الأهرام : ٢١ يونيه ١٩٤٤م ، صـ ٢ ، مصر ٢٩ يوليه ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) مصر : ٢٩أغسطس١٩٤٤م ، صـ ٢ .

مباشرة تجفيفًا تامًا، بحيث لا يبقى أي تجمع للماء في مقرها ، كذلك يجب ألا يبقى في الأراضي الزراعية بتلك المناطق تجمعات مائية بعد الري بـ ٢٤ ساعة [١].

خامساً : امتيازات القائمين على أعمال المكافحة :

تجمعت عدة عوامل أدت إلى عزوف القائمين على أعمال المكافحة – فنيين وغير فنيين – عن العمل في مكافحة الجامبيا؛ مما سبب صعوبات جمة لوزارة الصحة في إعداد القوات اللازمة للمكافحة، ومن تلك الصعوبات الخوف من الإصابة بهذا الوباء ، وبُعد المناطق الموبوءة ، بالإضافة إلى قساوة أعمال المكافحة في الحقول والتنقل من مكان لآخر، ورغم صدور القوانين والأوامر العسكرية لإجبار المكلفين بالاستمرار في أعمالهم ، فقد كانت النتائج غير مرضية؛ ولذلك فُضل التحول إلى سياسة أخرى، وهي سياسة التشجيع وإعطاء الامتيازات للقائمين على أعمال المكافحة، حيث وافق مجلس الوزراء بجلسة ٢٦ أكتوبر ١٩٤٢م على منح هؤلاء الموظفين بدل عدوى طول مدة ذلك العمل ، وذلك بالقيمة المقررة لموظف معامل وزارة الصحة ومعهد الأبحاث ، ليكون ذلك حافزًا لهم على جودة العمل ، وخاصة في تلك الجهات النائية التي يتحملون فيها مشاق كثيرة في الانتقال وعدم توفر الأغذية وسوء المبيت[٢] ، ومن باب التحفيز أيضًا تم منح الأطباء اللازمين لمكافحة الملاريا في منطقة أسوان والمناطق المجاورة لها ماهية أولية قدرها اثنا عشر جنيهًا ، بالإضافة إلى بدل العيادة وبدل العدوى [٣] ، كذلك تقرر في ١٤ مارس ١٩٤٤م منح مكافأة قدرها جنيه مصري لكل مراقب يعثر على بعوضة الجامبيا في أي دور من أدوار حياتها ، أو في أي ناحية لم يكن قد سبق العثور عليها [٤] ، وفي ٢٧ مارس تقرر أيضًا منح مكافأة قدرها خمسة جنيهات لفرقة المكافحة التي تتمكن من استئصال يرقات

(١) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٧٠٣ (جلسة ١١ ديسمبر ١٩٤٤) المقطم : ١٣ ديسمبر ١٩٤٤ م، صـ ٤ ، الصعيد الأقصى : ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ ، عدد ٤١٩ ، صـ ١ .

(٢) مجلس النظار والوزراء : جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٣٢١ جلسة ٢٦ أكتوبر ١٩٤٢ ، (مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مرض الملاريا بمديرية أسوان) .

(٣) المصدر السابق ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٣٢٢ جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٤٢م .

(٤) البلاغ : ٢٩مارس١٩٤٤م، صـ ١ .

البعوض في دائرة عملها، بحيث لا يعود لها ظهور طوال مدة الموسم [١] ، كما وافقت الجهات المختصة بوزارة الصحة على تحسين أحوال موظفيها، حيث صدر في ٢٤ أبريل ١٩٤٤م التعليمات المنفذة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ مارس الخاص بمنح علاوة ٥٪ من المهيات والأجور، بحيث لا تتجاوز خمسة عشر جنيهًا مصريًا لغاية الدرجة الثالثة، علاوة على ٣٠٪ مع حد أقصى عشرين جنيهًا شهريًا للدرجة الثانية فما فوق ، وكذلك منح علاوة ٤٠٪ من بدل العدوى المقررة لكل القائمين بأعمال المكافأة وعن أيام العمل الفعلية فقط، بالإضافة إلى منح الأطباء المنقطعين مكافأة بدل ممارسة المهنة المقررة [٢].

وفي نفس الصدد عُرض على مجلس إدارة السكك الحديدية اقتراح بشأن منح الموظفين والمستخدمين التابعين لمختلف الوزارات والمصالح الذين يعملون بمديريتي قنا وأسوان امتياز السفر المجاني لهم ولعائلاتهم مرة واحدة في السنة، ومرة أخرى بنصف الأجر، وقد رأى المجلس إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المالية لبحثه ووضع القواعد الخاصة بالسفر وتحديد الجهة التي تتحمل هذه الأجور، وبالفعل قرر مجلس الوزراء في ٣١ مايو ١٩٤٤م ، الموافقة على هذا الترخيص، على أن يكون السفر في المرة الثانية بربع الأجرة، وقد استثنى من هذا القرار مستخدمي المصالح الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية الدائمين، مما حدا بهؤلاء المستخدمين إلى تقديم التماس إلى جهات الاختصاص بإعادة النظر في هذا الموضوع، ومنحهم هذا الامتياز أسوة بموظفي الحكومة الدائمين بمختلف الوزارات والمصالح[٣].

كما اتجهت نية وزارة التموين إلى منح موظفيها المنتدبين بمديريتي قنا وأسوان مكافأة شهرية قدرها نصف شهر لكل منهم، وذلك تشجيعًا لهم على جهودهم في القيام بأعمالهم [٤] . كما تقرر أيضًا إنشاء مراكز للتموين خاصة بالموظفين والمستخدمين العاملين بالمناطق

(١) الأهرام : ٣١ مارس ١٩٤٤ صـ ٤. وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٤ .

(٢) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا ، صـ ١٤. مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥ ، جلسة ٨ مارس ١٩٤٤م .

(٣) الصعيد الأقصى : ١٩ نوفمبر، عدد ٤١٤ ، صـ ١.

(٤) الاتحاد : ٢٣ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الموبوءة ؛ لتسهيل الحصول على حاجياتهم من مواد التموين، بالإضافة إلى استعمال الاستراحات الحكومية لجميع المشتغلين بأعمال المكافحة [١].

كما قررت وزارة المالية – بالإضافة إلى ما سبق – عدم احتساب مدة الانقطاع عن العمل بسبب مرض الملاريا للموظفين المقيمين في مديريتي قنا وأسوان، أو المنتدبين للقيام بأي عمل هناك ضمن الأجازات ، بل يعتبر ذلك خارجًا عن الأجازات المرضية والاعتيادية مراعاة للظروف [٢] . ونظرًا لأن قرار وزارة المالية السابقة لم ينص على تحديد نهاية للمدة التي يشملها تطبيق هذا القرار، ولما كانت وزارة الصحة لم تقرر تاريخ انتهاء حملة الملاريا بشكلها الوبائي، فقد قامت بعض الوزارات والمصالح الحكومية بالاستفسار عما إذا كانت أحكام هذا القرار ما زالت قائمة أم لا ، وردًا على ذلك رأت وزارة المالية الاستمرار في تطبيق هذا القرار إلى أن يتم القضاء على هذا المرض بصفة نهائية حسب ما تقرره وزارة الصحة [٣].

(١) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، صـ ١٤ .

(٢) البلاغ : ٢٢أبريل١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) الصعيد الأقصى : ١٤ مايو ١٩٤٤ م، عدد ٣٨٨، صـ ٢ .

✍ إغاثة منكوبي (متضرري) الملاريا

يقصد بالإغاثة كل ما يتعلق بإطعام المرضى والناقهين وكسوتهم ورفع مستوى معيشتهم؛ ونظرًا لما لهذه الأعمال من أهمية كبرى في مكافحة الوباء، من حيث مساعدتها على سرعة الشفاء وتخفيض نسبتي الوفاة والنكسة، فقد أعطيت أعمالها ما تستحقه من العناية منذ ظهور الوباء حتى انتهائه، وقد تعاونت عدة هيئات من وزارتي الشئون الاجتماعية والتموين، وقوات الجيش على أعمال الإغاثة، وذلك بالاتحاد مع رجال الإدارة المحليين ووزارة الصحة، بالإضافة إلي الهيئات والمؤسسات الأهلية، وأهمها مبرة محمد علي الكبير وجمعية الهلال الأحمر، وقد شملت أعمال الإغاثة تقديم مواد غذائية إضافية كالذرة والفول والعدس والزيت، بالإضافة إلى صرف الملابس والأغطية والصابون، وقد مضت الحكومة على اختلاف هيئاتها تساعدها الهيئات والمؤسسات الخيرية في أعمال الإغاثة في عدة اتجاهات، منها وضع خطط تنفيذ مشروع الإغاثة الحكومي، بالإضافة إلي توفير مواد الإغاثة وتوزيعها على الفقراء ، والتبرعات والإعانات التي قامت بجمعها؛ لإغاثة ومساعدة منكوبي الملاريا.

وقبل أن نستعرض تفاصيل هذه المسألة، نود طرح سؤل مهم جداً وهو، لماذا لم تهتم الحكومة بانتشار الوباء منذ ظهوره في أبريل عام١٩٤٢م ببلاد النوبة، أو بمعني أدق لماذا لم تكثف الحكومة جهودها لإغاثة المنكوبين وإعانتهم خلال عام ونصف من انتشار الوباء إلا في بداية عام ١٩٤٤م. والإجابة علي ذلك تكمن في عدة نقاط منها:

أولاً : ربما يكون للحرب العالمية الثانية وتداعيتها أثرٌ في هذا التوجه، حيث قامت وزارة النحاس منذ توليها الحكم في فبراير١٩٤٢م، بتسخير كل جهودها وامكانيات البلاد الاقتصادية لصالح عجلة الحرب، ومع ظهور بوادر تفوق الحلفاء في ميادين الحرب أوائل عام ١٩٤٤م، بدأت تخف وطأة الحرب عن كاهل الوزارة .

ثانيًا : تحرك الإدارة البريطانية في القاهرة وتوجيه اهتمامها بهذه المسألة، وخصوصاً بعد أن تبين بطء الحكومة في إجراءاتها لإغاثة المنكوبين، ولا ننسي أن تولي هذه الحكومة كان بضغط من الإدارة البريطانية، فربما أرادت بريطانيا أن تحسن من صورة الحكومة، فقامت بالضغط عليها

لتكثيف جهودها للقضاء علي الوباء وآثاره، ومما يدل علي ذلك مشاركة الإدارة البريطانية نفسها في حملة المكافحة بفروعها الثلاثة (الوقائية ـ العلاجية ـ الإغاثة) .

ثالثًا : تأثر مصالح أصحاب الاقطاعيات والتفاتيش الزراعية الكبرى بالمناطق الموبوءة، بسبب قلة الأيدي العاملة؛ نتيجة لكثرة عدد الإصابات والوفيات، والتي أدت إلي تعطيل الأعمال الزراعية وتدهور انتاج المحاصيل، وخصوصاً محصول قصب السكر؛ مما ترتب عليه خوف أصحاب هذه الأعمال من تأثر مصالحهم جراء هذا الوباء، فبدأت هذه الطائفة بالضغط علي الحكومة بتوجيه أقصي طاقتها لإغاثة هؤلاء المنكوبين، ومما يدل علي ذلك مشاركة أصحاب الاقطاعيات والشركات والمصانع في حملة التبرعات التي قامت بها الهيئات الحكومية والأهلية لإغاثة المنكوبين .

رابعًا : وقد تزامن هذا الاهتمام مع زيارة الملك فاروق للمناطق الموبوءة في فبراير ١٩٤٤م، والتي كان الغرض منها إحراج وزارة النحاس، والوقوف علي آثار الوباء وتداعياته، وبالفعل عقب هذه الزيارة، وبالتحديد في شهر مارس وجه نواب المعارضة في البرلمان انتقادات حادة لبيان الحكومة عن سياستها في مكافحة وباء الملاريا بمديريتي قنا وأسوان، واتهمت الحكومة بالتقصير والإهمال في هذه المسألة .

أولاً : خطة تنفيذ مشروع الإغاثة الحكومي :

بالرغم من نجاح وزارة الصحة في حصر المناطق الموبوءة في أضيق نطاق داخل مديريتي قنا وأسوان، فقد دلت التجربة على أن مكافحة المرض لا يجدي فيها العلاج الطبي وحده، لأن أغلبية السكان بتلك المناطق في حالة شديدة من الفقر المدقع ، بحيث أصبح ما يجب مكافحته وعلاجه هما الجوع والعرى ، فأصبح كل من الغذاء والكساء ضروريًا للفقراء المعدمين من أهالي المديرتين سواء أصابهم المرض أم لم يصبهم ؛ ولذا قامت وزارة الصحة بتوزيع الأغذية مع الدواء مجانًا عليهم في سنتي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣م ــ وإن كانت مسألة التوزيع في البداية قد حامت بعض الشكوك حول مصداقيتها ــ غير أن الحالة هذه تدعو إلى

الإسراع في اتخاذ تدابير حاسمة للمساعدة في مكافحة ذلك المرض بالعناية على أوسع نطاق ممكن بتغذية المرضى وكسائهم(١).

وكان أول تدبير تم اتخاذه عقد اجتماع في ٨ يناير ١٩٤٤م بمكتب وزير الصحة الدكتور « عبد الواحد الوكيل»، شهده وكلاء وزارة التموين والزراعة والصحة ومديري قنا وأسوان، ومراقب مصلحة أمراض المتوطنة ومدير قسم الملاريا ، وبعض كبار الملاك ودوائر التفاتيش الكبرى، بغرض بحث مشروع تموين مديريتي قنا وأسوان بمواد التغذية الكافية، وعقب انتهاء الاجتماع أعدت وزارتا التموين والصحة مذكرة بمشروع التغذية المجانية عرضت على مجلس الوزراء ، وقد اقترحتا فيها اتخاذ تدبير شامل يكفل الغذاء والكساء مجانًا للفقراء المعدمين من أهالي المديريتين، وبنصف الثمن لمتوسطي الحال فيهما، كما درست وزارة الصحة الغذاء الصالح الذي يحتاجه كل فرد، فاستقر رأيها على أن يتألف هذا الغذاء من دقيق الذرة، الحلبة، الفول، العدس المجروش، جبنة قريش، السكر، الزيت ، الملح (٢).

كذلك بحثت وزارة التموين الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه اعتبار الشخص فقيرًا معدمًا يستحق رعاية الحكومة، فرأت أن تستبعد من تعداد المديريتين البالغ ١,٤٣٨٥٠٠ نفس فئات الممولين من أصحاب الأراضي الزراعية والأملاك المبنية وأصحاب المتاجر والمصانع وذوي الحرف والموظفين والمستخدمين، وهؤلاء عددهم بمن يعولون حوالي ٣٨٦٦٢٥ نفسًا، وعلى ذلك يمكن اعتبار أن عدد الفقراء المعدمين من أهالي المديريتين حوالي مليون شخص، كما بحثت الوزارة تكاليف تغذية هذا العدد من السكان طبقًا للغذاء الذي اعتمدته وزارة الصحة وما يلزمها من كساء وغطاء، بالإضافة إلى النفقات اللازمة للمكافحة الطبية، في حدود مليون ونصف المليون جنيه، منها مليون جنيه للتغذية، ٣٠٠ ألف للكساء، ٢٠٠ ألف للمكافحة الطبية(٣) ، وقد تم إجراء تعديل في النفقات الأولية لمشروع الإغاثة الحكومي ليصبح مليون

(١) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧(مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن مشروع التغذية المجانية لفقراء قنا وأسوان، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٤م) .

(٢) المجلة الطبية المصرية : العدد الأول، ٩ يناير ١٩٤٤، صـ ٤٢٠ . البلاغ : ٩ يناير ١٩٤٤م، صـ ٢، الأهرام : ٩ يناير ١٩٤٤م، صـ ٤ .

(٣) مجلس النواب : جلسة ١٥ ، ٢٨، ٢٩ فبراير ، أول مارس ١٩٤٤م، صـ صـ٧٦٣ ، ٧٦٤ .

جنيه فقط، يوضع تحت تصرف وزارة التموين منه ٨٥٠ ألف جنيه للغذاء والكساء والغطاء، ويوضع باقي المبلغ وهو ١٥٠ ألف جنيه تحت تصرف وزارة الصحة للحملة العلاجية، وقد وزع هذا المبلغ على سنتين ماليتين، ففي ميزانية عام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م ، تقرر أن يدرج مبلغ ٦٧٥ ألف جنيه ، وفي ميزانية عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م مبلغ ٣٢٥ ألف جنيه[١] .

وفي نفس السياق وافق مجلس الوزراء بجلسة ١٦ فبراير ١٩٤٤م ، على صدور مرسوم بقانون بإنشاء رأس مال لإعانة فقراء مديريتي قنا وأسوان، وتخصيص مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه يؤخذ من الاحتياطي العام للإنفاق على الأغراض السابقة ، كما وافق المجلس بنفس الجلسة على البدء في المشروع في حدود مائة ألف جنيه [٢].

ونظرًا لأن تنفيذ المشروع على وجه يكفل تحقيق الأهداف المرجوة منه، يقتضي العناية التامة بأمر تدبير مقادير الغذاء والكساء اللازمين، ونقلها إلى الجهات اللازمة لها في الأوقات المناسبة، وبالسرعة الواجبة وتوزيعها توزيعًا دقيقًا عادلاً ، بحيث تصل إلى مستحقيها من الفقراء في القرى وفي البنادر ، فقد اتخذت السلطات المختصة التدابير المنظمة للتنسيق بين مهمة وزارة الصحة والتموين وهي :

أولاً : اتخاذ تدابير عاجلة بمعونة وزارة الزراعة لتحسين حالة التموين بصفة عامة لمديريتي قنا وأسوان، عن طريق توفير المواد الغذائية من حبوب وخضروات ولحوم وألبان وجبن.

ثانيًا : تشكيل لجنة استشارية برئاسة وزير التموين، تمثل فيها وزارات التموين، المالية ، الصحة، الشئون الاجتماعية، الزراعة ، مصلحة السكك الحديدية، الخاصة الملكية، وبعض كبار الملاك من المديريتين، ومديري قنا وأسوان، وتكون مهمتها بحث خطة العمل، والتوصية بما يجب اتخاذه من إجراءات تشريعية وتنفيذية .

ثالثًا : يعهد بالتنفيذ إلى وكيل وزارة التموين المساعد « محمود زكي»، والذي عليه تدبير المواد الغذائية اللازمة والكساء ، ومراقبة عمل الإدارة الحكومية التي ستتولى عملية التوزيع.

---

(١) مجلس الشيوخ : الانعقاد التاسع عشر ، ٣١ يوليه ١٩٤٤م، صـ ٩٣١.

(٢) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥٢ ، جلسة ١٦ فبراير ١٩٤٤م .

رابعًا : تقوم وزارة التموين بإنشاء مكتبٍ رئيسيٍ خاص بها في مدينة الأقصر، بالإضافة إلي مكاتب فرعية بالمديريتين ومراكزها تحت إشراف وكيل وزارة التموين المساعد، وستنتدب الوزارة للعمل لتلك المكاتب بعض موظفيها .

خامسًا : الاستعانة برجال الجيش من ضباط وصف ضباط وعساكر، وكذلك سيارات ومهمات الجيش في عمليتي المراقبة والتوزيع، وذلك لكثرة الأعباء الملقاة على عاتق رجال الإدارة والبوليس .

سادسًا : الترخيص بتعيين وندب الموظفين والمستخدمين اللازمين، ومنحهم المرتبات والمكافآت وبدل السفر وأجور الانتقال من الاعتماد المطلوب لتنفيذ المشروع .

سابعًا : تشكيل لجنتين فرعيتين في عاصمة كل من المديريتين؛ لدراسة وبحث الشئون المحلية الخاصة بكل مديرية .

ثامنًا : تنظيم رقابة دقيقة في شمال مديرية قنا وجنوب أسوان؛ لمنع نقل المواد الغذائية والأقمشة من المديريتين، إلا بترخيص خاص يكفل انتفاع أهالي المديريتين بها .

تاسعًا : توزيع المواد الغذائية المقررة في فترات وأوقات محددة للفقراء بنصف الثمن، وللمرضى منهم بالمجان، والنظر في تقديم وجبات في المطاعم الشعبية بالبنادر بأثمان زهيدة، أو مجانًا طبقًا لمقتضيات الأحوال(١).

أما عن خطة تنفيذ مشروع الإغاثة الحكومي، فقد بدأ تنفيذ المشروع بتغذية ٣٠٠ ألف شخص لمدة ثلاثة أشهر، وإمدادهم بالكساء مجانًا بداية من مارس إلى مايو ١٩٤٤م (*) وهذا العدد يبلغ ٢٠٪ من عدد السكان البالغ ١,٤٣٨٥٠٠ نفس، أما الأغطية فتحدد بثلاثين ألف بطانية توزع على ثلاثين ألف عائلة، وقد روعي في تحديد هذا العدد، وتحديد مدته بثلاثة أشهر عدة اعتبارات، منها قيمة الاعتماد المخصص لتغطية تكاليف المشروع، كما أن المشروع في

---

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ (مشروع التغذية المجانية لفقراء قنا وأسوان، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٤م) . الصعيد الأقصى: ٢٧ فبراير ١٩٤٤م،عدد ٣٧٧، صـ ٢. البلاغ: ١٩ فبراير ١٩٤٤، صـ ٢.

(*) تقرر أن يمتد مشروع الإغاثة إلى ثلاثة أشهر أخرى لينتهي في سبتمبر ١٩٤٤م.

طبيعته ومداه قاصرٌ على إغاثة منكوبي الأسر من الأرامل والأيتام الذين فقدوا عائلهم، والمرضى والناقهين الذين لا قدرة لهم على العمل المناسب، وكذلك ليس من واجب الحكومة أن تعول جميع الأهالي الفقراء في المديريتين، والذين لا يقل عددهم عن المليون شخص، لأن موارد الدولة لا تتسع لمثل هذا الغرض، بالإضافة إلي أن المشروع بُني على التوقيت وليس الاستمرار؛ لأن الغرض منه الإغاثة ، والإغاثة بطبيعتها عمل مؤقت يراد به أن تعود الأسر المنكوبة إلى حالتها العادية، وسيحدد عدد من تشملهم الإغاثة في كل منطقة على حده، حسب الظروف المحيطة بها اجتماعية وصحية واقتصادية، فقد تنقص النسبة عن ٢٠٪ في بعض المناطق، وقد تزيد عنها في بعض المناطق الأخرى(١).

وينحصر برنامج الإغاثة في إعطاء فقراء القرويين أغذية جافة من الدقيق المخلوط أو الذرة والفول والعدس والزيت والعسل الأسود تكفي لمدة خمسة عشر يومًا، وتكرر بعد ذلك، ويصرف هذا بموجب البطاقات، بعد بحث دقيق يقوم به موظفو وزارتي الشئون الاجتماعية والتموين وضباط الجيش، أما في البنادر والقرى الكبيرة فيصرف الطعام مطهيًا للأسر الفقيرة، على أن تعطي كل أسرة ما يكفي لجميع أفرادها عن وجبة واحدة من الخبز والفول أو العدس أو اللحم أو البيض مع الخضار أو الأرز، وكذلك العسل أو الفاكهة ، ويكون توزيع الأقمشة بقدر الإمكان على هيئة جلابيب، حتى يستفيد منها القرويين في الحال، ولتفادي احتمال التصرف فيها بالبيع أو الشراء (٢).

وقامت قوة من الجيش في كل مركز باستلام مواد الإغاثة المخصصة لبلاد ذلك المركز، وتمت عملية التوزيع في كل مركز والنواحي التابعة له، بواسطة فرقة مكونة من أربعين جنديًا على الأقل برئاسة ضابط برتبة ملازم، يعاونه عدد من صف الضباط الملمين إلمامًا كافيًا بالقراءة والكتابة، ويبلغ عدد الفرق اللازمة لذلك اثنتي عشرة فرقة، منها ثمانٍ بمديرية قنا، وأربع فرق بمديرية أسوان، على أن تقسم كل فرقة إلى عدة أقسام يختص كل قسم منها بالتوزيع في منطقة معينة كل أسبوع، أو كل خمسة عشر يومًا، أو كل شهر حسب الأحوال، وسوف تزود كل فرقة

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ (مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن خطة تنفيذ مشروع الحكومة لإغاثة فقراء قنا وأسوان ، ٢٧ فبراير ١٩٤٤م).

(٢) مجلس الوزراء : المصدر السابق .

من هذه الفرق بسيارات النقل والمهمات اللازمة للقيام بعملية التوزيع، وكذلك الأدوات اللازمة لإعداد الأغذية المطهية، كما يشرف على أعمال كل ثلاثة فرق ضابط برتبة صاغ أو يوزباشي على الأقل، ويشرف على جميع أعمال الفرق ضابط برتبة قائمقام، وقد تم اختيار مدير سلاح خدمة الجيش« اللواء محمد حمدي» للإشراف على هذه الأعمال(١).

وقد تقرر زيادة قوة الجيش لكل مركز لتصبح خمسة ضباط، وبذلك يعهد لكل ضابط عدد من القرى يتراوح ما بين خمس إلى اثنتي عشرة قرية، وكذلك زيادة عدد العساكر إلى عشرين جنديًا، بالإضافة إلى العدد السابق ، ويراعى في اختيار القوة الجديدة أن تكون من صف الضباط المتطوعين من المدفعية الملكية أو مدرسة الكتاب العسكريين ، كما يراعى في اختيار الضباط الجنود أن يشهد لهم رؤساؤهم بالأمانة والكفاءة، على أن يصرف لهؤلاء الجنود تعيينات مضاعفة لمكافأتهم وتشجيعهم على تأدية واجبهم بكل أمانة(٢).

يقوم مندوب وزارة التموين بتسليم الضابط المختص الأغذية والملابس والأغطية بكل مركز، وتوضع الكشوف الخاصة بحصر العائلات المستحقة بالكيفية التي يقرها وكيل وزارة التموين المساعد، ويجري التوزيع بموجبها حسب التعليمات العامة التي يصدرها وكيل الوزارة سواء فيما يتعلق بتواريخ التوزيع، أو مدته والكميات المقررة، وذلك تبعًا لتدابير مواد الإغاثة ومقاديرها ومواعيد وصولها، وعلى أثر الانتهاء من التوزيع ترسل الكشوف إلى قائد القوات لتسليمها بمعرفته لوكيل وزارة التموين المساعد ، كما يقوم مندوب وزارة التموين وضابط الفرقة في كل مركز بقدر الإمكان بالتفتيش على الجهات التي يتم التوزيع فيها، للتأكد من بقاء الملابس والأغطية في حوزة الأهالي الموزعة عليهم (٣).

كما تقرر أن تنتدب وزارة الشئون الاجتماعية عدداً من مستخدميها لإدارة عملية الأغذية المطهية وتوزيعها في البنادر والقرى الكبيرة، حسب ما تقرره وزارة التموين في هذا الشأن، من حيث

(١) المقطم: ٢٦ فبراير ١٩٤٤م ، صـ٢ . البلاغ ١٧ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ ، إدارة الفلاح (خطاب من مدير إدارة الفلاح إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٤م) .

(٣) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ ، المصدر السابق . المصري: ٢٤ فبراير ١٩٤٤م ، صـ٢ .

عدد الأفراد الذين تصرف لهم هذه الأغذية، وما يصرف لكل فرد منهم من الأصناف المختلفة، ويكون استلام المواد الغذائية وإعدادها وتوزيعها تحت رقابة ضابط الجيش المختص بالتوزيع في بلاد المركز ومندوب وزارة التموين(١) . كذلك اتفقت وزارة التموين مع مصلحة السكك الحديدية على إعداد قطارات خاصة لنقل المواد الغذائية اللازمة لمديريتي قنا وأسوان، على أن يتم النقل في أسرع وقت ممكن(٢)، كما قررت وزارة المالية انتداب من يلزم من موظفيها للمشاركة في الإشراف على العملية من ناحية الحسابات والمخازن(٣).

وبالنسبة لمسألة حصر الأسر المنكوبة، فقد تقرر أن يشكل كل مأمور مركز لجنة في كل قرية من العمدة رئيسًا، ومن مشايخ الحصص وبعض الأعيان ورؤساء الجمعيات التعاونية؛ لإعداد كشوف بأسماء الأسر المنكوبة في كل قرية ، والتي تحتاج أكثر من غيرها للإغاثة سواء من ناحية الغذاء أم الكساء بسبب فقد عائلها، أو بسبب المرض الذي أقعده عن العمل، أو لأي سبب آخر، على أن يشمل البحث الأرامل والأيتام ، المرضى ، الناقهين ، العجزة ، الضعفاء، وكبار السن ، والأسر التي في حالة ضنك، بسبب كثرة الأولاد وضيق العيش، على أن يبين في الكشف اسم رب الأسرة رجلاً أو امرأة، وعدد أطفالها من الذكور والإناث الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، والذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع واثنتي عشرة سنة، ويوقع كل شيخ بصحة البيانات المتعلقة بالأسر التابعة لحصته، ويعتمد العمدة صحة توقيعات المشايخ(٤)، وتراجع هذه الكشوف بمعرفة لجنة تشكل في كل مركز برئاسة مأمور المركز، وعضوية مندوب وزارة التموين ، والشئون الاجتماعية، والضابط المختص بالتوزيع بالمركز، واثنين من الأعيان الموثوق بهم، أو من رؤساء الجمعيات التعاونية. ويكون من اختصاص هذه اللجنة فحص الشكاوى التي تقدم من الأسر المحرومة، أو عن أسر مستحقة بدون وجه حق(٥).

(١) البلاغ : ١٩ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٢) المصري : ٧ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨/٠١٨٩٢٧ ، المصدر السابق .

(٤) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ (تشكيل لجان حصر الأسر المنكوبة، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٤م) . المصري: ٢٤ فبراير ١٩٤٤م . صـ ٢ . " تم تعديل في تشكيل لجان الحصر، بحيث تقرر أن يقوم بهذه المهمة لجنة من كبار عائلات القرية يكون فيها العمدة والصراف أعضاء ، ويوقعون جميعًا على هذه الكشوف" .

(٥) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق . المصري: ٢٤ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

ولتذليل الصعاب وإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع، فقد رؤي من الضرورة تشكيل لجنة برئاسة وزير التموين، وعضوية وكلاء وزارات الصحة، الدفاع، الزراعة، المالية، الأشغال ، مدير مصلحة السكة الحديد، وكيل وزارة التموين المساعد، وخمسة من كبار الملاك بالمديريتين يختارهم رئيس اللجنة، على أن يكون من اختصاصها بحث ما يتعلق بالمشروع من المسائل التي تخص غير وزارة التموين من المصالح والوزارات الأخرى، والبت فيها على وجه السرعة، واقتراح الوسائل الكفيلة بتنفيذ المشروع على الوجه الأكمل، ووضع القواعد التي ترتكز عليها خطة العمل، كما أن عليها بحث واقتراح الوسائل التي تؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمديريتين بصفة عامة، وتحسين حالة التغذية بصفة خاصة، كما رؤى تشكيل لجنة في كل من المديريتين لتنسيق الجهود والأعمال الحكومية التي لها علاقة بتنفيذ المشروع وتوجيهها توجيهًا يؤدي إلى سرعة تنفيذ المشروع على أكمل وجه، لفحص الشكاوى والمقترحات ذات الصبغة العامة المتعلقة بنظام التوزيع في المديرية، وإبداء الرأي فيها، وتكون رئاسة تلك اللجنة لوكيل وزارة التموين المساعد، على أن يكون مدير المديرية نائبًا للرئيس، ويكون من أعضائها مفتش صحة المديرية ، مفتش الري والتموين بالمديرية، رئيس مكتب وزارة الشئون الاجتماعية بالمديرية ، وقائد قوات الجيش المختص بالتوزيع بالمديرية[١].

ورغبةً في حماية مواد الإغاثة من العبث بها عن طريق شرائها من الفقراء الذين توزع عليهم بالمجان، أو تصديرها خارج المديريتين، أُعد مشروع أمر عسكري يتضمن تخويل وزير التموين سلطة حظر نقل المنتجات والمواد التي تحدد بقرار منه خارج حدود المديريتين ، وكذلك عقاب كل من يحصل أو يحاول الحصول على المواد التي توزعها الحكومة، أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية والأفراد بدون مقابل لإغاثة الفقراء من أهالي المديريتين، إذا كان حصوله عليها من الأشخاص الذين وزعت عليهم هذه المواد سواء أكان عن طريق الشراء أم البيع أم المقايضة [٢].

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ المصدر السابق .

(٢) مجلس النظار والوزراء : محاضر جلسات مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥٥ « جلسة ٨ مارس ١٩٤٤م » ، المقطم: ٢٩ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

ثانياً : توفير مواد الإغاثة وتوزيعها على منكوبي الملاريا :

أ ـ دور الهيئات والمصالح الحكومية :

وزارة التموين :

أخذت وزارة التموين أهبتها منذ ظهور الوباء للقيام بواجبها فيه ، ومضت في العمل بخطى سريعة فعالة، فاتخذت التدابير التي تكفل توفير المواد الغذائية وتخفيض أسعارها ، لتموين المديريتين بالحبوب والأقمشة والأغطية ، ففي ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢م قررت حظر نقل المواشي والأرانب والطيور من مديرية أسوان إلى خارج حدودها، فيما عدا الديكة الرومية والحيوانات الواردة من السودان، وكذلك المواد الغذائية بجميع أنواعها . وفي ١٨ يناير ١٩٤٣م، شمل الحظر نقل الأسماك والبيض أيضًا، فيما عدا الكميات التي تفيض عن حاجة سكان الإقليم، ولما تبين لوزارة التموين أن الحالة أصبحت تدعو إلى تطبيق هذه القيود على مديرية قنا أصدرت قرارًا وزاريًا في ١٩ ديسمبر ١٩٤٣م بحظر المواد الغذائية السابق ذكرها من مديرية قنا، مع استثناء الكميات المطلوب نقلها إلى جهات سفاجا والغردقة والقصير لتموين عمال الشركات في تلك المناطق، وكذلك الخنازير لعدم حاجة الأهالي إليها [(١)].

وفي مارس ١٩٤٤م، شمل الحظر أيضًا المنسوجات والبطاطين والملابس الجاهزة، وكذلك الاستيلاء على المنتجات التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو

(١) مجلس النواب : جلسة ١٥ ، ٢٨ ، ٢٩ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٧٥٩ .
في بعض الأحيان كان يصدر قرارًا بإباحة تصدير بعض المواد الغذائية ، والتي تزيد عن حاجة الاستهلاك بالمديريتين إلى جميع جهات القطر ليستفيد أهلها من أثمانها ، مثال على ذلك إباحة تصدير الخضر من مديرية قنا، نظرًا لأنها تنتج كميات تزيد عن حاجة استهلاك الأهالي ، وكذلك إباحة تصدير السمك من مديرية أسوان في فصل الصيف بسبب توفره وزيادته عن الاستهلاك المحلي، وتعرض السمك للتلف بسبب شدة الحرارة ، أما في فصل الشتاء فكان يحظر تصديره نظرًا لقلة إنتاجه . (الأهرام: ٢٦ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٦ . المقطم : ٢ يونيه ١٩٤٤م، صـ ٥) .

الأفراد؛ لإغاثة المنكوبين من أهالي مديريتي قنا وأسوان سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة [١].

كذلك اتخذت وزارة التموين عدة إجراءات لتموين المديريتين بالحبوب والأقمشة والبطاطين، فبالنسبة للحبوب ، فقد قررت الوزارة إعفاء المزارعين في بعض الجهات إعفاءً تامًا من تقديم نصيب القمح المستحق عليهم للحكومة، وخفضت نصيب البعض الآخر، وأعادت ما سبق أن تسلمته من المزارعين الذين ثبتت أحقيتهم في الانتفاع بهذا النظام ، وقد توفر لاستهلاك الأهالي بعد تطبيق نظام الإعفاء في مديرية أسوان ٢١٧٣٧ أردبًا ، وفي مديرية قنا ١٠٠٩٧ أردبًا في عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣م ، كما أعفيت المديريتان من توريد نصيب الحكومة من الشعير عن كل المساحات التي زرعت بهما بعامي ١٩٤٢، ١٩٤٣م[٢] .

وفوق ذلك قررت الوزارة توزيع الدقيق بنصف الثمن في بعض المناطق، وقد وزعت على هذا الأساس خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٤٣م حوالي خمسة عشر ألف جوال زنة ٨٠ أقة، أي ما يبلغ مجموعه مليون ومائتي أقة من الدقيق ، كما قررت الوزارة أن يوزع بالمجان بالمطاعم الشعبية بالمديريتين كميات من الخبز تبلغ ٦٧٠ ألف رغيف شهريًا، بالإضافة إلى مليون وربع المليون من الأرغفة الجافة المصنوعة من دقيق القمح الخالص ، وهي الكميات التي كانت قد أعدتها الوزارة من قبل واختزنتها بالاتفاق مع وزارة الوقاية لمدنية للطوارئ[٣] .

أما بالنسبة للذرة الرفيعة ، فقد قررت الوزارة استثناء مديرية أسوان من قيد حظر النقل والبيع، فأصبح النقل والبيع داخل حدودها مباحًا دون قيد أو شرط، وأجيز للمديرية السماح للتجار الموجودة لديهم كميات من الذرة ببيعها بمديرية قنا، وبدأت في شحنها منذ أواخر ديسمبر ١٩٤٣م ، لتصريفها في أسواق المناطق المحتاجة، وقد وصل منها بمديرية أسوان ١٢ ألف أردب [٤]. كما أعدت الوزارة حوالي ألف جوال من دقيق الذرة توزع على النحو التالي ، ١٥٠

(١) الوقائع المصرية : ١٠ أبريل ١٩٤٤م ، عدد ٤٤ ، صـ ١. وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م ، صـ ١٨١ . الدستور: ٧ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٢) الأهرام : ٦ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) الصعيد الأقصى : ٢٠ فبراير ١٩٤٤م، عدد ٣٧٦، صـ ٢ .

(٤) الأهرام : ٣١ يناير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

جوالاً لمركز نجع حمادي ، ٢٢٠ جوالاً في كلٍ من مركزي إدفو وأسنا ، ٨٠ جوالاً لمركز دشنا ، ٣٣ جوالاً لمركز الأقصر(١) .

أما الزيت، فقد بلغت الكمية التي خصصت للوجه القبلي منه شهريًا ٤٨٠ ألف أقة ، بلغ نصيب مديرية أسوان منها على هذا الأساس ١٧,٤٦٠ أقة شهريًا ، ثم تقرر رفع هذه الكمية إلى ٤٠ ألف أقة شهريًا ؛ نظرًا لعدم كفاية الكمية المقررة . أما مديرية قنا فقد بلغ نصيبها ٣٠ ألف أقة شهريًا، رفعت إلى مائة ألف أقة، وسوف توزع من هذه الكمية مجانًا ستة آلاف أقة بأسوان، وست عشرة ألف أقة بقنا (٢) ، كما خُصص لمديرية أسوان حوالي ٣٧٠ طنًا من السكر، ولمديرية قنا حوالي ٤١٧ طنًا . كما استولت وزارة التموين على كميات من الفول بلغت حوالي ١٨٢٠٠ أردب لتوزيعها بالمجان، صدرت منها إلى أسوان ٩٤٠٠ أردب ، وإلى مديرية قنا ٥٨٤٠ أردبًا ، وكذلك قررت الوزارة توزيع ٥٠٣ ألف أقة من الأرز على المديريتين ، فخص قنا حوالي ٣٧٩٥٠٠ أقة، فيما خص أسوان ١٢٣٥٠٠ أقة ، وقد صدر منها حتى أوائل مارس ١٩٤٤م حوالي ١٠٠٨٠٠ أقة ، كذلك استولت الوزارة على كمية من العسل بلغت ١٠٥٥٠ قنطارًا لتوزيعها شهريًا بالمجان(٣)، كما قامت الوزارة بالاتفاق مع شركة الملح والصودا بأن ترسل إليها مائة ألف صابونة كل خمسة عشر يومًا ، لتوزيعها على منكوبي الملاريا بمديريتي قنا وأسوان ، وقد أرسل منها حتى نهاية مارس ١٩٤٤م حوالي ٤٠ ألف صابونة(٤).

و بالنسبة للأقمشة والبطاطين، فتنفيذًا لخطة الحكومة في اتخاذ التدابير التي تكفل توفير الغطاء والكساء لمنكوبي الملاريا بمديريتي قنا وأسوان، فقد قامت وزارة التموين بتوفير كميات كبيرة منها، وإرسالها تباعًا إلى المناطق الموبوءة ، ففي المدة من (يناير – مارس ١٩٤٣م) ، تم إرسال حوالي ٧٨٠ ثوبًا إلى مديرية أسوان، و ٣٩٣٠ ثوبًا إلى مديرية قنا، وذلك قبل تنفيذ نظام توزيع الأقمشة على المديريات ، وفي شهر مايو ١٩٤٣م بدئ بتنفيذ نظام

(١) المصري : ٢٣ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .
(٢) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٦٠ . الأهرام : ٦ مارس ١٩٤٤ ، صـ ٢ . الصعيد الأقصى: ١٩ مارس ١٩٤٤م، عدد ٣٨٠ ، صـ ٣ .
(٣) الصعيد الأقصى: ١٩ مارس ١٩٤٤ ، عدد ٣٨٠ ، صـ ٣ . الأهرام : ٦ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ .
(٤) البصير: ٢٣ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ . الأهرام : ٣٠ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

التوزيع الجديد فخص مديرية أسوان ٣٤١٠٠ ثوب، وخص مديرية قنا ١٠٩٣٤٠ ثوبًا في السنة، وقد بلغ ما وصل إلى أسوان من مايو ١٩٤٣م إلى أول مارس ١٩٤٤م ٣٥٦٦٥ ثوبًا بزيادة ١٥٦٥ ثوبًا ، كما وصل إلى قنا ١١٠٤٥٣ ثوبًا، بزيادة ١١١٣ ثوبًا على المخصص لهما في السنة، فضلاً عن أقمشة شركة البيضا التي أُرسل منها في شهري يناير وفبراير ١٩٤٤م حوالي ٨١٣١ ثوبًا لمديرية قنا، و٢٣٨٨ ثوبًا لمديرية أسوان [١] . كذلك تم الاتفاق بين الوزارة وشركات إنتاج المنسوجات (شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى) ، (شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية) على إرسال ٣٠ ألف ثوب من الأقمشة الشعبية إلى مديريتي قنا وأسوان، على أن يخص مديرية قنا من هذه الكمية ٢٢,٨٠٠ ثوب ، ويخص مديرية أسوان ٧٢٠٠ ثوب ، كما تم الاتفاق أيضًا على إنتاج ٣٠ ألف ثوب أخرى لتوزع على مبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر لصنع ٢٠٠ ألف جلابية ، كما قرر وزير التموين إرسال ٦٠ ألف ثوب من الأقمشة إلى المديريتين بصورة عاجلة، وأيضًا تخصيص بعض مصانع الأنوال اليدوية لإنتاج مقادير من الأقمشة تبلغ حوالي ستة آلاف ثوب شهريًا [٢]، وقد بلغ عدد الجلابيب التي تم الاتفاق على حياكتها بواسطة وزارة التموين حوالي ١٢٥ ألف جلباب، وصل منها حتى نهاية شهر ديسمبر ١٩٤٤م حوالي ٢٥ ألف جلابية [٣].

أما بالنسبة للبطاطين، فقد اتفقت وزارة الصحة في البداية مع شركات إنتاج المنسوجات سالفة الذكر، على الاحتفاظ بجميع ما لديها في المخازن من البطاطين لشرائها وتوزيعها على منكوبي الملاريا، بواسطة وكيل قسم الملاريا، ومفتش صحة المديريات ، وأطباء المستشفيات، وعدد هذه البطاطين حوالي سبعة آلاف بطانية، على أن يخصص منها ٤٠٠ بطانية لكل من منطقة قوص ، وإدفو، وكوم أمبو ، ٦٠٠ بطانية لقرى مركز أسوان ، ٨٥٠ بطانية لقرى مركز الأقصر ، ٩٠٠ بطانية لكل من قرى مراكز أرمنت ، إسنا، إدفو ، ١٦٠٠ بطانية لقرى بلاد

(١) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٦٠ .

(٢) الأهرام : ٣١ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . الاتحاد : ٢٢ فبراير ١٩٤٤م .

(٣) المقطم : ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٢ . مصر: ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

النوبة ، وسيتم دفع ثمن هذه البطاطين من أموال التبرعات التي جمعت بواسطة وزارتي الصحة والشئون الاجتماعية [١].

كما قامت وزارة التموين باتخاذ عدة وسائل لرفع إنتاج الأغطية حتى تفي باحتياجات الأهالي، وقررت أن تمد هاتين المديريتين بثلاثين ألف بطانية مجانًا بخلاف السبعة آلاف بطانية التي قامت بتوزيعها عن طريق وزارة الصحة ، حيث كلفت مصنع البطانيات الأهلية بالإسكندرية بإنتاج ٥٠٠ بطانية يوميًا وشحنها على الفور إلى المديريتين، وقد بلغ عدد ما شحن فعلاً حتى أوائل مارس ١٩٤٤م حوالي ١٣٥٠٠ بطانية ، وستوزع هذه البطاطين بمعدل ٣٥٠٠ بطانية في كل من نجع حمادي، دشنا ، قوص ، إدفو ، أسوان ، إسنا ، و٤٥٠٠ بطانية في كلا من أرمنت ، الأقصر ، وقد قام وكيل وزارة التموين المساعد بزيارة المصنع لتنظيم إنتاج البطاطين تنظيمًا يكفل إمداد المديريتين بحاجتها ، ومع نهاية شهر ديسمبر ١٩٤٤م، وصل عدد البطاطين التي أرسلت إلى المديريتين حوالي ٢٥ ألف بطانية من أصل الكميات المتعاقد عليها من قبل الوزارة[٢].

أما عن نظام توزيع المواد الغذائية «مواد الإغاثة » على الأهالي ، فقد كان يتم التوزيع في البداية يوميًا في ٤٥ قرية بمعدل خمس قرى في كل مركز من المراكز التسعة بالمديريتين ، حيث قام مدير أسوان (إسماعيل فخري) في أواخر شهر ديسمبر ١٩٤٣م ، بتوزيع بعض كميات من المواد الغذائية والأقمشة والبطاطين على منكوبي الملاريا بمركز إدفو ٦٠٠٠ رطل لحم ، ٣٠٠ جوال دقيق، كما وزع على تلاميذ المدارس الإلزامية ١١٠٠ جلباب، ١١١٠ حذاء ، وفي قرية دراو تم توزيع ٣٠٠٠ رطل لحم، ألف جلباب ، ٤٠٠ بطانية ، كما تم توزيع ٢٧ ألف رطل لحم، و٦٣٦ ثوبًا من القماش بمدينة أسوان[٣] ، وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٤٤م قام مدير أسوان بتوزيع بعض مواد الإغاثة على منكوبي ٣٦ قرية ببلاد النوبة كالآتي : « ١٦٠٠ بطانية ،

(١) الأهرام : ١٧ يناير ١٩٤٤ ، صـ ٣ . الصعيد الأقصى : ١٦ يناير ١٩٤٤ ، عدد ٣٧١ ، صـ١.

(٢) الأهرام : ٢٣ أغسطس ١٩٤٤م ، صـ٢ . ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤ ، صـ ٢ . مصر : ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) « وزعت وزارة الصحة بالاشتراك مع وزارة التموين أربعة آلاف جوال دقيق بنصف الثمن ببلاد مركز إدفو » المقطم : ٢٧ يناير ١٩٤٤، صـ ٢ ، ٢٢ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

٥٠٠٠ رطل زيت ، ٢٥٠٠ أقة أرز ، ٢٥٠٠ أقة شاي ، ٢٥٠٠ أقة سكر ، ٥٠٠ ثوب ، ٩٠٠٠ متر قماش ، ألف رطل لحم ، ٤٠٠ أردب ذرة»[١].

وتنفيذًا لمشروع الإغاثة الحكومي الذي قررته الحكومة لمديريتي قنا وأسوان ، تم في ٣١ مارس ١٩٤٤م بالساحة الشعبية لمدينة أسوان توزيع الأغذية والملابس والأغطية والصابون على ٣٥٠٠ شخص من فقراء مدينة أسوان والنجوع المحيطة بها بالمقادير الآتية : « ١٣٦٠٠ أقة ذرة ، ٤٤٠٠ أقة فول، ٢٢٥٠ أقة عدس ، ٢٢٠٠ أقة أرز ، ١١٠٠ أقة سكر، ١١٠٠ رطل زيت ، ٤٦٠٠ رطل لحم، ١٦٠٠ قطعة صابون، ٧٥٠ بطانية ، ٣٦٠٠ جلابية من مختلف الأنواع والمقاسات »[٢] . وقد بلغ إجمالي ما قامت وزارة التموين بتوزيعه تنفيذًا لمشروع الإغاثة الحكومي حتى أواخر ديسمبر ١٩٤٤م بقرى ومراكز مديريتي قنا وأسوان، ومركز البداري[*] بمديرية أسيوط كالتالي : بالنسبة لمديريتي قنا وأسوان فقد وزعت مواد الإغاثة مجانًا في ٢٤٤ بلدًا من مجموع بلادها والبالغ ٢٩٠ بلدًا ، وقد شمل التوزيع ٥١٥٠٠ أسرة يبلغ أفرادها ١٢٦٦٠٠ شخص ، وزعت عليهم كميات من الذرة والفول والعدس والزيت والصابون كالتالي : « ١٢٦٦٠٠ أقة ذرة ، ٢٥٣٢٠٠ أقة فول ، ١٢٦٦٠٠ أقة أرز، ٩٨٤٢ أقة زيت ، ١٠٣٠٠ صابونة ، ٢٥ ألف جلابية ومثلها من البطاطين». أما في قرى مركز البداري والتي بلغت ٣٠ بلدة، فقد شمل التوزيع ١٣١٢٠ أسرة يبلغ أفرادها ١١٢٨٠٠ نسمة ، وزعت عليهم مجانًا مواد الإغاثة التالية : « ١١٢٨٠ كيلة ذرة ، ٥٦٤٠٠ أقة فول ، ١٣٣٨٤ أقة عدس ، أربعة آلاف بطانية ، خمسة آلاف جلابية »[٣].

(١) البلاغ : ٢٩ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٢) البلاغ : أول أبريل ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(*) عقب ظهور الملاريا ببعض قري مركز البداري في أكتوبر ١٩٤٤م ، قامت وزارة الصحة بالتنويه علي وزارة التموين، بأن تعني بتوزيع الغذاء والكساء علي المرضي في هذه المنطقة، وعلي أن يتم معاملتها كمنطقتي قنا وأسوان، من حيث توزيع مواد الإغاثة بجميع أنواعها.(مجلس الوزراء : جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٠٥٧٨٠٥، جلسة ٢١ أكتوبر ١٩٤٤م،

(٣) المقطم : ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤، صـ ٢ . الأهرام : ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

بجانب ما قامت به وزارتا التموين والصحة من توفير مواد الإغاثة لمنكوبي الملاريا، شاركت عدة هيئات ومصالح حكومية أخرى في هذا العمل ، وقامت بواجبها نحوه ، ومن أهم هذه الهيئات :

وزارة المعارف العمومية :

قامت الوزارة بنصيب كبير في العلاج السريع لتلاميذ أبناء المديريتين ، فقد كانت الوزارة قبل انتشار المرض تقوم بتغذية ٤١ ألف تلميذ وتلميذة بالمدارس الأولية بهاتين المديريتين، فلما انتشرت الملاريا فيهما أمرت بأن تضاعف كمية الغذاء في كل وجبة من وجبات الأكل لتلاميذ المدارس في الجهات المصابة ، وأن تصرف الأغذية حتى للتلاميذ الغائبين بسبب المرض ، وشملت هذه التغذية تلاميذ مدرستي إدفو وإسنا الابتدائيتين ، ولم تقف عند هذا الحد بل اتجهت فكرتها إلى تقوية أجسام تلاميذ وتلميذات جميع المدارس بهاتين المديريتين لمكافحة الأمراض التي قد تصيبهم بسبب سوء التغذية [١]، فصدر قرار وزير المعارف في ٢٧ يناير ١٩٤٤م بتغذية جميع تلاميذ المدارس الأولية والإلزامية التي لم تكن يشملها مشروع التغذية ، وقد بلغ عددها سبع عشرة مدرسة مجموع تلاميذها وتلميذاتها ٢٤ ألف تلميذ ، كما قرر أن تشمل التغذية أيضًا المدارس الابتدائية وعددها عشر مدارس، وبها حوالي ألفين تلميذ ، وكذلك طلبة المدارس الثانوية بأسوان [٢]، وقد تكلف هذا الإجراء نحو ٣٠ ألف جنيه زيادة على ميزانية

(١) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٦٠ . (في نفس السياق تم إرسال بعثة علمية تحت رئاسة الدكتور / علي حسن أستاذ الكيمياء الحيوية وأخصائي التغذية بكلية الطب بجامعة الملك فؤاد الأول، وعضوية مندوب من وزارة الصحة وكليتي الطب بالقاهرة والإسكندرية؛ لدراسة شئون التغذية في المديريتين، ومن ضمن ما قامت البعثة فحص تلاميذ المدارس الإلزامية فحصاً طبياً غذائياً، ومقابلة ذلك بالحالة الغذائية التي يتمتع بها هؤلاء التلاميذ في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، واختارت لذلك ٢٦ مدرسة إلزامية، وكانت مهمة البعثة في هذه المسألة تقديم نتائج نهائية عن حالة التغذية بين صغار التلاميذ؛ ليتم علي أساسها وضع برنامج غذائي تسير عليه البلاد في مكافحة أمراض سوء التغذية، التي كانت سبباً في زيادة تفشي وباء الملاريا بين سكان الصعيد(وثائق عابدين : كود أرشيفي ٠٠٦٩/٠١٢٦٣١، مذكرة وزارة الصحة العمومية بشأن إرسال بعثة التغذية بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٤م البلاغ : ١٢ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢. المقطم : ٢٤ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢.) .

(٢) الأهرام : ٤ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . المصري : ١٩ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الوزارة الخاصة بهذا البند، والتي وصلت إلى ٢٥٠ ألف جنيه ، وعلى هذا أصبحت التغذية شاملة جميع التلاميذ والتلميذات في مدارس مديريتي قنا وأسوان الأولية والإلزامية التابعة للحكومة ولمجالس المديريتين ، وكذلك تلاميذ المدارس الابتدائية للبنين ، وتلاميذ المدارس الثانوية بأسوان ، وقد بلغ عدد هؤلاء جميعًا ٦٨ ألف تلميذ وتلميذة[١]، كما أرسلت وزارة المعارف إلى المديريتين، وبخاصة في المناطق الموبوءة بها ٣٦ ألف متر قماش ، وهذا المقدار يكفي لكسوة ١٢ ألف تلميذ ، وبمناسبة العيد الملكي في ١٢ فبراير ١٩٤٤م ، قامت وزارة المعارف بتوزيع الثياب على ألف تلميذ من تلاميذ التعليم الإلزامي [٢]، ومن باب التخفيف عن كاهل أهالي المديريتين وافق مجلس إدارة جامعة فؤاد الأول في ٢٧ أبريل١٩٤٤م علي إعفاء غير القادرين من أبناء المديريتين من الرسوم الدراسية، وقد طلب المجلس من طلبة الكليات الذين لم يسددوا الرسوم المبادرة بتقديم طلبات الإعفاء، ومعها ما يثبت أنهم من أبناء المديريتين، ليتسنى للكليات تطبيق قرار الإعفاء[٣] .

وزارة الشئون الاجتماعية :

أسهمت الوزارة بشكل كبير في تغذية منكوبي الملاريا بالمديريتين عن طريق المطاعم الشعبية التي افتتحتها على حسابها ، فأنشأت في البداية ستة مطاعم في كل من قوص، إسنا، إدفو، أسوان، دشنا ، دراو ، يتسع كل مطعم منها لإطعام ٥٠٠ فقير، وقد أرسلت الوزارة الموظفين اللازمين لذلك ، وأعدت الأماكن واتفقت مع المتعهدين على توريد الأغذية ، كما قررت الوزارة افتتاح مكتبين للمساعدات الاجتماعية، أحدهما بقنا ، والآخر بأسوان، وخصص مبلغ خمسة آلاف جنيه لهذا الغرض ، وتم افتتاحهما في أواخر فبراير ١٩٤٤م ، وقد انتدبت الوزارة بعض موظفيها لتفقد المطاعم الشعبية والمكاتب التابعة للوزارة هناك ، بالإضافة إلى أخصائية اجتماعية أو أخصائي اجتماعي بدلاً عنها إذا لم يتيسر لكل جهة؛ لبحث حالة العائلات الفقيرة ،

(١) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٦٠ .

(٢) الاتحاد : ٨ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) الصعيد الأقصي : ٢١ مايو ١٩٤٤م ، عدد ٣٨٩، صـ ٢ .

بشرط توفير السكن الملائم لهؤلاء الآنسات [١]، كذلك قامت عدة هيئات حكومية بإنشاء مطاعم شعبية على نفقتها لإغاثة منكوبي الملاريا بجانب وزارة الشئون الاجتماعية ، منها وزارة التموين حيث أوفدت الوزارة أحد مفتشيها لاختيار مطعمين في كل من قوص وحجازه لإطعام ٢٠٠٠ شخص ، وآخر في خوازم ، كما أرسلت وزارة الدفاع اللواء محمد حمدي من سلاح خدمة الجيش لاختيار مطعم في قوص لإطعام ١٥٠٠ شخص على حسابها ، وقد قامت قوة من ٥٠ جنديًا للإشراف عليه و١٢ سيارة لوري لتوزيع الطعام على قرى المركز[٢].

ومن منطلق التعاون بين الوزارات والمصالح الحكومية لإغاثة منكوبي الملاريا ، اتفقت وزارتا التموين والشئون الاجتماعية على عدة قواعد وأسس منها : أن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية ببحث حالة الأسر المنكوبة في بنادر وقرى مديريتي قنا وأسوان ، وعلى هذا الأساس قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالتوسع في إنشاء مكاتب المساعدات الاجتماعية والمطاعم الشعبية، حتى وصل عدد هذه المكاتب إلى عشرة مكاتب في كل من نجع حمادي ، إسنا، قنا، قوص ، الأقصر، إدفو ، أسوان ، كوم أمبو ، دراو ، وبجانب كل مكتب منها أنشئ مطعم أو مطعمان حسب عدد السكان ، حتى وصل عددها إلى عشرين مطعمًا يوزع فيها حوالي ٢٤ ألف وجبة غذاء بواقع ١٢٠٠ وجبة يوميًا بكل مطعم [٣]، كما أنشئ نظام خاص بالبحث عن حالة الأسر ، وأعدت دفاتر للأسر التي أثبت البحث حاجتها للإغاثة ، يتسلمون بموجبها الأغذية بعدد الوجبات التي تقرر، كما تم الاتفاق بين الوزارتين على أن يكون نصف الموظفين والموظفات القائمين بالعمل منتدبين من وزارة الشئون الاجتماعية، ولذا قررت الوزارة انتداب عشرين أخصائية اجتماعية للعمل بهذه المكاتب والمطاعم[٤] ، كما استقر الرأي أيضًا على أن تقوم وزارة التموين بتقديم المواد الغذائية ، وأن تشرف وزارة الشئون على إعدادها وتوزيعها على الأسر

(١) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ ، إدارة الفلاح « خطاب من إدارة الفلاح إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٤م» . المصري: ٢٠ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ . المقطم : ٢٣ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٢) المصري : ٢٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) المصري : ٢٧ فبراير ١٩٤٤، صـ ٢. البصير: ٢ مارس ١٩٤٤، صـ٢

(٤) المصري : ١٢ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

التي قامت ببحثها الأخصائيات الاجتماعيات ، وكذلك توزيع الأغذية الجافة على سكان القرى ، نظرًا لصعوبة إنشاء مطاعم شعبية في تلك القرى[١].

بجانب الدور الكبير التي قامت به وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء المطاعم الشعبية في المناطق الموبوءة لإغاثة أهلها، قامت أيضًا بعدة أعمال لصالح منكوبي الملاريا، ومنها إرسال مدير إدارة الفلاح [*] بالوزارة الأستاذ / أحمد حسين للاشتراك في أعمال المساعدة من خلال بحث أجور الفلاحين بمديريتي قنا وأسوان؛ بهدف الوصول إلى تحسينها لتتناسب مع مطالب أسرهم المعيشية ، كذلك قررت الوزارة إنشاء تفتيش تعاوني خاص بمديرية أسوان، نظرًا لزيادة عدد الجمعيات التعاونية بها ، ثم افتتاح أول مكتب تعاوني بأسوان زود بالموظفين اللازمين لإدارته[٢]. كما قررت لجنة مكافحة الحفاء بالوزارة توزيع ستة آلاف حذاء على الأطفال المحتاجين بالمديريتين الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثانية عشرة [٣] .

وزارة الزراعة :

شاركت وزارة الزراعة [*] كغيرها من الهيئات الحكومية بالمساهمة في تخفيف الأعباء عن كاهل منكوبي الملاريا ، حيث قامت بإعفاء بعض أهالي مديريتي قنا وأسوان من تطبيق بعض القوانين والأوامر العسكرية الخاصة بالمحاصيل الزراعية، منها إعفاء مديرية قنا ومركز

(١) المقطم : ٢١ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ . المصري : ٢٢ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(*) قامت إدارة الفلاح بالوزارة بالإضافة إلى ذلك ، بإرسال بعض الأخصائيين الاجتماعيين والزراعيين بالإدارة إلى المناطق الموبوءة بالمديريتين ، لبحث أحوال هذه المناطق من الناحية الاقتصادية والصحية والاجتماعية ، وقد قامت هذه الإدارة بإعداد ملف خاص لهذا الأمر بعنوان « تحسين الحالة الاقتصادية لمديرية قنا وأسوان »، تناولت فيه تأثير مرض الملاريا على الأحوال الزراعية والاقتصادية وتقارير عن زيارة الأخصائيين الاجتماعيين للقرى والنجوع المصابة بالملاريا ، وطرق تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمنكوبي الملاريا . للمزيد من المعلومات عن هذه الناحية ينظر : (وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠، أوراق تحسين الحالة الاقتصادية بمديريتي قنا وأسوان).

(٢) المقطم : ٢٢ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . المصري : ٦ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) مجلس النواب : المصدر السابق ، صـ ٧٦١.

(*) قامت وزارة الزراعة بدور كبير في مشروعات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمديريتي قنا وأسوان ، وسنعرض لهذا الدور بالتفصيل عند الحديث عن هذه المسألة .

الدر من تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢م الخاص بتحديد زراعة ٦٠٪ من المساحة قمحًا وشعيرًا ، وكذلك أعفيت مديرية قنا وباقي مراكز ومديرية أسوان من تطبيق القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٣م الخاص بتحديد زراعة ٥٠٪ من المساحة قمحًا وشعيرًا ، وبذلك أصبح لزراع المديريتين التصرف الكامل فيما في حوزتهم لزراعة ما يشاءون من مواد غذائية وغيرها تبعًا لحاجتهم ، وكذلك أعفيت مديرية أسوان من التقيد بالأمر العسكري الخاص بتحديد زراعة ٧٠٪ من باقي حوزتهم زراعة نيلية مراعاة لحالتهم الصحية، ورغبة في زيادة إنتاج الزراعة الشتوية التالية ، كما صرفت وزارة الزراعة تعويضات لأصحاب الخيول والحمير التي نفقت من إصابتها بمرض النجمة ، مخالفة لما جرى عليه العمل عند ظهور الإصابة بنفس المرض في عام ١٩٣٩م ، حيث أعدمت الخيول ولم تصرف عنها تعويضات، وبناءً على تفاهم بين مفتش الزراعة ومدير قنا صدر الأمر بمنع تصدير البيض والطيور من مديريتي قنا وأسوان ليتوفر للأهالي ما يحتاجونه من هذا الغذاء[١] .

وزارة الدفاع الوطني :

أما وزارة الدفاع الوطني فقد أسهمت بشكل ملموس في مسألة إغاثة منكوبي الملاريا ، بجانب دورها الكبير الذي قامت به في مسألتي الوقاية والعلاج، حيث تم الاتفاق بين وزير الدفاع ووزارة التموين على أن تقوم معدات الجيش بالمساهمة في الأعمال المتعلقة على هذه الأعمال تساعده في ذلك كتيبتان من كتائب الجيش، هما الكتيبة الرابعة والتاسعة مشاة ، بالإضافة إلى ٧٥ عربة كبيرة من عربات الجيش للخدمة في هذه المنطقة[٢] ، وعلى الفور اتخذ مدير سلاح خدمة الجيش عدة تدابير، منها تقسيم المديريتين إلى أقسام يتولى عدد من رجال الجيش مهمة الإشراف على توزيع الأغذية وغيرها، كذلك انتهى الرأي إلى إعداد لنشات وصنادل لنقل المؤن إلى القرى الواقعة على الضفة الغربية من النيل بالمديريتين ، كما تم تأليف لجان في كل قرية لفحص حالة سكانها صحيًا واجتماعيًا، وإقرار ما تراه بشأنها من معونة نقدية، على أن ترفع اللجنة قراراتها إلى لجنة أخرى في كل مركز لبحثها، ثم ترفع إلى مدير سلاح خدمة الجيش

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ (مذكرة من وزارة الزراعة عما قامت به في مديريتي قنا وأسوان من إجراءات وتدابير فبراير ١٩٤٤م) .

(٢) البلاغ : ١٧ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢. المقطم : ١٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

بعد التصديق عليها من وكيل وزارة التموين المساعد، حيث يتم التوزيع بموجب هذه الكشوف، وقد تقرر أن تتخذ مدينة الأقصر مركزًا رئيسًا لمراقبة الحالة، كما تقرر أن يسند إلى رجال الجيش أيضًا مهمة توزيع الكساء والغطاء على سكان المديريتين(١).

ب ـ دور الهيئات والمؤسسات الأهلية :

شاركت الهيئات والمؤسسات الأهلية، وعلى رأسها جمعيتا مبرة محمد علي الكبير والهلال الأحمر « لجنة سيدات الهلال الأحمر» في تقديم المساعدات السريعة (العلاج الوقتي) لإغاثة منكوبي الملاريا بجانب الهيئات الحكومية ، وقامت هاتان المؤسستان بدور كبير في تقديم الأغذية والملابس والأغطية، وكان لهذا الدور أثرٌ واضحٌ في المناطق التي نزلت فيها هاتين المؤسستين ، ففي البداية عقد اجتماع في ١٧ يناير ١٩٤٤م ، بمركز جمعية الهلال الأحمر بحضور وزير الصحة ، والأميرة شويكار(*) رئيسة الجمعية مبرة محمد علي ، والسيدة ناهد سري (حرم حسين سري)، رئيسة لجنة سيدات الهلال الأحمر (*) ، وغيرهم من أعضاء الجمعيتين لوضع العمل لبعثتي الجمعيتين المزمع إيفادهما إلى منطقتي الأقصر وإسنا؛ لتوزيع مواد الإغاثة على المنكوبين(٢) .

---

(١) المقطم : ٢٦ فبراير ١٩٤٤ صـ ٢ . البلاغ : ١٣ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(*) الأميرة شويكار ابنة الأمير ابراهيم فهمي ابن الأمير أحمد رفعت باشا، والدتها الأميرة نجوان حفيدة محمد شريف باشا، ولدت عام ١٨٨٦م، هي الزوجة الأولي للأمير أحمد فؤاد، أنجبت له الأميرة فوقية ، بعد طلاقها منه تزوجت من الأمير إلهامي حسين، ثم سيف الله باشا يسري، تعد سيدة من الطراز الأول، لها العديد من الأعمال الخيرية، ترأست جمعية مبرة محمد علي بعد وفاة عمتها عين الحياة أحمد، وكانت رئيسة شرف لمؤسسة مدينة فاروق الأول الجامعية، أنشئت جريدة نسائية عام ١٩٤٥م باسم المرأة الجديدة، توفيت في ١٧ فبراير١٩٤٧م.

(*) أسست اللجنة عام ١٩٣٩م ، تحت رئاسة السيدة ناهد سري حرم حسين سري ، وكان من السيدات اللواتي ساهمن في تأسيسها وأصبحن أعضاء فيها، الأميرة لطيفة هانم يسري ، وحرم كل من كامل نبيه ، محمود ثابت ، حافظ عفيفي ، إبراهيم ذو الفقار ، زكي الفار، وغيرهم من سيدات المجتمع في ذلك الوقت ، وقد بدأ نشاط اللجنة مع بداية الحرب العالمية الثانية . (نسمة سيف الإسلام سعد : مرجع سبق ذكره، صـ ٢٩٤) .

(٢) المقطم : ١٧ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

فبالنسبة لجمعية الهلال الأحمر، فقد غادرت بعثتها الأولى المتجهة إلى إسنا في ٢١ يناير ١٩٤٤ مؤلفة من صالحة أفلاطون ، ناهد سري ، وغيرها من الأعضاء (*) ترافقهن ممرضتان، وقد زودت البعثة بما يزيد عن عشرة آلاف كساء وألف غطاء صوف ، بالإضافة إلى ٥٠ صفيحة مسلى ،٥٠ بلاص عسل ، ألف صابونة ، وقد أعدت البعثة مكانًا خاص لتوزيع مواد الإغاثة بمنطقة إسنا على نحو ٢٥٠٠ شخص (١)، وفي ١٩ فبراير غادرت القاهرة متوجهة إلى منطقتي كوم أمبو والمطاعنة بعثتا الهلال الأحمر (*) برئاسة الأميرة لطيفة يسري(*) ، لتفقد أعمال الإسعاف وخدمة المنكوبين ، وقد زودت البعثتان بأكثر من ١٢ ألف جلابية ، وكمية من البطاطين والأغذية لتوزيعها(٢) . وعليه أصبحت لجنة سيدات الهلال تعمل في ثلاث مناطق، وهي إسنا والمطاعنة وكوم أمبو ، حيث تقوم عضوات اللجنة بإجراء تحريات دقيقة عن حالة كل أسرة ، وعن احتياجات كل فرد منها ، وتسجل هذا في دفاتر خاصة ، وقد وزعت الجمعية في إسنا حوالي ثلاثة آلاف وجبة ساخنة و ٨٩٠٠ وجبة جافة، ٨٨٣٥ جلبابًا ، و١١٣١ بطانية، وفي المطاعنة وزعت ٦٨٠٠ وجبة مختلفة ، ٤٣٠٠ جلباب ، ٥٠٠ بطانية ، ووزعت في كوم أمبو حوالي ٧١٠٠ وجبة مختلفة ، ٧٠٠٠ جلباب ، ٧٠٠ بطانية (٣) . وقد بلغ إجمالي ما تم توزيعه بواسطة اللجنة منذ بداية الحملة وحتى نهاية شهر فبراير ١٩٤٤م حوالي ٢٥,٨٠٠ وجبة مختلفة يوميًا، منها ٧٦٠٠ وجبة ساخنة ، كما وزعت حوالي ٢٠ ألف جلباب غير ١٢

(*) كان من ضمن الأعضاء أيضًا، حرم مريت غالي ، حرم د/ منير عبد اللطيف ، د/ عبد الحميد أحمد طبيب البعثة وحرمه، إلياس الشواربي ، فرحة أفلاطون .

(١) البلاغ : ٢٣ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . الأهرام :٣٠ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(*) تألفت بعثة المطاعنة من عقيلات حامد الشواربي ، مصطفى فتحي ، محمد سعد الجريتلي، الحكيمة سكينة عبد العزيز ، ثلاث ممرضات ، وكاتب وطباخ وفراش ، أما بعثة كوم أمبو فتألفت من حرم كلٍ من رينيه قطاوي ، وزكي الفار، السيدة أمينة الطاهري ، السيدة جرتي ويصا ، د/ كوبر نيك ، وممرضتين من الهلال الأحمر . (الأهرام : ٢٠ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢) .

(*) لطيفة يسري، ابنة الأمير شويكار من زوجها الثالث سيف الله باشا يسري، تزوجت من أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فاروق، أنجبت له أربعة أبناء .

(٢) الأهرام : ٢٠ فبراير ١٩٤٤ م، صـ ٢ .

(٣) الدستور: ٢٩ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢

ألف جلباب التي أرسلتها إلى الوحدات المختلفة لتوزيعها ، كما وزعت كذلك ١٥٠٠٢ لباس وقميص ، وألفي بطانية[١].

وخلال شهر مارس زادت الوجبات المقدمة في إسنا والمطاعنة ، فوصل عددها في إسنا إلى ٢٨ ألف وجبة يوميًا، منها عشرة آلاف وجبة مطهية ، كانت توزع على ثماني عشرة قرية ، وفي المطاعنة وصل عددها إلى ٢٢ ألف وجبة يوميًا، منها ٤٥٠٠ وجبة مطهية تقدم بمطعم المطاعنة . أما عن مقدار ما يعطى لكل شخص من الأغذية الجافة في الأسبوع، فهو عبارة عن «أقة فول، أقة خليط من العدس والأرز ، ثلاث أقات من الدقيق، مائة جرام زيت ، ربع أقة سكر ، قطعة صابون »، أما الغذاء المطهي فيقدم خضارًا مطهيًا باللحم والخبز بالمطعم الرئيس[٢].

وعندما ظهر وباء الملاريا بمنطقة العديسات بمركز أرمنت في خريف ١٩٤٤م ، أرسلت جمعية الهلال الحمر بعثتها لمكافحة الملاريا وإغاثة المنكوبين، مؤلفة من لطيفة يسري ، وحرم ماريت غالي، ترافقها باحثات اجتماعيات وطبيبة وسكرتارية، وثلاث ممرضات وتمورجي وخادمة وطباخ، وسيارة نقل كبيرة تم شحنها بجميع مستلزمات البعثة من مواد الإغاثة ، وثلاثة آلالف قطعة قماش وبطانية ومثلها من الصابون[٣]

أما بالنسبة لجمعية مبرة محمد علي، فقد غادرت بعثتها الأولى للإشراف على توزيع مواد الإغاثة بمدينة الأقصر وضواحيها في ١٩ فبراير ١٩٤٤م ، مكونة من فردوس هانم شتا ، وأمينة صادق ، والأنسة ماري كحيل ، أعضاء الجمعية ، وقد شحنت في عربة خاصة من عربات السكة الحديد مواد الإغاثة اللازمة لهذا الغرض، وهي « العدس، الفول، الزيت ، المسلى ، الصابون ، البطاطين ، الجلاليب » وغيرها من المواد ، علاوة على الأدوية اللازمة للعلاج ، هذا وكانت وزارة التموين تمد من حين لآخر بعثتي مبرة محمد علي وجمعية الهلال الأحمر بما تحتاج من الدقيق والقمح المخلوط ودقيق الذرة والفول والعدس ومواد الإغاثة الأخرى [٤] .

(١) الأهرام : ٢٤ فبراير ١٩٤٤ ، صـ ٢ .

(٢) الدستور : ٢ أبريل ١٩٤٤م ، صـ ٣ ، ٤ .

(٣) الأهرام :١٣ نوفمبر ١٩٤٤م، صـ ٣ .

(٤) الأهرام : ٢١ يناير ١٩٤٤ ، صـ ٢ . الاتحاد : ٢٢ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

وكان أول عمل للبعثة إنشاء مطعم شعبي بمدينة الأقصر يسع ألف شخص ، وأعد فيه الطعام من وجبة واحدة وهي الغداء، مؤلف من لحم وأرز وخبز وبرتقال ، على أن تقدم هذه الوجبة يومين في الأسبوع، أما عن بقية الأيام فتكون من العدس أو الفول والخبز والبرتقال ، وقد زيد عدد الرواد إلى ألفين ، ثم إلى ٢٥٠٠ ، ثم ٣٢٠٠ ، كما تم توزيع الأطعمة الجافة المكونة من العدس والأرز والزيت والفول والمسلى على القرى المجاورة للمدينة على النحو التالي : « العوامية ٢٥٥٤ وجبة ، نجع العمدة ١٧٧٥ وجبة ، نجع الآثار والكرنك ٢٠٠٨٢ وجبة ، بدران ١٨٩٧ وجبة ، الجبيل ٣٣٨٩ وجبة ، الزيتية قبلي ٣٤٧٧ وجبة ، النجع الفوقاني ٢٣٤١ وجبة ، البياضية ١٢٠٠ وجبة »[١] ، وكان التوزيع يتم في القرى عن طريق البطاقات ، على أساس ما يكفي لتغذية كل أسرة خمسة عشر يومًا يجدد لها بعد انتهاء ما وزع سابقًا [٢]، وقد بلغ إجمالي عدد الوجبات التي كانت توزع يوميًا بالمطعم الشعبي بالأقصر، وعلى القرى المجاورة حوالي ١٨ ألف وجبة ، زيدت بعد ذلك إلى ٢١٤٤٥ وجبة ، بالإضافة إلى توزيع ٢٢٠٠ بطانية و ٣٤٥١٣ جلباب على الرجال والنساء والأطفال[٣] .

ومثلما حدث بمنطقة العديسات من انتشار الملاريا بها في خريف ١٩٤٤م، انتشر أيضًا الوباء في نفس الفترة بمنطقة البداري بمديرية أسيوط، فبادرت رئيسة الجمعية إلى إيفاد بعثة من المتطوعين والمتطوعات إليها ، فسافرت بعثة على رأسها أمينة صدقي ، ماري كحيل ، فردوس شتا ، وقد أرسلت مع البعثة خمسة آلاف بطانية، ومثلها من الجلابيب ومقادير من المقويات لتوزيعها على الأهالي هناك، بخلاف المواد الغذائية بجميع أنواعها[٤].

ومن الجهود الأهلية التي شاركت في إغاثة منكوبي الملاريا، ما قامت به حرم أحمد عبود باشا من مساهمة فعالة ، حيث توجهت إلى أرمنت والقرى المجاورة لها، لتقديم المعونة

(١) المصري : ١٩ فبراير ١٩٤٤ ، صـ ٢ . البصير : ١٨ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢،

(٢) الأهرام : ٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٣ . المصري : ٦ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ . « بلغت المقادير التي وزعت من الأطعمة وغيرها من مواد الإغاثة على كل فرد لمدة خمسة عشر يومًا (١٥ أقة دقيق ، ٤,٥ أقة فول أو عدس ، ٤,٥ أقة أرز ، ١,٥ رطل من المسلى أو الزيت ، ثلاث قطع صابون » .

(٣) الأهرام : ١٠ فبراير ١٩٤٤ م، صـ ٢ .

(٤) المصدر السابق : ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤ م، صـ ٢ .

لأهاليها، وقد وجهت نداء إلى سيدات مصر بالتبرع بالأقمشة والبطاطين، وأنها ليست في حاجة إلى المال، بل إلى التبرعات العينية، وقد قامت حرم عبود بتوزيع حوالي ثلاثة آلاف بطانية من الصوف بأرمنت والضبعية، منها ٥٠٠ بطانية بمستشفى الضبعية بالنيابة عن وزير الصحة، والباقي بأرمنت، بالإضافة إلى إطعام ٧٠٠ شخص يوميًا [١]. كذلك ساهمت رئيسة الاتحاد النسائي هدى شعراوي[*] في إغاثة منكوبي الملاريا، حيث دعت أفراد أسرتها للتبرع فجمعت لهذا الغرض مبلغ ٤١٥ جنيهًا و٢٢٧ مليمًا ، وقد أرسلت هذه المبالغ إلى الآنسة ماري كحيل عضو الاتحاد بالأقصر، لتوزيعها على منكوبي بعض القرى التابعة للمركز ، مع مراعاة تمييز الأرامل المفردات والأرامل اللاتي يَعُلْنَ أطفالاً[٢] ، كما شاركت الجمعية الخيرية الإسلامية في توزيع البطاطين والأقمشة على منكوبي الملاريا بمنطقتي إدفو قبلي وأسوان، حيث وزعت الجمعية حوالي ٣٦٥٠ قطعة قماش وبطانية [٣].

ثالثاً : التبرعات العينية والنقدية لمنكوبي الملاريا :

على أثر ظهور وباء الملاريا وانتشاره في صعيد مصر بدأت النداءات من المؤسسات والهيئات الأهلية والحكومية تنطلق لجمع التبرعات بأشكالها المختلفة، سواء العينية أم النقدية لإغاثة منكوبي الملاريا، وقد تعددت المؤسسات الأهلية الحكومية التي شاركت في هذه الحملة، وذلك بجمع التبرعات وتلقيها من المتبرعين، وكان على رأس هذه المؤسسات جمعيتا مبرة محمد علي الكبير والهلال الأحمر المصري « لجنة سيدات الهلال الأحمر »، وكذلك الوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات والمديريات، والتي قامت بعمل حملة لجمع التبرعات والاكتتاب لإعانة منكوبي الملاريا ، كما تنوعت فئات المتبرعين ما بين أمراء وأميرات الأسرة الحاكمة ووجهاء وسيدات المجتمع ، كما دخل بقوة في فئات المتبرعين أصحاب المصانع والشركات

(١) الأهرام : ١٨ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . المقطم : ٢٠ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(*) الاتحاد النسائي : أسسته هدي شعراوي بعد خلاف مع سعد زغلول في ١٦ مارس ١٩٢٣م ، ومن أهم العضوات ماري كحيل ، نفيسة علوية ، إستر فهمي ويصا ، وغيرهن . (نسمة سيف الإسلام سعد : مرجع سبق ذكره، صـ٣٠٠) .

(٢) الأهرام :٢٠ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) الأهرام : ٩ أبريل ١٩٤٤م ، صـ ٥ .

والمحلات، والتي كانت أغلبها مملوكة للأجانب، بالإضافة إلى المتبرعين الوطنيين والطبقات الشعبية على اختلاف مهنهم وانتماءاتهم .

ونظرًا لما تبين أن كثيراً من الأفراد والجماعات يقومون بجمع التبرعات لصالح فقراء قنا وأسوان ، ورغبةً في توحيد العمل وحصره، فقد رأت وزارة الشئون الاجتماعية ألا يسمح بجمع التبرعات إلا للهيئات الآتية : وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة الصحة ، مبرة محمد علي الكبير ، جمعية الهلال الأحمر ، حرم أحمد عبود باشا ، الصحف والمجلات ، كما نصحت المتبرعين بألا يخاطبوا في هذا الشأن إلا هذه الهيئات، وذلك لتنظيم مسألة جمع التبرعات والإعانات[١] .

أولاً : المؤسسات الأهلية ودورها في جمع التبرعات والإعانات :

قامت كلٌ من مبرة محمد علي الكبير وجمعية الهلال الأحمر بدور كبير في قيادة حملة التبرعات والإعانات لمنكوبي الملاريا، حيث كان للنداء الذي وجهته الأمير شويكار رئيس جمعية مبرة محمد علي إلى الخيريين القادرين في مطلع شهر يناير ١٩٤٤م، أثر محمود في إقبال فئات المجتمع المصري على التبرع العيني والنقدي، حيث كان أبناء وسيدات الطبقات العليا يجوبون شوارع القاهرة والاسكندرية لجمع التبرعات لمنكوبي الملاريا، ولقد تلقت المبرة القائمة الأولى من التبرعات ومجموعها ١١٩٥ جنيهًا في منتصف شهر يناير ، ثم توالى تلقي المبرة لقوائم التبرعات النقدية حتى وصل مجموع ما تلقته المبرة حتى بداية شهر أبريل حوالي ٢٨ ألف جنيه . ومن أمثلة التبرعات التي وصلت إلى الجمعية تبرع بخمسة آلاف جنيه من الملك فاروق ، وتبرع بألف جنيه من كلٍ من الملكة نازلي والأميرات الشقيقات، وزارة المعارف، بنك مصر، الأمير يوسف كمال، المسيو كوشكا ، و٥٠٠ جنيه من كلٍ من الأميرة خديجة حليم، الأميرة نعمت مختار ، الأميرة تميمة إبراهيم، الأمير محمد علي توفيق ، مدام رينيه تقلا ، نادي السيارات الملكي، الكتلة المستقلة «حزب الكتلة الوفدية » ، و٢٥٠ جنيه من كلٍ من شركة التسليف التجاري البنك العقاري المصري، شركة بورتلاند حلوان ، الملكة فريدة ، و ٢٠٠ جنيه

(١) المقطم : ٢٧ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . الأهرام : ٢٧ يناير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

من كلٍ من شركة البيضا للصباغة ، جمعية الإسعاف العمومية، شركة جوريجي بناكس للقطن، دار الهلال [١].

بالإضافة إلى التبرعات النقدية تلقت المبرة تبرعات عينية باختلاف أنواعها، سواء مواداً غذائية أم كساءً أم أغطية لإعانة منكوبي الملاريا، ومنها تبرع من الجمعية الخيرية الإسلامية بألف بطانية ، ألفي جلباب ، ستة آلاف متر قماش ، ومن شركة الملح والصودا مائة صفيحة مسلى ، كما تلقت المبرة من الآنسة ماري كحيل ألف قطعة صابون، و ٥٠ بطانية من كلٍ من محلات أفرينو وأورريكو، ومائة شوال أرز من المسيو هجيلاند ، ومائة أردب ذرة، و٧٥ بطانية من دائرة كحيل [٢].

كما تلقت من الجمعية الزراعية الملكية مائة أردب قمح ، ومن شركة سباهي بالإسكندرية ألف قطعة قماش ، ومن ألبير حاييم وولده ١٤٠٠ متر من الشيت ، ومن اتحاد أصحاب مصانع النسيج اليدوي بالقاهرة ١٢٥٧ قطعة قماش [٣].

أما بالنسبة لجمعية الهلال الأحمر « لجنة سيدات الهلال الأحمر »، فقد كان لها دورٌ بارزٌ في مسألة جمع التبرعات والإعانات ، حيث قامت اللجنة بتلقي التبرعات العينية والنقدية من جميع فئات المجتمع في القطر المصري، وقامت لجانها المنتشرة في أنحاء البلاد بحملة كبرى لحس ذوي الأريحية والقادرين على التبرع، فقد كانت متطوعات الجمعية يقمن بحملات للطواف في شوارع القاهرة، والمرور على دواوين الوزارات والمكاتب والمصالح الحكومية من أجل جمع التبرعات لشراء الملابس والبطاطين والأغذية وتوزيعها على منكوبي الملاريا ، وقررت اللجنة توزيع شارات الهلال على هؤلاء المتطوعات[٤]، وفي نفس الصدد أصدرت لجنة سيدات الهلال شعبة الإسكندرية نداء تهيب فيه بأهل الإسكندرية بالتبرع بما يجودون به من ملابس

(١) لمعرفة المزيد عن هذه التبرعات ينظر : الأهرام ، المقطم ، المصري ، الدستور ، يناير – أبريل ١٩٤٤م . هذه نماذج فقط من التبرعات وفئات المتبرعين، لكن توجد قائمة طويلة جدًا بأسماء هؤلاء المتبرعين يضيق بها المقام.

(٢) المقطم : ٢ فبراير ١٩٤٤، صـ ٢ . الأهرام : ٤ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٣) الأهرام : أول مارس ١٩٤٤م، صـ ٢ . الدستور : ١٣ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٣.

(٤) البصير : ٢٦ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

وأغطية جديدة أو قديمة وأغذية وذلك بمقر الجمعية[١] ، ومن الوسائل التي اتخذتها الجمعية لجمع التبرعات أيضًا إقامة الحفلات الخيرية وحفلات الشاي لأعضائها وضيوفها، على أن يخصص دخلها لمساعدة الجمعية فيما يقمن به لإغاثة المنكوبين[٢]، وكذلك إصدار أوراق اليانصيب[*]، حيث طلبت الجمعية من وزارة الداخلية إصدار يانصيب من نوع الطومبيلا يخصص إيراده لإغاثة منكوبي الملاريا ، على أن يجعل ثمن الورقة الواحدة من أوراقه جنيه مصري ، وأن تجعل الجائزة الرابحة فيلا في الرمل قيمتها ستة آلاف جنيه[٣] .

وقد كللت مجهودات اللجنة بنجاح باهر، حيث تلقت اللجنة تبرعات عينية ونقدية خلال الفترة من يناير إلى أبريل ١٩٤٤م، حتى وصلت إجمالي التبرعات النقدية حوالي ٤٣ ألف جنيه من جملة ميزانيتها في ذلك العام، والتي بلغت حوالي ٦٣ ألف جنيه . ومن أمثلة التبرعات التي وصلت إلى اللجنة تبرع بخمسة آلاف جنيه من الملك فاروق ، وزارة الصحة، وألفي جنيه من كلٍ من شركة وادي كوم أمبو ، شركة السكر ، أحمد عبود باشا، وألف جنيه من كل من الملكة نازلي والأميرات الشقيقات، بنك مصر وشركاه ، وزارة الأوقاف (بصفة شهرية) ، تبرع بمبلغ ٢٦٢٥ جنيه من تبرعات قراء الأهرام لصالح الجمعية ، و١٤٦٢ جنيهاً عن طريق حرم أحمد عبود باشا ، و٩٥٠ جنيهاً من شركة البواخر الخديوية وموظفيها، و ٥٠٠ جنيه من كلٍ من البنك العقاري المصري، الكتلة المستقلة (حزب الكتلة الوفدية) ، و٢٥٠ جنيه من كل من الملكة فريدة، نادي السيارات الملكي، شركة التسليفات التجارية، جوزيف سماحه ، اللورد كليرن السفير البريطاني ، يوسف سماحه ، و٢٠٠ جنيه من كل من شركة الورق الأهلية، شركة الدلتا

(١) الأهرام : ٢٦ يناير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٢) الأهرام : ٢٠ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢. كان من ضمن المؤسسات التي شاركت في هذا النشاط ، المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين، وجمعية أنصار التمثيل ، والتي أقامت حفلها الخيري بدار الأوبرا الملكية، وكذلك مبرة محمد علي ، وغيرها من المؤسسات التي اتخذت من هذه الحفلات وسيلة لجمع التبرعات لإغاثة منكوبي الملاريا.

(*) للمزيد من المعلومات عن مسألة أوراق اليانصيب ، ينظر" صلاح السيد عبد العال علام: اليانصيب إدارته ودوره في تمويل الأعمال الخيرية في مصر (١٩٠٥ ـ ١٩٧٣م)، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، أبريل ٢٠٢٠م .

(٣) الأهرام : ٩ أبريل ١٩٤٤م ، صـ ٥ . المصري: ٨ أبريل ١٩٤٤م، صـ ٢ .

، الأميرة خديجة حليم، جمعية أنصار التمثيل ، الاتحاد الملكي لجمعيات الإسعاف، شركة الطيران البريطاني ، شركة البيضا للصباغة، الأميرة نعمت مختار، جمعية الصليب الأحمر البريطاني، دائرة الأمير حليم محمد عبد الحليم(١) .

كما تلقت لجنة سيدات الهلال بالإضافة إلى ما سبق من التبرعات النقدية ، تبرعات عينية ، كانت معظمها عبارة عن أقمشة وملابس ، حيث تلقت من القيادة البريطانية بالقاهرة كمية من الملابس، تم تقسيمها مناصفة بينها وبين مبرة محمد علي ، وتشمل أربعة آلاف من كل نوع من الأنواع التالية « قميص ، بنطلون، فنيلا ، كلسون، صديري صوف »(٢) . كما تلقت اللجنة أقمشة من حرم يوسف صيدناوي بقيمة ٢٠٠ جنيه ، و١٣٠ صندوق صابون ، وفانلات ولباسات بقيمة ٣٠٠ جنيه من شركة الملح والصودا، و ١٥٤ متر قماش من مدام أصلان فيدون ، كما تلقت اللجنة من السيد فرانكو جافريليس وشركاه ٤٠ ثوب من الدمور، ومن المسيو عدس ٣٠ ثوب من الدمور والبفتة (٣) ، كذلك تلقت جمعية الهلال « شعبة الإسكندرية » خمسة آلاف متر قماش من شركة الغزل الأهلية ، ألف متر من العبك من شركة البيضا للصباغة، ١٥٨ مترًا من الجبردين من محل تحمياس وأولاده ، مائة متر من الشيت من شركة صيدناوي ، ٢٦ ثوبًا من الزفير من بعض تجار الأقمشة ، ٢٠٠ متر من الكريبون من محل سليمان(٤).

ومن ضمن المؤسسات التي كان لها دور بارز في جمع التبرعات لإغاثة منكوبي الملاريا، جريدة الأهرام والتي أفردت عمودًا خاصًا بتبرعات الطبقات الشعبية بعنوان «تبرعات قراء الأهرام »، وقد كانت هذه التبرعات في البداية عامة غير مخصصة لهيئة معينة، وقد بلغت جملة هذه التبرعات بهذه الصفة حتى أوائل فبراير ١٩٤٤م حوالي ٤٧٥ جنيهًا ، ولكن بعد ذلك وجهت هذه التبرعات لصالح مؤسستين مهمتين من المؤسسات الخيرية في مصر آنذاك ، وهما

(١) للمزيد عن هذه التبرعات، ينظر صحف الأهرام ، الدستور ، المصري ،(يناير ، أبريل ١٩٤٤م)

(٢) الدستور: ١٩ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ . المصري: ٢٧ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ .

(٣) الأهرام : ٢٢ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٤) الأهرام : ٢٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

جمعية الهلال الأحمر ومبرة محمد علي، وقد بلغ إجمالي التبرعات التي تلقتها جريدة الأهرام لصالح مبرة محمد علي حوالي ٥٤٨٤ جنيهًا و٩٦٢مليمًا ، بينما بلغت التبرعات لصالح جمعية الهلال الأحمر حوالي ٢٩٢٨ جنيهًا و٥٩٧ مليمًا ، وقد تنوعت فئات الطبقات الشعبية التي شاركت في التبرع عن طريق قراء الأهرام، حيث شارك طلاب المدارس والكليات في هذه التبرعات، ومن ذلك تبرع أساتذة وطلبة وموظفي كلية البوليس الملكي بخمسة عشر جنيهًا، وضباط ومدرسي وطلبة الكلية الحربية بمبلغ ١٥٥ جنيهًا ، وطلبة مدرسة فاروق الأول الثانوية بالعباسية بعشرة جنيهات ، كذلك شارك بعض التجار والأعيان والعمال والموظفين في هذه التبرعات، حيث تبرع ملاحظو وعمال سلاح الطيران الملكي بألماظه بمبلغ ٢٩ جنيهًا ، وتجار وأعيان حي بولاق بمبلغ ١١٣ جنيهًا ، وتجار بين الصورين وحي الأزبكية بمبلغ ١٦٠ جنيهًا و٧٥٠ مليمًا ، وعمال وموظفو شركة قناة السويس بمبلغ ٣٠ جنيهًا [١] .

شاركت أيضًا في حملة التبرعات بالإضافة إلى ما سبق عدة مؤسسات أهلية، منها مؤسسة الليدي أحمد عبود، تحت رئاسة حرمه ، والتي قامت بأول مبادرة شعبية لتخفيف العبء عن منكوبي الملاريا، والتي توجهت إلى أرمنت وقدمت المعونة والجلابيب للمنكوبين هناك، ودعت نساء مصر للتبرع بما يستطعن من الأغطية والجلاليب، نظرًا لأن هذه الأنواع غير متيسرة لها ، وتلبية لندائها قامت جمعية الهلال الأحمر بالتبرع لها بألف جلباب، كما تبرع لها وهيب دوس بما قيمته ١٢٠ جنيهًا من الأقمشة [٢]، وقد بلغت جملة المبالغ التي تلقتها السيدة حرم أحمد عبود حوالي ١٤٦٢ جنيهًا ، قامت بإرسالها إلى جمعية الهلال الأحمر لشراء ما يلزمها من الأغطية والجلاليب [٣] ، كما شارك في حملة التبرعات أيضًا الاتحاد النسائي برئاسة

(١) ينظر : الأهرام أعداد أشهر فبراير ، مارس ، أبريل ١٩٤٤١م .

(٢) الأهرام : ١٦ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ ، ١٩ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٣ .

(٣) الأهرام : ٩ أبريل ١٩٤٤م ، صـ ٥ .

هدى شعراوي، وقد بلغ جملة ما جمعته لإعانة منكوبي الملاريا حوالي ٤١٥ جنيهًا و٣٢٧ مليمًا عن طريق قراء الأهرام [١].

ثانياً : المؤسسات الحكومية ودورها في جمع التبرعات والإعانات :

تعددت المؤسسات الحكومية التي كان لها دور بارز في جمع وتلقي التبرعات والإعانات لإغاثة منكوبي الملاريا ، فكان من بينها الوزارات، مثل وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التموين ، كما شاركت المحافظات والمديريات في هذه الحملة، بالإضافة إلى قوائم التبرعات التي تلقتها رئاسة مجلس الوزراء .

أ ـ الوزارات والمصالح الحكومية :

كانت وزارة الشئون الاجتماعية على رأس الوزارات التي عنيت بجمع التبرعات العينية والنقدية لإعانة منكوبي الملاريا ، حيث تلقت الوزارة عدة تبرعات، منها تبرع بمبلغ ٣٢٧ جنيهًا من السيدة قوت القلوب الدمرداشية لشراء ملابس وأغذية ، كما تبرعت جمعية المواساة الإسلامية بمبلغ مائة جنيه لنفس الغرض ، كما تلقت الوزارة من محافظة القاهرة مبلغ ألف جنيه ، وهو المبلغ الذي قررته لجنة الاحتفالات العامة بالقاهرة بمناسبة عيد الميلاد الملكي مناصفة بين مديريتي قنا وأسوان، كما تبرعت الوزارة نفسها بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه مساهمة منها لإطعام وكسوة فقراء المديريتين، وقد تسلمت وزارة الصحة هذا المبلغ وقامت بشراء كمية من البطاطين وزعت على منكوبي المديريتين [٢].

وفي نفس الصدد، قامت الوزارة بتخصيص جزء من ميزانيتها خلال عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ م لإغاثة منكوبي الملاريا، حيث رصدت مبلغ ألف جنيه لمبرة محمد علي في ميزانية عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م . أما جمعية الهلال الأحمر فكان نصيبها في عام ١٩٤٣م من ميزانية

(١) الأهرام : ١٠ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(٢) الأهرام : ٤ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ . البصير : ٢٦ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الوزارة مبلغ أربعة عشر ألف جنيه ، وفي عام ١٩٤٤م حوالي عشرة آلاف جنيه، بينما كان نصيب لجنة سيدات الهلال الأحمر حوالي ألفي جنيه [١].

كما تلقت وزارة الصحة العمومية أيضًا عدة تبرعات، منها تبرع قدره خمسة آلاف جنيه من مخازن شيكوريل، وتبرع قدره ألف جنيه من حسن الشيشني باسم مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي، وتبرع قدره مائة جنيه من كلٍ من جمعية المواساة الإسلامية والمسيو فرانكو[٢] ، وقد بلغ جملة ما تلقته وزارة الصحة من تبرعات حتى نهاية شهر فبراير ١٩٤٤م حوالي ٨٥٧٢ جنيهًا ، كذلك تلقت وزارة التموين تبرع قدره ١٥٠ جنيهًا من اتحاد تجار الأخشاب بالإسكندرية ، ومبلغ قدره ١٣٢٧ جنيهًا من تجار الشاي على دفعتين، ومائة جنيه من كلٍ من الشركة المصرية للتجارة والصناعة بالإسكندرية ، يحيى بدراوي [٣].

بجانب التبرعات النقدية السابقة ، فقد تلقت الوزارات تبرعات عينية مختلفة من بعض التجار وأصحاب الشركات، فقد تلقت وزارة الصحة من محلات أشيل أفرينو وشركاه ٣٠٠ بطانية، ومن الجمعية الخيرية الإسلامية ٤٠٠٠ كسوة و ٢٠٠ بطانية أرسلتها جميعًا إلى منطقة إدفو ، بينما تلقت وزارة التموين من مصانع سباهي إخوان تبرع بألف ثوب من القماش ، كما تبرع وكيل الغرفة التجارية بالإسكندرية بمائة جوال أرز ، بينما تبرعت الجمعية الزراعية الملكية بمائة أردب قمح، وتبرع محمد بدراوي بمائتي أردب ذرة، ومائة جوال أرز، وخمس بالات قماش[٤].

بينما تلقت وزارة الشئون الاجتماعية من اتحاد مصانع النسيج بالمحلة الكبرى، مقادير كبيرة من الأقمشة الشعبية، تم نقلها على نفقة الوزارة وتوزيعها بمعرفة وإشراف مكاتب المساعدات الاجتماعية على منكوبي الملاريا بلغت حوالي ١٤٠٠ ثوب، كما تبرع أصحاب مصانع النسيج بقليوب بأربعة آلاف متر قماش ، هذا وقد تبرعت اللجنة المركزية لمكافحة

(١) مجلس النواب : الجلسة الخامسة عشرة ، ٢٨ ،٢٩ فبراير ، أول مارس ١٩٤٤م ، صـ ٧٢٢ .
(٢) مجلس النواب : المصدر السابق ، البصير : ٢٠ يناير ١٩٤٤م، صـ ٢ .
(٣) المقطم : ٤ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .
(٤) المقطم : ٢ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . المصري : ٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الحفاء بوزارة الشئون بثلاثة آلاف حذاء لمنكوبي أسوان وألفين لمنكوبي قنا ، وستقوم وزارة الصحة بتوزيعها بواسطة مستشفياتها وأطبائها في هذه المناطق ، هذا عدا ما وُزع بمناسبة عيد الميلاد الملكي في فبراير ، حيث خص أسوان ٦٠٠ حذاء، وقنا ألف حذاء[١] . كما تبرعت الشركة المصرية المساهمة للأحذية (باتا) بألف وخمسمائة حذاء كاوتشوك ، وقد أرسلت وزارة التموين لاستلامها وشحنها بالسكة الحديد وتوزيعها على منكوبي الملاريا بقنا وأسوان [٢] .

كان من ضمن المشاركين أيضًا في حملة جمع التبرعات، أساتذة وطلاب الجامعة والمدارس ، حيث شكل طلاب جامعة فؤاد الأول وفدًا منهم قابلوا الأميرة شويكار رئيسة جمعية مبرة محمد علي ، وأبدوا استعدادهم للمشاركة في جمع التبرعات لمنكوبي الملاريا ، وبالفعل قاموا بحملة لبيع شارات الجمعية وجمع تبرعات في شوارع القاهرة والأقاليم[٣] ، كما قامت اللجنة العامة لكليات الجامعة – وهي اللجنة التي تألفت لتنظيم جمع التبرعات – بعقد اجتماع ، قررت فيه إقامة حفلات سينمائية وغنائية وتمثيلية يخصص إيرادها لمنكوبي الملاريا ، كما رأت جمع مبالغ نقدية من الجمهور عن طريق تأليف لجان لجمع التبرعات ، وبالفعل تألفت لهذا الغرض لجنة بكليتي الهندسة والزراعة ، وكذلك لجنة بكلية التجارة ، وقد بلغت التبرعات التي جمعتها لجنة كلية التجارة حوالي ٢٢ جنيهًا ، وفي نفس الصدد، تبرع طلبة وطالبات الجامعة الأمريكية بالقاهرة بمبلغ قدره ١٤٠ جنيهًا [٤]، بالإضافة إلى طلاب الجامعة شارك تلاميذ المدارس بدورهم في هذه الحملة، فعلى سبيل المثال تبرعت طالبات مدرسة حلوان الثانوية بمبلغ عشرة جنيهات ، كما تبرعت مدرسة السيالة الأولية للبنات بمبلغ ١٢٠ قرشًا ، وغيرها من التبرعات الخاصة بالطلاب والأساتذة [٥] .

شارك أيضًا في حملة جمع التبرعات الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية برئاسة مديرها على شكري خميس، وبمساعدة الأستاذ مصطفى هاشم مدير إدارة التموين، حيث عُقد

(١) الأهرام :١٩ يناير ١٩٤٤م، صـ ٣ . المصري: ٧ فبراير ١٩٤٤ م، صـ ٢ .
(٢) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٨ (تبرعات لفقراء مديريتي قنا وأسوان) .
(٣) الأهرام :١٠ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .
(٤) الأهرام : ٢٦ يناير ١٩٤٤م ، صـ ٢ . البلاغ : ٢٧ يناير ١٩٤٤م ، صـ٢.
(٥) الأهرام : ١٦ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٤ .

اجتماع في نادي تجار المنسوجات حضره أعضاء النادي وكبار تجار المنسوجات ، وجمع خلال هذا الاجتماع مبلغ ٥٨٧ جنيهًا من الحاضرين، كما تم تأليف لجنة من الحاضرين لتولي جمع التبرعات من التجار [١]، ولقد قامت اللجنة بالطواف على عدة مطاحن ومضارب للأرز لجمع التبرعات العينية منها ، وقد نجحت في جمع ٤٥٠ جوال من الدقيق و٤٠٠ جوال من الأرز ، كما بلغ جملة ما جمعته من تجار المنسوجات حوالي ١٤٠٠ جنيه ، تقرر أن يشترى بها أقمشة شعبية كالدمور والشيت وصوف العسكري – وهي الأنواع التي تستعمل بين أهالي المديريتين – وقد بلغ جملة ما جمع من التبرعات العينية والنقدية ما قيمته ٣٥٠٠ جنيه دفع، منها ٧٠٠ جنيه لشركة الغزل الأهلية لشراء بالات أقمشة من العبك والبفتة والزفير، لإرسالها إلى منكوبي الملاريا[٢] .

ب ـ المحافظات والمديريات :

بدأت حملة جمع التبرعات والاكتتاب لإغاثة منكوبي الملاريا بالمحافظات والمديريات في أواخر شهر فبراير ١٩٤٤م، وذلك بتشكيل لجان في جميع المحافظات والمديريات على مستوى المراكز والأقسام لتنظيم مسألة جمع التبرعات ، ففي محافظة القاهرة عُقد اجتماع برئاسة محافظ القاهرة الدكتور/ محمد شاهين وبعض شيوخ ونواب المدينة ووكيلها ، وقد استقر الرأي على أن يجتمع المحافظ بأعيان كل قسم ومعهم نائب القسم ومأموره لجمع التبرعات منهم . أما البنوك والشركات وغيرها من المؤسسات والمتاجر، فقد تقرر أن يكتب إليها في هذا الشأن ، كما قررت في نفس السياق الهيئة الوفدية البرلمانية تشكيل لجان لجمع التبرعات من أعضائها ومن المحافظ أو المدير في كل محافظة أو كل مديرية ، وستعطى قسائم لكل متبرع ، ويودع ما يحصل في خزانة المحافظة أو المديرية بمعرفة المحافظ أو المدير [٣] .

كذلك اجتمعت لجنة تنظيم جمع التبرعات بالإسكندرية برئاسة المحافظ محمد عبد الخالق حسونة، للبحث في تنظيم الاكتتاب وجمع التبرعات، حيث تقرر في هذا الاجتماع إعداد قسائم

(١) الأهرام : ٢٤ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ . الاتحاد المصري : ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، صـ ٣.
(٢) الثغر : ٣ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ ، البلاغ : ٥ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢ .
(٣) البلاغ: ٢٣ فبراير ١٩٤٤م، صـ ٢ ، المصري: ٢٣ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

الاكتتاب في دفاتر قيمتها ٢٠ ألف جنيه، على أن تتألف هذه القسائم من فئات ٥ ، ١٠ ، ٢٥ قرشًا ، جنيه ، جنيهين ، خمسة جنيهات ، عشرة جنيهات ، على أن تسلم الدفاتر إلى مأموري الأقسام لتوزيعها على اللجان المنتدبة لجمع التبرعات، والتي يرأسها في الغالب النواب والشيوخ في دوائرهم ، كما أعدت إيصالات بيضاء لمن يريد التبرع بأكثر من ذلك [١]. وقد بلغ إجمالي المبالغ التي جمعت بواسطة لجان المحافظات في المديريات حوالي ١٥٥,٧٤٠ جنيهًا ، ولقد سجلت لجان جمع التبرعات بمديريتي القليوبية والغربية أعلى معدل للتبرعات، حيث بلغت جملة تبرعات مديرية الغربية حوالي ٢٤,٦٤٥ جنيهًا ، والقليوبية ٢٣٩٨٣ جنيهًا ، كما بلغت جملة تبرعات محافظة القاهرة ٢١ ألف جنيه ، بينما سجلت لجان محافظة دمياط أدنى معدل للتبرعات، حيث بلغت جملة تبرعاتها حوالي ألف جنيه [٢].

ولقد دخلت المبالغ التي جمعت عن طريق لجان جمع التبرعات في المحافظات والمديريات في حساب القوائم التي كانت تتلقاها رئاسة مجلس الوزراء باسم رئيس الوزراء مصطفى النحاس، وقد بلغ عدد هذه القوائم حوالي اثنتي عشرة قائمة، بلغ إجمالي مبالغها حوالي ١٧١ ألف جنيه ، والجدول التالي يبين قوائم التبرعات[٣] :

القائمة	إجمالي المبلغ		القائمة	إجمالي المبلغ	
	مليم	جنيه		مليم	جنيه
القائمة الأولى	–	١٧٧٥	القائمة السابعة	٩٢٠	٢٩٩٢٢
القائمة الثانية	–	١٥٢٠	القائمة الثامنة	٦٧٣	٢٨٧٤٣
القائمة الثالثة	٥٥	١٥٥٨	القائمة التاسعة	٢٥٤	٧٨٩٦
القائمة الرابعة	–	٣٩٨٣٧	القائمة العاشرة	٦٩٩	١٧٤٦

(١) الأهرام: ٢٧ مارس ١٩٤٤م ، صـ ٢.

(٢) للمزيد عن تفاصيل هذه المبالغ، ينظر الصحف اليومية : الأهرام ، الدستور (مارس – أبريل ١٩٤٤م)

(٣) للمزيد عن هذه القوائم ينظر جريدة الأهرام(مارس – أكتوبر ١٩٤٤م) .

القائمة الخامسة	٩٤٥	٤٣١٤٦	القائمة الحادية عشرة	٤٦٧	١٣٥٦١
القائمة السادسة	–	٥٤٦	القائمة الثانية عشرة	–	٧٠٧

ورغبةً في توجيه جزء من هذه المبالغ التي جمعت خلال هذه الحملة التي أطلقتها المحافظات والمديريات لمساعدة منكوبي الملاريا بمديريتي قنا وأسوان إلي خير وجه، يتحقق معها الغرض المنشود، ولما كان اليتامى الذين فقدوا عائلهم هم أحوج المنكوبين إلي العون والمساعدة؛ لذلك قررت هيئة الوفد أن تنشئ من تلك الأموال المتبرع بها مؤسستين باسم رئيس الوزراء مصطفي النحاس، إحدهما بقنا، والأخرى بأسوان؛ لإيواء اليتامى وتغذيتهم وتعليمهم، وتقرر أن يتم افتتاح هاتين المؤسستين في بداية أبريل ١٩٤٤م، ولهذا الغرض تم سحب مبلغ قدره ١٢٧ ألف جنيه من أموال التبرعات من بنك مصر.، بالإضافة إلي مبلغ ١٣,٥٠٠جنيه من الأموال المجموعة من التبرعات لحساب منكوبي الملاريا، وأودعت باسم مصطفي النحاس في حساب خاص بالبنك الأهلي لصالح مشروع المؤسستين[١]، وعقب إقالة وزارة النحاس وتولي أحمد ماهر الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤م، طالبت الوزارة الجديدة مصطفي النحاس برد هذه المبالغ؛ نظراً للضرورة الماسة لسرعة تنفيذ المشروعات التي من أجلها جمعت هذه الأموال، وهي تزويد فقراء قنا وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية، باعتبار أن هذه المبالغ من الأموال العامة. وقد تم تبادل المكاتبات بين وزير المالية ورئيس الوزراء أحمد ماهر من ناحية، وبين مصطفي النحاس من ناحية أخري، حول أحقية الحكومة في هذه الأموال، حيث تمسك كلٌ من الفريقين بحقه في هذه الأموال[٢] ، وفي نهاية المطاف أصدر رئيس الوزراء أمراً عسكرياً في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤م بالاستيلاء علي مبلغ ١٤٠,٥٠٠ جنيه المودع باسم مصطفي النحاس بالبنك الأهلي لحساب مشروع المؤسستين، مع تكليف البنك بأن يضع المبلغ المذكور تحت

(١) المقطم : ٥ أبريل ١٩٤٤م، صـ ٢. ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٣

(٢) مصر : ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٢ . السياسة٢٧ : ديسمبر ١٩٤٤م ، صـ ٢

تصرف وزارة المالية[١]، وعلي هذا يتضح أن جزءًا كبيراً من المبالغ التي جمعت لإعانة أهالي قنا وأسوان، قد ذهبت لغير الغرض الأساس الذي وضعت له ، فلم يتم صرف هذه الأموال ــ حتي تاريخه ـ في إعانة هؤلاء المتضررين ، ولا أنشئت تلك المؤسستان اللتان خصصت لهما هذه الأموال .

مقترحات ومشروعات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمديريتي قنا وأسوان :

اتخذت الحكومة على اختلاف وزاراتها والهيئات والمؤسسات الأهلية الوسائل والتدابير لتموين أهالي مديريتي قنا وأسوان بالمواد الغذائية والأغطية والكساء ، بالإضافة إلى جمع التبرعات والإعانات، كعلاج سريع مؤقت، لكن هذا العلاج يجب أن يتبعه علاج دائم، لأن العلاج الوقتي يفيد فترة من الزمن ، ثم ينتهي تأثيره سريعًا، في حين أن الحالة تفتقر إلى علاج طويل الأجل ، وتقتضي تنظيمًا واسع النطاق قائمًا على خطة دائمة ثابتة ، ولقد شاركت عدة هيئات ومصالح حكومية في تقديم مقترحاتها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمديريتين، وقبل الحديث عن هذه المقترحات نود أن نشير سريعًا إلى أهم العوامل التي ساعدت على سوء أحوال أهالي المديريتين ومنها :

١ – انخفاض قيمة الثروة الزراعية بالنسبة لعدد السكان عنها في بقية القطر، حيث يخص الفرد من الأرض بمديريتي قنا وأسوان سبعة قراريط، بينما في بقية القطر حوالي ثمانية قراريط.

٢ – سوء توزيع الملكية الزراعية، إذ تطغى في هذه المنطقة الملكيات الواسعة ، وقد أدى استئثار الملكيات الكبيرة في هاتين المديريتين بمناطق زراعية واسعة بأكملها إلى نوع من الاحتكار، سمح بالتحكم في فقراء الفلاحين الذين لا يجدون أمامهم بابًا للارتزاق إلا بمزاولة الزراعة في بلادهم ، وأصبحوا مرغمين على قبول أدنى الأجور وأعلى الإيجارات.

(١) الوقائع المصرية : ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤م ،عدد ١٥٨، صـ ١. وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م، صـ صـ١٠٦٧ـ ١٠٧٩.

٣ - سياسة الإنتاج التي تتجه في الزراعات الكبرى في تلك المنطقة إلى إنتاج محاصيل خاصة بالسوق الخارجية منها بدلاً من الاهتمام أولاً بإنتاج المحاصيل الغذائية ، التي يحتاج إليها الأهالي، مثل الخضر والفاكهة .

٤ - تأخر الحالة العامة ، حيث نجد أن هذه المنطقة أكثر تأخرًا في كثير من مرافقها بالنسبة لبقية القطر، وذلك لبعدها عن العاصمة من جهة، وسوء طرق المواصلات، وتأخر التعليم من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضيق أبواب الرزق في الزراعة[١] .

أما عن أهم المقترحات والحلول التي طرحت لتحسين الحالة، فكان أغلبها يدور حول الناحية الزراعية وما يتعلق بها، سواء بالنسبة للحاصلات الزراعية، أم الإنتاج الحيواني، أم أجور العمال الزراعية وغيرها من المسائل، والتي في نهاية المطاف لو نفذت بطريقة صحيحة سيكون لها دور بارز في إصلاح الحالة العامة لأهالي المديريتين .

الحاصلات الزراعية :

تمثلت المقترحات بالنسبة للحاصلات الزراعية فيما يلي :

١ - حصر جميع الحبوب والأغذية الموجودة في جميع أنحاء قنا وأسوان ، وأسماء حائزيها ليتضح من ذلك حاجة كل مركز بعد الرجوع إلى عدد العائلات التي تحوز أقل من خمسة أفدنة، وكذلك عدد الصناع الفقراء في كل مركز ، حتى ترتب لهم العون على أساس صحيح.

٢ - يخصص الناتج من الحبوب في هاتين المديريتين لغذاء سكانهما فلا يُصدر منه شيء، مع وضع النظام الكفيل لتوزيع الحبوب على الأهالي بالعدل ليصل لكل فرد كفايته بالسعر المحدد ، مع تخصيص مناطق معينة بالمديريات التي تكثر فيها زراعة الحبوب كأسيوط ؛ لتموين هذه المناطق بما تحتاجه منها[٢] .

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠، إدارة الفلاح (مذكرة بخصوص الحالة الاقتصادية لأهالي مديريتي قنا وأسوان بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٤م) .

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق ، (مقترحات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمديريتي قنا وأسوان ٢٧ فبراير ١٩٤٤م) . المقطم: ١٧ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

٣ – مراقبة الموظفين الذين يقومون باستلام المحاصيل من الفلاحين مراقبة حقيقية ومعاملتهم بشدة في حالة شكوى الأهالي منهم، كالصراف، وأمين الشونة .

٤ – توفير الأسمدة لزراعة قصب السكر ، ومراقبة توزيعها مراقبة دقيقة بحيث لا تباع في السوق السوداء [١] .

الإنتاج الحيواني :

تمثلت المقترحات بالنسبة للإنتاج الحيواني فيما يلي :

١ – استيراد عدد من الماشية السودانية، وخصوصًا الجمال لذبحها وبيع لحمها بثمن زهيد ، وأن يتولى ذلك مجلس المديرية بالوزارة، وأن يباح ذبح الماشية طوال الأسبوع بلا قيد ولا شرط.

٢ – تشجيع تربية الحيوانات، وخصوصًا الماعز والأغنام، لسهولة تغذيتها ومقاومتها للأمراض، وكثرة إنتاجها من اللبن، مع عدم تصدير هذه الأنواع خارج المديرية كإجراء سريع ، وجلب عدد من الأغنام من الاعتمادات المخصصة لمكافحة سوء التغذية، وتوزيعها على طالبيها وتقسيط أثمانها بعد عام من استلامها[٢] .

٣ – اتخاذ اللازم لجمع كميات وفيرة من اللبن (الفرز) في المناطق المشهورة بصناعة منتجات الألبان، لتتولى الوزارة تحويله إلى جبن قريش، وإرساله إلى الجهات المنكوبة .

٤ – الطيور كمصدر للحم والبيض لهما أهميتها في التغذية ، ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات لمنع تصديرهما خارج هاتين المديريتين [*]، وأيضًا السمك غذاء رخيص ، ولما كانت

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ (مذكرة وزارة الزراعة عما قامت به في مديريتي قنا وأسوان من إجراءات وتدابير) .

(٢) مجلس الوزراء : المصدر السابق. المقطم : ١٧ فبراير ١٩٤٤م صـ ٢ ، ١٨ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢ .

(*) مسألة حظر تصدير الطيور والبيض دار حولهما جدل كبير بين الأخصائيين الزراعيين ، حيث رأى بعضهم أن حظر التصدير يضر بالفلاح الصغير ضررًا بالغًا ، إذ إنه ببيع هذه المنتجات يستطيع أن يشتري بثمنهما ما هو أشد احتياجًا إليه، مثل الذرة الرفيعة وغيرها من المنتجات الغذائية .

صعوبة النقل تعوق تيسير حصول الأهالي عليه ، فيجب أن تساهم سيارات الجيش في نقل السمك الطازج [١] .

المواد الغذائية (الفاكهة – الخضر – العسل) :

إن الناتج المحلي من الفاكهة والخضر بهاتين المديريتين يعتبر قليلاً بالنسبة للاستهلاك ، وبالرغم من قلة المساحة المزروعة فيهما فإن بعض الناتج يصدر خارجهما ، ولذا يجب حظر تصدير الفواكه والخضر خارج هاتين المديريتين كإجراء أولي ، كما رأت وزارة الزراعة الإكثار من زراعة الخضر بجميع أنواعها كإجراء تال ، وذلك عن طريق تشجيع زراعته لدى الأهالي الذين يملكون مساحات على سواحل النيل [٢]، كما يجب إلزام أصحاب الدوائر والشركات الكبرى الزراعية بتخصيص مساحات من أراضيها لزراعتها بالخضر الطازجة والجافة، لتمويل العمال والأهالي الذين يعملون بأراضيها، مع إكثار وزارة الزراعة من البقول الجافة عن طريق التعاقد مع الزراع للاستيلاء على الناتج وتوزيعه على الأهالي، كما قامت أيضًا بتوزيع تقاوي اللوبيا والبطاطا مجانًا على صغار الزراع، كما قامت بتحديد مساحة من مزارعها بالمطاعنة لزراعتها بالخضر لتوفيرها لموظفيها وعمالها وسائر سكان هذه المنطقة، كما خصصت شركة وادي كوم أمبو مساحة قدرها مائة فدان لزراعة الخضر بها ، وطلبت من وزارة الزراعة ندب بعض موظفيها الفنيين لاتخاذ التدابير نحو استغلال هذه المساحة [٣] . وبالنسبة للعسل فإنه غذاء محبب لأهالي تلك المنطقة ويقتصر تحضيره على عصارات بلدية في منطقة نجع حمادي ، ويصدر جزء كبير منه إلى مديريات القطر المختلفة، ولذا منعت وزارة الزراعة تصديره إلى غير مديريتي قنا وأسوان ، ولأجل الإكثار من إنتاجه اتخذت الوزارة الترتيب اللازم مع شركة السكر لتخصيص جزء

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ (مذكرة وزارة الزراعة عما قامت به في مديريتي قنا وأسوان من إجراءات وتدابير). المصري : ٢٥ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢.

(٢) مجلس الوزراء : المصدر السابق ، (مذكرة وزارة الزراعة بخصوص تحسين أحوال أهالي مديريتي قنا وأسوان من الناحية الزراعية). المقطم : ١٨ يونيه ١٩٤٤م، صـ ٢. البلاغ : ١٩ يونيه ١٩٤٤م، صـ ٢.

(٣) مجلس الوزراء : المصدر السابق . المصري : ٢٥ مارس ١٩٤٤م، صـ ٢.

من القصب لتحويله إلى عسل أسود بواسطة معاصر تلحق بمصانع السكر، مع تشجيع إقامة العصارات البلدية [١] .

أجور العمال الزراعيين والإصلاح الزراعي :

تأثر العمال الزراعيون تأثيرًا واضحاً بوباء الملاريا – كما ذكرنا سابقًا – ولذا أشارت وزارة الزراعة في تقاريرها إلى أن مسألة أجور العمال الزراعيين يجب مراعاتها في الإصلاح والعلاج الدائم، لأن العامل الزراعي الذي كان يعمل ١٥٠ يومًا في عام ١٩٠٧م ، أصبح يعمل في عامي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣م ، حوالي ١١٣ يومًا فقط في السنة، أي حوالي من ثلاثة إلى أربعة أشهر، ويظل العامل متعطلاً ما يقرب من ثلثي العام، وهذه الحالة لا يمكن علاجها بزيادة الأجور[*] – وإن كانت الزيادة مطلوبة – إذ إن نفقات الإنتاج أصبحت لا تتحمل زيادة في الأجور بالدرجة التي تكفي لسد حاجات المعيشة لهؤلاء العمال، وخصوصًا صغار الملاك الذين لا يستطيعون تحمل هذه الزيادة في الأجور[٢]، لكن العلاج العملي والمثمر لهذه الحالة يكون عن طريق عدة أمور منها :

١ – تشجيع إقامة بعض الصناعات الزراعية الملائمة، والتي تتناسب مع الخامات الزراعية التي تنتج لديهم؛ لامتصاص العدد الزائد عن حاجة الزراعة .

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠، (مقترحات تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) .

(*) أصدرت الحكومة المصرية أمرًا عسكريًا بتحديد عشرة قروش كحد أدنى لأجر العامل الزراعي البالغ من العمر ثمانية عشر عامًا فأكثر، وإذا نقصت سنه عن هذا جاز أن ينقص أجره اليومي بنسبة نصف قرش عن كل سنة، على ألا يقل أجره بأي حال عن خمسة قروش . (الوقائع المصرية : ٢٨فبراير ١٩٤٤م، عدد ٢٣، صـ ٢. " أمر رقم (٤٦٨) بشأن تحديد حد أدني لأجور العمال الزراعيين" وزارة العدل: مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م، صـ ١٧٣. المقطم ٢٩ فبراير ١٩٤٤م ، صـ ٢) .

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق . المصري: ٢٥ مارس ١٩٤٤م، صـ٢ .

٢ - تيسير وسائل الهجرة لمن يرغب من هؤلاء السكان إلى المناطق الشمالية، حيث توزع عليهم أراضي الشركات العقارية بعد أن تدفع الحكومة ثمنها ، وتحصله من الملاك الجدد على أقساط ميسرة .

٣ - العمل على زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، وذلك عن طريق وضع المشروعات اللازمة لزراعة الوديان الصالحة للزراعة، كما تم في وادي كوم أمبو، واستصلاح أراضي الحكومة الأخرى الموجودة بتلك المناطق .

٤ - نشر الملكيات الصغيرة، كالاتفاق مع الشركات الزراعية الكبرى في تلك المنطقة على بيع أراضيها للفلاحين بعد أن يتم استصلاحها، وكذلك التفاهم مع وزارة الأوقاف لاستبدال أراضيها وتوزيعها علي الفلاحين بتلك المناطق [١] .

أثر وباء الملاريا على الحالة الصحية والزراعية بالمناطق الموبوءة :

ظلت الملاريا قرونًا عديدة تتقاضي ضريبة فادحة من حياة الآدميين وتكبدهم خسائر اقتصادية، وأينما تحل بمكان تصيب سكان المنطقة بأكملها فتفتك بالأغلبية ، وتترك الباقي في حالة من المرض والإعياء تجعلهم غير قادرين على كسب قوتهم، وهذا ما حدث بالفعل عندما غزت بعوضة الأنوفيل (الجامبيا) صعيد مصر، وتسببت في وباء الملاريا الذي انتشر في تلك المنطقة انتشارًا واسعًا، ولقد أثرت الملاريا على الحالة الصحية للأهالي تأثيرًا واضحًا ، حيث أصيب بها عدد كبير من سكان هذه المناطق ، وصلت الإصابة في بعض القرى والنجوع إلى نسبة ٥٠٪ من عدد سكانها ، وفي البعض الآخر وصلت إلى ٩٥٪ ، وهذا ما حدث في قرية البياضية بمركز الأقصر، أي أن متوسط الإصابة في حدود ٧٥% من عدد سكان هذه المناطق، وهذه نسبة كبير جداً، ومن خلال التقارير التي قام بإعدادها بعض الأخصائيين الزراعيين بإدارة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، نستطيع أن نلمس مدى تأثير المرض على النواحي الصحية للسكان في هذه المنطقة، حيث جاء فيها « أن المرض ترك أثرًا واضحًا في كل منزل، وظهرت بجلاء حالة المرض على السكان إذ إن شكلهم منقبض وسحنتهم يبدو عليها الألم،

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق . المصري: ٣ مارس ١٩٤٤م، صـ ٥. المقطم: ٢٧ مارس ١٩٤٤م، صـ ٥.

ويندر أن يمر الإنسان على منزل دون أن يشاهد أثر المرض على سكانه من ضعف وهزل ، ولقد أثر ذلك على إنتاج العامل بشكل واضح ، إذ إن أكثر أهالي البلاد مرضى لا يقدرون على العمل إطلاقًا ، ومن قدر منهم على العمل يذهب إلى الحقل فتعاوده النسكة، إذا تعرض لمجهود بدني عنيف لضعفه وجوعه وبقاء الميكروب في دمه»، ولقد أرجع هؤلاء الأخصائيون السبب في ذلك إلى أمراض سوء التغذية المنتشرة بتلك المناطق، حيث وجدت الملاريا مرتعًا خصبًا لها بين هؤلاء العمال، نظرًا لسوء العناية بالنواحي الصحية ولجهلهم وفقرهم [١] ، ولقد ترتب على كثرة الوفيات والتي وصلت نسبتها في بعض القرى إلى ١٠٪ من عدد سكانها، أن الأهالي لم يجدوا أكفان لدفن موتاهم ، حتى وصل ثمن الكفن في بعض الأحيان إلى سبعة جنيهات في المتوسط ، ومن الأهالي من اكتفى بدفن مواتهم في صحن الدار ، ومنهم من واراهم في الجبل؛ لكثرة الوفيات وقلة الأيدي ، كما زادت رقعة الجبانات في مساحتها إلى الضعف خلال فترة الوباء، وخصوصًا أواخر عام ١٩٤٣م ، وأوائل عام ١٩٤٤م[٢] .

ترتب على ما سبق ذكره من كثرة الإصابات والوفيات وتدهور الحالة الصحية بين أهالي المناطق الموبوءة بسبب وباء الملاريا، تأثر قطاع الإنتاج الزراعي تأثرًا واضحًا في عدة نواحٍ ، وذلك بسبب قلة الأيدي العاملة الزراعية ، وضعف القدرة الإنتاجية، وقد تعددت نواحي هذا التأثير، ومنها :

أولاً : تأخر زراعة المحصول الشتوي في المناطق الموبوءة من ١٥ إلى ٢٥ يومًا عن الأعوام السابقة، بسبب حالة المرض وانتشاره بكل ناحية على حده، وقد سبب هذا التأخير في ضعف نمو المحاصيل الزراعية، وانتشار الهالوك في الفول والعدس، والحامول في البرسيم والحلبة، لدرجة أن اضطر بعض الأهالي إلى تقديم هذه المحاصيل علفًا للمواشي، كما أن أغلب زراعات القمح لم تطرح سنابلها بعد وقت قصير جدًا من النمو، مما أدى إلى قلة

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ إدارة الفلاح ، أوراق تحسين الحالة الاقتصادية بمديرية قنا وأسوان ، تقارير عن زيارة الأخصائيين الاجتماعيين بإدارة الفلاح لبعض قرى مراكز مديريتي قنا وأسوان ، فبراير ، مارس ١٩٤٤م .

(٢) المصدر السابق : تقرير عن زيارة بعض قرى مركز الأقصر بمديرية قنا، مارس ١٩٤٤م .

إنتاجها إلى النصف أو أكثر، كذلك تأخر حصاد الذرة النيلية حوالي خمسة عشر يومًا ، كما تأخر أيضًا كسر القصب لنفس المدة عن الأعوام السابقة [١] .

ثانيًا : كانت من أهم النواحي التي تأثرت تأثرًا ملحوظًا بانتشار وباء الملاريا مسألة أجور العمال الزراعيين؛ فنظرًا لقلة الأيدي العاملة وندرتها في بعض المناطق، فقد ارتفعت أجور العمال إلى حوالي ثلاثة أضعافها، حيث كان أجر العامل الزراعي قبل الحرب العالمية الثانية يتراوح ما بين ٢,٥ و ٣,٥ قروش بمتوسط ثلاثة قروش ، فارتفع خلال فترة الوباء، وخصوصًا في عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م في بعض المناطق إلى ما بين ٦ و ٩ قروش، وخصوصًا بمراكز قوص والأقصر وإسنا ، وارتفع في مناطق أخرى، خصوصًا بمركزي أسوان وإدفو إلى ما بين ٩ و ١٢ قرشًا ، كما ارتفعت الأجور بمصانع السكر إلى ما بين ١٠ و ١٢ قرشًا، وعلى ذلك يكون متوسط أجور العمال الزراعيين خلال فترة الوباء وصلت إلى تسعة قروش ، كما زادت أيضًا إيجارات الآلات الزراعية والماشية خلال تلك الفترة بنسبة من ٤٠ إلى ٨٠٪، مما ترتب عليه زيادة تكاليف الزراعة[٢] ، والجدول التالي يبين أجور العمال الزراعيين بمراكز مديريتي قنا وأسوان، ومتوسط هذه الأجور قبل وأثناء انتشار الوباء .

(١) المصدر نفسه : تقرير عن زيارة بعض قرى مركزي إسنا والأقصر بمديرية قنا ، ومركز إدفو بمديرية أسوان، فبراير – مارس ١٩٤٤م .

(٢) المصدر السابق : تقرير عن تأثير مرض الملاريا بمديريتي قنا وأسوان على الأحوال الزراعية والاقتصادية، ١٠ يناير ١٩٤٤م.

أجور العمال الزراعيين بمراكز مديريتي قنا وأسوان

المركز	نقلاً عن رجال وزارة الزراعة بالقرش		نقلاً عن رؤساء الجمعيات التعاونية بالقرش	
	قبل الحرب	أثناء الوباء	قبل الحرب	أثناء الوباء
نجع حمادي	٣ – ٣,٥	٨	٢	٧
دشنا	٢,٥ – ٣,٥	٥ – ٨	–	–
قنا	٣ – ٤	١٠	٣	٧
قوص	٢,٥ – ٣	٧ – ٨	٣,٥	١١
الأقصر	٢,٥ – ٣	٥ – ١٠	٣,٥	١٢
إسنا	٢,٥ – ٣	١٠	٢,٥	١٠
إدفو	٢,٥ – ٣	١٥	٣	٧
أسوان	٣ – ٤	٨	٤	٨ – ١٠
المتوسط	٣ قروش	٩ قروش	٣ قروش	٩ قروش

ومن الملاحظ أن أزمة قلة الأيدي العاملة كانت شديدة الأثر على صغار المزارعين دون سواهم، لأنه في إمكان كبار المزارعين استقدام عمال تراحيل من الخارج، وكذلك إغراء العامل بزيادة الأجور، بخلاف صغارهم الذين يقومون في الغالب بعمليات الزراعة بأنفسهم ، وهؤلاء أقعدهم المرض عن أداء هذه الأعمال ، ومن المناطق التي ارتفعت فيها أجور العمال الزراعيين ارتفاعًا واضحًا قرية إدفو بحري بمركز أسوان، والتي بلغ متوسط أجر العامل بها عشرة قروش ، ويرجع السبب في ذلك أن عمال إدفو عادة لا يعتمد عليهم في الزراعة، لأن أغلبهم يشتغل بالخدمة في المنازل بالقاهرة والإسكندرية، وكان المعتاد تأجير

عمال من مركزي إسنا والأقصر ، ولكن عندما اشتدت الملاريا في إدفو امتنع أهالي مركزي إسنا والأقصر عن العمل خوفًا من الإصابة ، مما ترتب عليه قلة الأيدي العاملة ، وبالتالي ارتفاع الأجور هناك [١] .

ثالثًا : من النواحي التي تأثرت بوباء الملاريا أيضًا، إيجارات الأراضي الزراعية ، حيث زادت الإيجارات في جميع أنحاء المديريتين للموسم الزراعي ١٩٤٣ – ١٩٤٤م ، عن الأعوام السابقة بنسب تتراوح ما بين ٢٥و ٦٠٪ حسب جودة الأرض ونوعيتها، ما عدا مركز إدفو بمديرية أسوان، فنظرًا لانتشار مرض الملاريا به أكثر من غيره ، فإن الإقبال على تأجير الأرض بهذا المركز كان محدودًا ، لأن المزارعين كانوا يخشون شدة المرض وفتكه مستقبلاً، مما يؤدي إلى قلة الأيدي العاملة، ولا يمكن في هذه الحالة إكمال العمليات الزراعية من تجهيز وتسميد وري على الوجه الأكمل ، مما يضعف المحصول ويقل إنتاجه، وإن قيمة الإيجار لهذا العام لمن أمكنهم تأجير أراضيهم بهذا المركز لم تزد عن ١٥٪ عن الأعوام السابقة [٢] .

رابعًا : نتج أيضًا عن قلة الأيدي العاملة وعدم مقدرتها على الزراعة ، أن تُركِتَ بعضُ الأراضي بورًا دون زراعة بنسبة ٢ إلى ٣ ٪ من المساحة التي كانت مزروعة في الأعوام السابقة لانتشار الوباء[٣] ، والجدول التالي يبين مساحة الأراضي التي تركت بورًا ببعض قرى ونجوع مراكز مديريتي قنا وأسوان [٤]:

(١) المصدر السابق: تقرير عن تأثير مرض الملاريا بمديريتي قنا وأسوان على الأحوال الزراعية والاقتصادية، ١٠ يناير ١٩٤٤م .

(٢) المصدر السابق: بحث عن إيجارات الأراضي الزراعية لعام ١٩٤٤م بمديرية قنا وأسوان، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٤م .

(٣) المصدر السابق: تقرير عن تأثير مرض الملاريا بمديريتي قنا وأسوان من الوجهة الزراعية والاقتصادية، بتاريخ ١٠ يناير ١٩٤٤م .

(٤) تم تجميع هذه الأرقام من تقارير الأخصائيين الزراعيين بإدارة الفلاح عن زيارة بعض قرى ونجوع مراكز مديريتي قنا وأسوان، فبراير – مارس ١٩٤٤م .

بيان بالأراضي البور التي تخلفت عن الزراعة بسبب وباء الملاريا ببعض القرى والنجوع المصابة

الناحية	البلدة	عدد الأفدنة
الأقصر	البياضية	٥٥
	أرمنت الحيط	٧٠
	الأقالتة	١٠٠
	العديسات	١٥٠
	الزريقات	١٥٠
إسنا	العضايمة	١٠٠
	الدير	٢٠٠
	النواصر	١٠٠
إدفو	بنيان بحري	٧٠
	كاجوح	٨٠
أسوان	منجه	١٥٠

خامسًا : كان من أثر الضعف والهزل الذي انتاب العامل الزراعي نتيجة إصابته بالملاريا وتعرضه للانتكاس، عدم انتظامه في العمل وقلة إنتاجه الزراعي بنسبة من ٤٠ إلى ٥٠٪ عن الأعوام السابقة ، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وحدوث خسائر اقتصادية ببعض المناطق المصابة، مثال على ذلك تعرض تفتيش شركة وادي كوم أمبو الزراعية لخسائر اقتصادية ، حيث بلغ العجز في المحاصيل خلال الموسم الزراعي لعامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م مقدار ٢٦٪ في القصب ، ٤٢٪ في القمح ، ٣٥٪ في الفول ، ٤٣٪ في

الشعير، وقد قدرت إدارة الشركة لخسارتها عن ذلك ما يقرب من نصف مليون جنيه[١] . وما حدث في كوم أمبو حدث في غيرها من الجهات المصابة، فمثلاً مزرعة وزارة الزراعة بالمطاعنة أرسلت إلى قسم المزارع بالوزارة كتابًا، أشارت فيه إلى أن عدد غياب العامل من أول أكتوبر وحتى منتصف ديسمبر ١٩٤٣م بلغ ستة عشر يومًا ونصف ، أي أن المزرعة لم تحصل من العمال الذين يترددون على العمل بها إلا على نسبة ٤٥٪ منهم، هذا علاوة على حالة الضعف التي انتابت العمال، والتي قللت بطبيعة الحال من إنتاجهم ، حيث أصبحت مقدرتهم على الإنتاج لا تتجاوز ثلثي مقدرتهم الحقيقية، ومن هنا يمكن تقدير النقص الحقيقي لقوة الإنتاج في المزرعة [٢] ، ومن الأمثلة أيضًا عمال شركات مصانع السكر، حيث كان العامل يشتغل ثماني ساعات يوميًا في الأعوام السابقة للوباء ، لكن بعد انتشار الوباء، وخصوصًا في عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م ، لا يشتغل العمال إلا بالمناوبة لفترة تقترب من نصف يوم عمل، إما من الساعة الثامنة صباحًا إلى الساعة الواحدة ظهرًا ، أو من الواحدة ظهرًا إلى الخامسة مساءً ، كما كان هناك أعمال شاقة بالمصنع يكلف بها عمال من البلاد الأخرى المجاورة، ونظرًا لانتشار الوباء بهذه البلاد لم تجد الشركات من يقوم بهذا العمل سوى عمال من الوجه البحري، مقابل أجر يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ قرشًا يوميًا للنفر[٣].

(١) المصدر السابق ، تقرير عن تأثير مرض الملاريا

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

✍ الخاتمة

وبعد أن انتهى البحث من عرض وتغطية الموضوعات محل الدراسة، نأتي لعرض بعض النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً :. إن السمة البارزة في سياسة الحكومة لمعالجة بعض الأزمات وإدارتها، أنها كانت سياسة ارتجالية ومضطربة تمليها الساعة والحوادث القائمة على قاعدة من " اليد إلى الفم "، فإن الأمراض والأوبئة من أهم المشكلات الاجتماعية الخطيرة ، والتي عاني المصريون من شرورها أكثر من مرة طوال تاريخهم ، فعندما يحل بالبلاد وباء أو مرض يجري الحديث عن المشروعات المختلفة لتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية للفقراء عامة ولمتضرري الأوبئة خاصة، وتمتلئ الصحف بالمقالات وآراء الفنيين ومشروعاتهم ، فإذا انحسرت موجته انحسرت معها موجة التحدث عن هذه المشروعات وينصرف المسئولون بعدها للصراعات السياسية والحزبية ، ولا نرى بعد ذلك إلا كلامًا جميلاً ومنمقًا عن هذه المشروعات والوعود المتكررة بتنفيذها، حتى يدهمنا وباء أخر، مثلما حدث بعد ذلك بعامين عندما انتشرت الكوليرا في أنحاء البلاد عام ١٩٤٧م.

ثانيًا : كان للدور الذي قامت به الهيئات والمؤسسات الأهلية في مكافحة وباء الملاريا بصعيد مصر، وعلي رأسها جمعيتي مبرة محمد علي ولجنة سيدات الهلال الأحمر، أثرُ واضح في المناطق التي نزلت بها بعثات هاتين الجمعيتين، وتمثل ذلك في إغاثة المنكوبين وإمدادهم بالمواد الغذائية والطبية علي اختلاف أنواعها، والدليل علي ذلك ما جاء في تقارير الاخصائيين الاجتماعيين التابعين لإدارة الفلاح بوزارة الشؤن الاجتماعية عن زيارتهم لبعض قري المناطق المصابة، حيث أكدت هذه التقارير بأن القري والنجوع التي نزلت بها تلك البعثات، هي أوفر حظاً وأسعد حالاً من غيرها من المناطق؛ نظراً لقيام هذه البعثات بإمدادها بما تحتاج من علاج وكساء وغير ذلك من المواد الغذائية.

ثالثًا : كان من أسباب زيادة نسبة الوفيات بين مصابي الملاريا، إصابتهم بأمراض سوء التغذية والضعف العام؛ نتيجة لندرة المواد التموينية وسوء توزيعها، وقد ساعد علي تفاقم مشكلة سوء التغذية قيام الحكومة بإصدار أوامر الاستيلاء علي المواد الغذائية ، وعدم إعفاء المناطق الموبوءة من هذا الاستيلاء، وخصوصاً عندما شاركت مصر في أعمال الحرب

في مستهل عام ١٩٤٢م، وفي نفس الوقت تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية عرفت " بأزمة الخبز"، علي إثرها سخرت الحكومة كل جهودها لإمداد مدينة القاهرة بالدقيق والقمح، حتي ولو علي حساب الأقاليم، ومنها صعيد مصر.

رابعاً : لم يكن العلاج الوقتي، والمتمثل في توزيع مواد الإغاثة من غذاء وكساء وأغطية، والتي قامت الهيئات والمؤسسات الأهلية بتقديمها لمصابي الملاريا، إلا حلاً سريعاً ومؤقتاً يزول بزوال الوباء، لكن الحالة هذه كانت تحتاج لعلاج دائم ومستمر؛ وعليه قُدمت مقترحات ومشروعات عديدة لتحسين الحالة الاقتصادية والصحية لهؤلاء المصابين علي العموم، وتحسين تغذيتهم علي الخصوص، ولو نفذت هذه المشروعات بطريقة صحيحة ومدروسة، لأمكن تحسين أوضاع هؤلاء الفقراء في جميع نواحي الحياة.

ثانيًا : بالرغم من مجموعة التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء، إلا أن هذه الأعمال تعرضت للنقد من قبل أعضاء المعارضة في البرلمان، واتهمت الحكومة بالتقصير في أداء واجبها نحو هذه الأزمة، ومن أوجه التقصير الذي وجه للحكومة ما يلي:

- أن معظم التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء كانت غير كافية، بالإضافة إلي تأخرها، والدليل علي ذلك عدم نزول الهيئات والمؤسسات الأهلية والحكومية لتلك المناطق الموبوءة إلا في أوائل عام ١٩٤٤م، مما ترتب عليه تفاقم الوضع بهذه المناطق، وتدهور أحوالها الصحية والاقتصادية .
- عدم دقة الإحصائيات الخاصة بالإصابات والوفيات، وذلك راجع لعدم انتظام مسألة التبليغ عنها، وكذلك التعتيم الإعلامي المتعمد، حيث تم فرض رقابة علي الصحف بمنعها من نشر أي أخبار عن الوباء، وقد تم التشكيك في صحة الأرقام التي وردت في الإحصاءات الرسمية لوزارة الصحة، وكذلك في بيان الحكومة .
- تأخر الحكومة في اعتماد المبالغ اللازمة لمكافحة الوباء منذ ظهوره، وفي نفس الوقت عدم كفايتها، وذلك ناتج من عدم تقديرها لأبعاد الأزمة التقدير الصحيح. كذلك تأخرها في إغاثة منكوبي الملاريا، فحتي أواخر عام ١٩٤٣م لم يكن هناك اهتمام جدي للحكومة

بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء المنكوبين، كما أبطأت في تنفيذ مشروع الإغاثة الحكومي، والذي لم تبدأ في تنفيذه بشكل صحيح إلا في منتصف عام ١٩٤٤م.

- حامت بعض الشكوك حول مصداقية توزيع مواد الإغاثة من أدوية وغذاء وكساء من قبل اللجان التي عينتها الحكومة برئاسة عمد ومشايخ البلاد، حيث لم يصل منها إلي المستحقين إلا جزء قليل ؛ نظراً لامتداد يد العبث إليها سواء بالسرقة، أم بتوزيعها علي غير مستحقيها، بمساعدة العمد والمشايخ عن طريق تسجيلهم في قوائم الحصر نظير مقابل مادي، والدليل علي ذلك أن معظم التقارير التي قام بإعدادها بعض الأخصائيين الزراعيين والاجتماعيين بإدارة الفلاح ـ والذين قاموا بزيارة بعض المناطق الموبوءة في أوائل عام ١٩٤٤م ــ أكدت علي عدم وصول أي اسعافات لتلك المناطق إلا نادراً، ومن خلال استعراض هذه التقارير، تبين أنه تم توزيع ثمانية آلاف قرص أتبرين في منطقة البياضية بالأقصر، و٢٠٠ ألف قرص بالعديسات بالأقصر، وبعض أقراص الكينين بعدة نواحي بمركز إسنا ، وذلك عن طريق وزارة الصحة، ولذا كان علي الحكومة فرض رقابة مشددة علي القائمين علي هذه الأعمال؛ لتصل هذه الإغاثة إلي مستحقيها

✍ قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة (دار الوثائق القومية بالقاهرة) :

(*) وثائق عابدين : كود أرشيفي ٠١٢٦٣١ / ٠٠٦٩ « مساهمة كلية الطب في الحملة العلاجية» .

(*) وثائق مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٧ « » .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٨ « تبرعات لفقراء مديريتي قنا وأسوان » .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠١٨٩٢٩ « تعاون الجهود والوزارات لمقاومة مرض الملاريا (١٩٤٤ ـ ١٩٤٩م) » .

(*) وثائق مجلس النظار والوزراء : جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٣٢١، جلسة ٢٦ أكتوبر ١٩٤٢م.

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٣٢٢ ، جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٤٢م.

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٤٠٤ ، جلسة ١٠ فبراير ١٩٤٣م

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٤١٤ ، جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٣م .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥٢ ، جلسة ١٦ فبراير ١٩٤٤م .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٥٥٥ ، جلسة ٨ مارس ١٩٤٤م .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٦١٠ ، جلسة ٢٤مايو ١٩٤٤م.

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٧٠٣ ، جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤٤م.

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٧١٤ ، جلسة ١١ ديسمبر ١٩٤٤م.

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٨٣٦ ، جلسة ٢٢ يوليه ١٩٤٥م .

(*) ـــــــــــــــ : محاضر جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي٠٠٧٥/٠٥٧٧٧٤، (يناير- مارس ١٩٤٣م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٧٧٥، (أبريل ـ يونيه ١٩٤٣م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٢، (يناير ـ مارس ١٩٤٤م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٣، (أبريل ـ مايو ١٩٤٤م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٥، (أكتوبر- ديسمبر ١٩٤٤م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨٠٦، (يناير ـ مارس ١٩٤٥م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨١٠، (أكتوبر- ديسمبر ١٩٤٥م) .

(*) ـــــــــــــــ : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٧٨١٤، (يونيه ـ يوليه ١٩٤٦م) .

(*) وثائق وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠، إدارة الفلاح، « أوراق تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمديرتي قنا وأسوان ، جـ١ » .

ثانياً : الوثائق المنشورة والتقارير :

(*) مجلس الشيوخ : الانعقاد الثامن عشر، (نوفمبر ١٩٤٢- يوليه ١٩٤٣م)، الانعقاد التاسع عشر، (نوفمبر ١٩٤٣- أغسطس ١٩٤٤م) .

(*) مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، (نوفمبر ١٩٤٣- أغسطس ١٩٤٤م) ، الهيئة النيابية التاسعة، الانعقاد الثاني، نوفمبر ١٩٤٥- يوليه ١٩٤٦م .

(*) وزارة الصحة العمومية : تقرير الجامبيا، المطابع الأميرية بالقاهرة ،١٩٥٠م .

(*) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوي لعامي ١٩٤٣م ، ١٩٤٤م، المطابع الأميرية بالقاهرة

(*) وزارة العدل : مجموعة الوثائق الرسمية لعامي ١٩٤٣، ١٩٤٤م .

(*) وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاءات الصحية لعام ١٩٤٤م،إصابات ووفيات الأمراض المعدية المبلغ عنها بالمملكة المصرية عام ١٩٤٤م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

(*) الوقائع المصرية : أعداد مختلفة عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م .

ثالثاً : المراجع :

(*) نسمة سيف الإسلام سعد: الأوبئة والأمراض في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥م) ، سلسلة تاريخ المصريين (٣٢٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٩م .

(*) حسن دفع الله : هجرة النوبيين، قصة تهجير أهالي حلفا، الطبعة الأولي ،٢٠٠٣م .

رابعاً : الدوريات والصحف اليومية :

الاتحاد ، الاتحاد المصري ، الأهرام ، البصير ، البلاغ ، الثغر ، الدستور، مصر ، المصري ، المقطم، المجلة الطبية المصرية، الصعيد الأقصى .